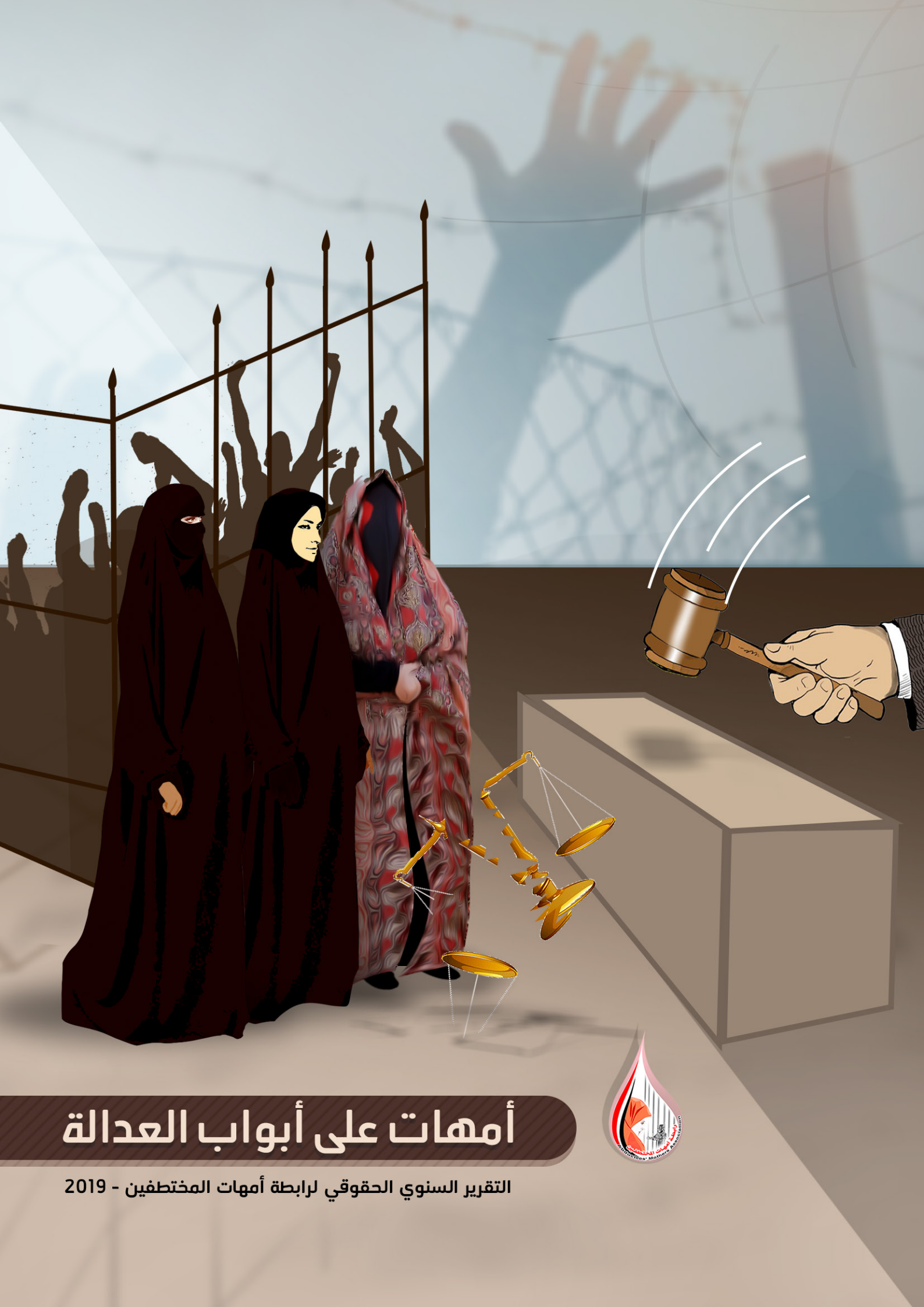

أمهات على أبواب العدالة

التقرير السنوي الحقوقي لرابطة أمهات المختطفين - 2019

جدول المحتويات

جدول المحتويات	2
رابطة أمهات المختطفين	3
المقدمة	**7**
منهجية التقرير	9
الإطار القانوني	11
خلفية عن الانتهاكات المتعلقة بالاختطاف والاعتقال	18
الملخص التنفيذي	24
الانتهاكات التي تعرض لها المختطفون	**27**
أولا: الاعتداء على الحق في الحياة	
أ. القتل تحت التعذيب	34
ب. الوفاة بسبب الإهمال الطبي	38
ج. قتل المختطفين بغارات طيران التحالف	43
ثانياً: الاعتداء على الحق في الحرية	**57**
أ. الاختطاف والاعتقال	58
الاختطافات الجماعية	66
الاختطاف أثناء التنقل بين المحافظات	68
ب. الإخفاء القسري	70
1 . الإخفاء في معتقلات جماعة الحوثي	74
2 . الإخفاء لدى التشكيلات الأمنية والعسكرية بعدن	81
3 . الإخفاء في سجون الحكومة الشرعية بمأرب	83
ثالثاً: التعذيب	**84**
1 . التعذيب النفسي والجسدي	89
2 . الضرب وسوء المعاملة	95
3 . الحرمان من الرعاية الطبية	99
رابعاً: الاعتداء على الحق في التواصل بالعالم الخارجي	**102**
خامساً: الاعتداء على الحق في محاكمة عادلة	**110**
جهود رابطة أمهات المختطفين	126
سادساً:التوصيات	**132**
المرفقات	138

مـــن نـــحـــن

رابطة أمهات المختطفين منظمة يمنية حقوقية إنسانية تشكلت من أمهات وزوجات وذوي المختطفين والمعتقلين والمخفيين قسراً، وناشطات يعملن في مجال الحريات وحقوق الإنسان، تعنى بقضايا المختطفين والمعتقلين والمخفيين قسراً، وتعمل رابطة أمهات المختطفين في عدن، صنعاء، الحديدة، تعز، إب، حجة، مأرب وذمار بترخيص رقم (316) لسنة 2018م.

أهدافنا :

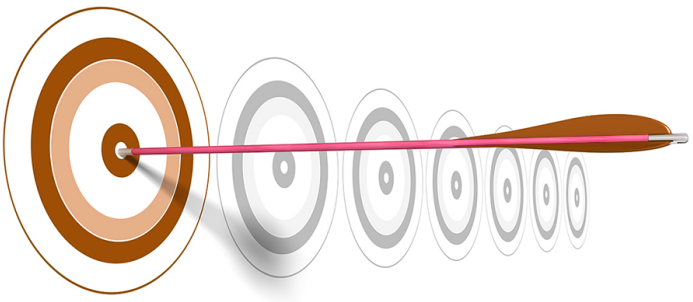

1. توثيق حالات الإخفاء القسري والاعتقال خارج القانون.
2. رصد وتوثيق الانتهاكات بحق المختطفين والمعتقلين والمخفيين قسراوذويهم.
3. حشد الجهود المجتمعية والرسمية، والمطالبة داخليا وخارجيا للكشف عن مصير المخفيين قسراً، وإطلاق سراح المختطفين والمعتقلين.
4. السعي والمطالبة بتقديم مرتكبي الانتهاكات المتعلقة بالاختطاف والاعتقال والمتسببين بها للعدالة، وتعويض الضحايا وذويهم.
5. إسناد أسر المختطفين من خلال التوعية القانونية والدعم النفسي والمادي.

لماذا
نصدر هذا التقرير ؟

تصدر رابطة أمهات المختطفين هذا التقرير:

- للمساهمة في وضع صورة دقيقة عن انتهاكات الحق في الحياة والحرية، والتعريف بالانتهاكات المتعلقة بالاختطاف والاعتقال، والإخفاء القسري، والتعذيب في الجمهورية اليمنية وما رافقها من انتهاكات خلال العام 2019، التي ارتكبتها كل أطراف الحرب والصراع في اليمن.

- إيصال رسالة إلى المجتمع الدولي للعمل بجدية؛ لإنقاذ المدنيين ضحايا الاختطاف والاعتقال والإخفاء القسري في كل جهوده الإنسانية والسياسية.

- للمساهمة في قراءة الواقع وإيضاحه للمؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان التي تقود عملية السلام، وكذلك للمبادرات المحلية للضغط على كل أطراف الصراع في اليمن للإفراج الفوري عن المختطفين والمعتقلين والمخفيين قسراً وحقهم الأصيل في الحياة والحرية.

- لنقدم توصيفاً يستند على المتابعة المستمرة لقضايا الاختطاف والاعتقال في مختلف المحافظات، عبر شهادات الضحايا وذويهم التي نتلقاها بشكل يومي منهم.

- لحشد الجهود المجتمعية والرسمية المحلية والدولية، لمساندة أمهات المختطفين والمعتقلين والمخفيين قسراً في سعيهن السلمي والقانوني لإطلاق سراح أبنائهن ومناصرة مطالبهن العادلة.

- لنذكّر بهذا التقرير السلطات والجهات المعنية في الجمهورية اليمنية بمسؤولياتها الدستورية والقانونية والأخلاقية تجاه مواطنيها، في حفظ كرامتهم وحماية حقوقهم، وكذلك بالتزامها بالتشريع اليمني والتشريع الدولي، والتي أصبحت اليمن طرفاً فيه والمتمثل في قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي.

مقدمة :

سنين أربع مضت ونحن نبحث عن حرية غائبة وعدالة مختطفة عن ضمير حي وإنسانية طاغية لكننا لم نجدها إلى اليوم، نبحث عنها أمام النيابات والسجون الرسمية وغير الرسمية أمام الجهات والوزارات لكننا لم نجدها إلى اليوم، على الرغم من عدالة قضيتنا وحجية مطلبنا وقوة منطقنا وثقتنا ببراءة أبنائنا القابعين بين حيطان أربعة في غياهب الأمن السياسي والسجون الخاصة وسجون الاحتياط وأماكن الاحتجاز الأخرى.

رفعنا صوتنا عالياً، أقمنا الوقفات الاحتجاجية السلمية أمام الجهات الرسمية وأجهزة العدالة وأمام المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة المختلفة بما فيها مكتب المبعوث الأممي "مارتن غريفث" لكننا لم نتلق رداً شافياً ولم تتفاعل أجهزة العدالة مع عدالة قضيتنا، بل أننا في غالب الأحيان نتلقى التهديدات والمضايقات وهذا كله لأننا لا نطالب بأكثر من أن يرى أبناؤنا المظلومون والمغيبون قسراً في السجون وأماكن الاحتجاز الحرية، ولا ندري ما الذنب الذي اقترفوه أو الجريمة التي ارتكبوها ونحن وهم على يقين أنهم أبرياء.

ومع ذلك فقد قامت الأجهزة الأمنية بإلباسهم تُهم جنائية كي يدينهم القضاء بتلك الفرية وتلك التُهم التي لا يعرفون عنها شيئاً.

ووفقاً للمعايير الدولية وثقت فرق رصد رابطة أمهات المختطفين خلال العام 2019 وفاة "134" مختطفاً تحت قصف طيران التحالف على سجن كلية المجتمع بذمار، و"21" مختطفاً من قبل جماعة الحوثي، و"3" من قبل التشكيلات الأمنية والعسكرية بعدن، كما رصدت "1030" حالة اختطاف أقدمت عليها جماعة الحوثي و"18" حالة اختطاف أقدمت عليها التشكيلات العسكرية والأمنية المدعومة من التحالف، و"11" حالة اختطاف من قبل الحكومة الشرعية، كان من بينها تعرض "23" امرأة للاختطاف من قبل جماعة الحوثي.

ورصدت رابطة أمهات المختطفين حالات الإخفاء القسري، كان من بينها "303" أقدمت على إخفائهم قسراً جماعة الحوثي، و"5" أقدمت على إخفائهم قسراً التشكيلات العسكرية والأمنية بعدن، و"4" أقدمت على إخفائهم قسراً الحكومة الشرعية.

كما أننا ومن خلال متابعتنا للجان المشكلة من قبل جماعة الحوثي والحكومة الشرعية ومفاوضات عمان -الأردن- بشأن الأسرى والمعتقلين وقبلها مشاورات استكهولم بالسويد، فإن هذا الملف الإنساني لا يزال يراوح مكانه ولا نريده أن يخضع للجانب السياسي بدلاً من الجانب الإنساني؛ لأننا نرفض أن تكون هذه القضية الإنسانية ملفاً للمزايدات السياسية.

منهجية التقرير :

وثق فريق الرصد التابع لرابطة أمهات المختطفين خلال العام 2019، حالات الانتهاكات التي تعرض لها المواطنون في أربع عشرة محافظة (أمانة العاصمة ، صنعاء، عدن، تعز، الحديدة، إب، البيضاء، ذمار، الضالع، المحويت، حجة، لحج، صعدة، أبين ومأرب).

بعد أن جمع المعلومات حولها وتحقق منها واعتمد هذا التقرير على المنهجية التالية:

- استمعت ووثقت بالصوت والصورة رابطة أمهات المختطفين إلى شهادة "200" من المختطفين المفرج عنهم في مختلف السجون في المحافظات، التي تحدثوا فيها عن الانتهاكات التي تعرضوا لها أثناء فترة الإخفاء القسري والتعذيب النفسي والجسدي وسوء المعاملة وحرمانهم من الزيارات والتواصل بالعالم الخارجي ومن الرعاية الصحية.
- التقت فرق رصد رابطة أمهات المختطفين بعدد "331" من أهالي الضحايا الذين سجلوا بلاغاتهم وشهاداتهم حول الانتهاكات التي طالتهم ومختطفيهم.
- صممت رابطة أمهات المختطفين استمارة خاصة بالرصد والتوثيق لحالات ضحايا قصف كلية المجتمع بذمار من قبل طيران التحالف في تاريخ 1/9/2019 وتسجيل افادات أقاربهم.
- النزول الميداني لعدد "80" أسرة من أهالي من تعرضوا للقصف على سجن كلية المجتمع بذمار.
- زار فريق رابطة أمهات المختطفين موقع سجن كلية المجتمع بذمار الذي تم قصفه من قبل التحالف والمشاركة في الدفن الجماعي للضحايا.
- زيارة "9" سجون وهي سجن الأمن السياسي بإب، السجن المركزي وسجن احتياطي الثورة وسجن الأمن السياسي -مبنى الأمن والمخابرات- والسجن الحربي وسجن الاستخبارات العسكرية بصنعاء، سجن الأمن السياسي بمأرب، وسجن بئر أحمد بعدن، وسجن الأمن السياسي بذمار، واستمعت لمختطفين فيها تحدثوا عن ظروف الاحتجاز في هذه السجون.

- عقدت رابطة أمهات المختطفين مع ممثل مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومسؤولي حقوق الإنسان في مكتب المفوضية أربعة اجتماعات، كما عقدت سبعة اجتماعات مع مسؤولي الحماية في اللجنة الدولية للصليب الأحمر عرضت فيها كل الانتهاكات المتعلقة بالاختطاف والاعتقال وغيرها من الانتهاكات التي يتعرض لها المختطفون والمعتقلون في السجون وأماكن الاحتجاز.

- التقت رابطة أمهات المختطفين بالسلطات في عدن والسلطات في مأرب وطرحت عليهم شكاوى الضحايا والانتهاكات المتعلقة بالاختطاف والاعتقال، وتلقت عليها الردود لكنها لم تصل إلى حد التفاعل المأمول.

- نفذت رابطة أمهات المختطفين "65" وقفة احتجاجية توزعت على سبع محافظات (عدن، صنعاء، تعز، إب، الحديدة، حجة ومأرب)، وأصدرت "69" بياناً مبنية على المعلومات بعد التحقق فيما يخص المختطفين والمعتقلين، وطالبت فيها بالإفراج عن المختطفين والمعتقلين والمخفيين قسراً وتمكينهم من حقوقهم الإنسانية والقانونية.

- إعداد المسودة الأولى لهذا التقرير ومراجعتها من قبل خبير حقوقي والتحقق من كل المعلومات بعد تنقيحها.

- إصدار هذا التقرير المعنون بـ (أمهات على أبواب العدالة) الذي يرصد ويوثق الانتهاكات المتعلقة بالاختطافات والاعتقالات والإخفاء القسري خلال العام 2019م.

- توزيع ونشر هذا التقرير للجهات الرسمية والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في اليمن ومنظمات المجتمع المدني.

الإطار القانوني:

• تعتبر الجمهورية اليمنية أحد أعضاء المجتمع الدولي، فقد أكد الدستور العام في المادة (6) منه على العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة، وأكد في المادة (48) منه على أن تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية، وتحافظ على كرامتهم وأمنهم، وهذا النص يؤكد على صون حرية كل إنسان قُيدت حريته بأي قيد، وأن تصان كرامته، كما حظرت نفس المادة التعذيب جسدياً ونفسياً ومعنوياً للقسر على الاعتراف أثناء الاحتجاز، وعلى ضرورة إخطار من قُيدت حريته بأسباب القبض عليه ووجوب إبلاغ أقاربه أو من يهمه الأمر بذلك الاحتجاز، بل إن النص الدستوري آنف الذكر اعتبر في الفقرة (د) منه أن مخالفة أحكام ذلك النص جريمة لا تسقط بالتقادم، معتبراً التعذيب الجسدي أو النفسي جريمة يعاقب عليها كل من يمارسها أو يأمر بها أو يشارك فيها.

• جاءت القوانين اليمنية النافذة هي الأخرى لتؤكد ما تضمنته أحكام الدستور خاصة قانون الإجراءات الجزائية رقم (13) لسنة 1994 الذي أكد على حظر الاعتقالات في المادة (7) منه بقولها: (الاعتقالات غير مسموح بها إلا فيما يرتبط بالأفعال المعاقب عليها قانونا ويجب أن تستند إلى القانون) وأكدت المادة (6) من نفس القانون على حظر التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية (يحظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية أو ايذاؤه بدنياً أو معنوياً لقسره على الاعتراف وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه) وغيرها من النصوص القانونية التي تضمنتها القوانين اليمنية المتعلقة بالحرية الشخصية.

• الجمهورية اليمنية باعتبارها أحد أعضاء المجتمع الدولي هي طرف في (53) اتفاقية وإعلام بروتوكول دولي، منها ما يخص القانون الدولي الإنساني المتعلق بحقوق الإنسان أهمها اتفاقية مناهضة التعذيب، وغيره من صنوف المعاملة أو العقوبات القاسية واللاإنسانية المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق البدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن الحكومة الشرعية موقعة على عدد من الصكوك الدولية من ضمنها نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

• فضلاً عن أن الجمهورية اليمنية ملزمة بقواعد القانون الدولي الإنساني العرفي . ما يسمى بالقانون الدولي العام . دون حاجة إلى انضمام رسمي لتلك القواعد التي وضعتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وكون اليمن صدّقت على تلك الاتفاقيات والمعاهدات والصكوك الدولية فإنها ملزمة باحترام حقوق الإنسان المتعلقة بالكرامة الشخصية للإنسان بشكل خاص، ووجوب احترام مبادئ حقوق الإنسان التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشكل عام، فضلاً عن إلزامية القانون الدولي العرفي، وقبل ذلك نصوص الدستور والقوانين اليمنية المتعلقة بالحرية الشخصية، والحقوق والحريات والكرامة الإنسانية.

• كما يجب على كافة أطراف النزاع في اليمن الالتزام بما ورد في تلك الاتفاقيات التي صدّقت عليها اليمن المشار إليها آنفا، وغيرها بما فيها نصوص الدستور والقانون اليمني، المتعلقة بحقوق الإنسان وكرامته، وكذا الالتزام بتطبيق كافة مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني.

• وعلى ضوء تلك المعاهدات والاتفاقيات الدولية والقانون الدولي الإنساني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشكل عام وأحكام الدستور والقوانين اليمنية النافذة والمتعلقة بالحقوق والحريات ذات الصلة بهذا الشأن سيكون التوصيف والتكييف القانوني للانتهاكات المرتكبة الواردة في هذا التقرير.

وفي نظرة سريعة للتشريع اليمني يلحظ المتابع من الوهلة الأولى أنه أعلى من شأن كرامة وآدمية الإنسان، وكفل في كل مواده حق الإنسان في الحياة والعيش بحرية لكن ما حدث منذ بداية الحرب وحتى الآن يُعد انتهاكاً لحقوق المواطنين في الحياة والحرية والعيش بأمن وأمان وكرامة، ولم تلتزم أطراف الحرب بالدستور والقوانين بل أنها داست عليها في جريمة أخرى في إهانة التشريع إلى جانب إهانة المعتقلين والمختطفين، فقد كفلت المادة (47) للمواطنين حريتهم الشخصية وحافظت على كرامتهم وأمنهم ويحدد القانون الحالات التي تقيد فيها حرية المواطنين ولا يجوز تقييد حرية أحد إلا بحكم من محكمة مختصة، ولم تجوز المادة (47) القبض على أي شخص أو تفتيشه أو حجزه إلا في حالة التلبس أو بأمر توجيه ضرورة التحقيق وصيانة الأمن يصدره القاضي أو النيابة العامة وفقا لأحكام القانون، كما لا يجوز مراقبة أي شخص أو التحري عنه إلا وفقاً للقانون وكل انسان تقيد حريته بأي قيد يجب ان تصان كرامته ويحظر التعذيب جسديا أو نفسيا أو معنويا، ويحظر القسر على الاعتراف أثناء التحقيقات وللإنسان الذي تقيد حريته الحق في الامتناع عن الادلاء بأية أقوال إلا بحضور محاميه، ويحظر حبس أو حجز أي انسان في

غير الأماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون ويحرم التعذيب والمعاملة غير الإنسانية عند القبض أو اثناء فترة الاحتجاز أو السجن.

وأكدت على أن كل من يُقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه كارتكابه جريمة يجب أن يقدم إلى القضاء خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ القبض عليه على الأكثر وعلى القاضي أو النيابة العامة تبليغه بأسباب القبض واستجوابه وتمكينه من إبداء دفاعه واعتراضاته ويجب على الفور إصدار أمر مسبب باستمرار القبض أو الإفراج عنه، وفي كل الأحوال لا يجوز للنيابة العامة الاستمرار في الحجز لأكثر من سبعة أيام إلا بأمر قضائي، ويحدد القانون المدة القصوى للحبس الاحتياطي، وأنه عند إلقاء القبض على أي شخص لأي سبب يجب أن يخطر فوراً من يختاره المقبوض عليه كما يجب ذلك عند صدور كل أمر قضائي باستمرار الحجز فإذا تعذر على المقبوض عليه الاختيار وجب إبلاغ أقاربه أو من يهمه الأمر، ويعاقب القانون بناءً على هذه المادة من يخالف أحكام أي فقرة من فقرات هذه المادة كما يحدد التعويض المناسب عن الأضرار التي قد تلحق بالشخص من جراء المخالفة، ويعتبر التعذيب الجسدي أو النفسي عند القبض أو الاحتجاز أو السجن جريمة لا تسقط بالتقادم ويعاقب عليها كل من يمارسها أو يأمر بها أو يشارك فيها.

ليس هذا فحسب بل أن قانون الإجراءات الجزائية رقم (13) لسنة 1994م، وفي مادته (4) يؤكد على أن: المتهم بريء حتى تثبت إدانته ويفسر الشك لمصلحة المتهم ولا يقضى بالعقاب إلا بعد محاكمة تُجرى وفق أحكام هذا القانون وتصان فيه حرية الدفاع، كما نصت المادة (6) منه على حظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية أو إيذاؤه بدنيا أو معنوياً لقسره على الاعتراف وكل قول يثبت انه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه، وأكدت المادة (7) من نفس القانون على أن: الاعتقالات غير مسموح بها إلا فيما يرتبط بالأفعال المعاقب عليها قانونياً ويجب أن تستند إلى قانون وتفرج النيابة العامة فوراً عن كل شخص قُيدت حريته خلافاً للقانون أو وضع في الحبس الاحتياطي لمدة أطول مما هو مصرح به في القانون أو في الحكم أو أمر القاضي، وكفلت المادة (11) إذ تنص على أن: الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز اتهام مواطن بارتكاب جريمة ولا تقيد حريته إلا بأمر من السلطات المختصة وفق ما جاء في هذا القانون، ولم تجّوز المادة (14) من القانون المساس بحرية الحياة الخاصة للمواطنين إذ نصت على أنه: لا يجوز المساس بحرية الحياة الخاصة للمواطنين في غير الأحوال المصرح بها في هذا القانون، ولم تستثن المادة (16) من قانون الإجراءات الجزائية الجرائم الماسة بحرية المواطنين فقد نصت على أنه: استثناء من المادة (37)

لا تنقضي بمضي المدة الدعوى الجزائية في الجرائم الماسة بحرية المواطنين وكرامتهم أو التي تتضمن اعتداء على حرية الحياة الخاصة.

في التشريع اليمني ثمة مراعاة لحقوق من قُيدت حريتهم وبالرغم من كل التصرفات التي يتلقاها المعتقلون داخل السجون الرسمية وغير الرسمية فإن قانون تنظيم السجون رقم (48) لسنة 1991، ينص على أنه: يجب على إدارة السجن أن تهتم بمراعاة الصحة العامة داخل السجن وتتولى علاج السجناء وتوفير الرعاية الصحية والوقائية لهم وتعيين أطباء متخصصين بتنسيق مع وزارة الصحة العامة، وتعتبر بناءً على المادة (24) من نفس القانون ارشادات وملاحظات الأطباء في الجوانب الصحية والوقائية والعلاجية والغذائية للمسجونين ملزمة التنفيذ لإدارة السجن، وإذا تعذر تنفيذها بسبب عدم توفير الإمكانيات وجب إحالتها فوراً إلى الوزير للإحاطة بها والتوجيه بصددها، وتمنح المادة (30) المسجونين إضافة إلى الحقوق الممنوحة لهم في هذا القانون التسهيلات التالية:

1) مقابلة أسرته وذويه وأصدقائه.

2) استلام المراسلات والرد عليها.

3) استلام التحويلات المادية وإعادة تحويلها.

كما أن للمحبوس احتياطياً وفقاً للمادة (31) مقابلة ذويه ومحاميه بموجب إذن كتابي من الجهة مصدر أمر الحبس، لكن ما يحصل من تصرفات مع السجناء والمعتقلين من قبل سجانيهم ومختطفيهم ومع أهاليهم عند زيارتهم مخالف لروح ونصوص الدستور والقوانين المختلفة والاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها الجمهورية اليمنية.

وفيما يتعلق بالتشريع الدولي فقد قال العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في ديباجة: إن الدول الأطراف في هذا العهد ترى أن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة اصيلة فيهم ومن حقوق متساوية وغير قابلة للتصرف يشكل وفقاً للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

وإذ تقر بأن هذه الحقوق تنبثق من كرامة الإنسان الأصلية فيه وإذ تدرك أن السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى المتمثل وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في أن يكون البشر أحراراً أو متمتعين بالحرية المدنية والسياسية ومتحررين من الخوف والفاقة هو

تهيئة الظروف لتمكين كل انسان من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية، وكذلك بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذ تضع في اعتبارها ما على الدول بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة من الالتزام بتعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان وحرياته.

وعلى الرغم من الجمهورية اليمنية قد صدقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية باعتبارها معاهدة دولية والتزمت بها وأصبحت طرفاً فيها فإن المادة (2) تقول: تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في اقليمها والداخلين في ولايتها دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب، وأكدت المادة (6) من العهد على أن: الحق في الحياة حق ملازم لكل انسان وعلى القانون أن يحمي هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته.

أما المادة (7) من العهد فقد منعت التعذيب والمعاملة اللاإنسانية ونصت على أنه: لا يجوز لأحد اخضاع أحدٍ للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة، وعلى وجه الخصوص لا يجوز إجراء أية تجارب طبية أو علمية على أحد دون رضاه الحر، وأكدت المادة (9) أن: لكل فرد الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراءات المقررة فيه، يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعاً بأية تهمة توجه إليه، يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية سريعاً إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانوناً مباشرة وظائف قضائية ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه.

فيما نصت المادة (10) على أن: يعامل جميع المحرومين من حرياتهم معاملة إنسانية تحترم الكرامة الأصلية في الشخص الإنساني، وأكدت المادة (14) على أن: الناس جميعاً سواء أمام القضاء ومن حق كل فرد لدى الفصل في أي تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوق والتزامات في أية دعوى مدنية أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية منشأة بحكم القانون، ومن حق كل متهم بارتكاب جريمة أن يعتبر بريئاً إلى أن يثبت عليه الجرم قانوناً، ولكل متهم بجريمة أن يتمتع أثناء النظر في قضيته وعلى قدم المساواة التامة بالضمانات الدنيا التالية:

أ.أن يتم إعلامه سريعا وبالتفصيل وفي لغة يفهمها بطبيعة التهمة الموجهة إليه وأسبابها.

ب.أن يعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه وللاتصال بمحام يختاره بنفسه.

ت.أن يحاكم دون تأخير لا مبرر له.

ث.أن يحاكم فورياً وأن يدافع عن نفسه بشخصه أو بواسطة محامي من اختياره وأن يخطر بحقه في وجود من يدافع عنه إذا لم يكن له من يدافع عنه وأن تزوده المحكمة كلما كانت مصلحة العدالة تقتضي ذلك بمحام يدافع عنه دون تحميله أجراً على ذلك إذا كان لا يملك الوسائل الكفيلة لدفع هذا الأجر.

كما لا يجوز بحسب المادة (17) تعريض أي شخص على نحو تعسفي أو غير قانوني لتدخل في خصوصياته أو شئون أسرته أو بيته أو مراسلاته ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته، ومن حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس.

ليس العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هو من كفل حق المحتجز حريته فقط بل أن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والتي صدقت عليها اليمن قالت في المادة (1) أن: لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بالتعذيب أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسدياً كان أم عقلياً يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص أو من شخص ثالث على معلومات أو على اعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص، والتزمت المادة (2) من الاتفاقية الدولية باتخاذ كل دولة طرف إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أي إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي، ولا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أياً كانت سواءً أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديداً بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب، كما لا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى رتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب، وأكدت المادة (4) على ضمان الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن تكون جميع أعمال التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي وينطبق الأمر ذاته على قيام أي شخص بأي محاولة لممارسة التعذيب وعلى قيامه بأي عمل آخر يشكل تواطؤ ومشاركة في التعذيب، وتجعل كل دولة طرف هذه الجرائم مستوجبة للعقاب بعقوبات مناسبة

تأخذ في الاعتبار طبيعتها الخطيرة، وتضمنت المادة (12) من الاتفاقية أن تضمن كل دولة طرف قيام سلطتها المختصة بإجراء تحقيق سريع ونزيه كلما وجدت أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن عملاً من أعمال التعذيب قد ارتكب في أي من الأقاليم الخاضعة لولايتها القضائية، بالإضافة إلى أن المادة (13) ركزت على أن تضمن كل دولة طرف لأي فرد يدعي بأنه قد تعرض للتعذيب في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية الحق في أن يرفع شكوى إلى سلطاتها المختصة وفي أن تنظر هذه السلطات في حالته على وجه السرعة وبنزاهة وينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حماية مقدم الشكوى والشهود من كافة أنواع المعاملة السيئة أو التخويف نتيجة لشكواه أو لأي أدلة تقدم، كما تضمنت المادة (14) إلزام الاتفاقية أن تضمن كل دولة طرف في نظامها القانوني إنصاف من يتعرض لعمل من أعمال التعذيب وتمتعه بحق قابل للتنفيذ في تعويض عادل ومناسب بما في ذلك وسائل إعادة تأهيله على أكمل وجه ممكن وفي حالة وفاة المعتدى عليه نتيجة لعمل من أعمال التعذيب يكون للأشخاص الذين كان يعولهم الحق في التعويض.

خلفية عن الانتهاكات المتعلقة بالاختطاف والاعتقال

تعمل رابطة أمهات المختطفين منذ تأسيسها في منتصف إبريل 2016م، على رصد وتوثيق حالات الاختطاف والاعتقال والإخفاء القسري، التي ارتكبتها جماعة الحوثي وتشكيلات عسكرية وأمنية بعدن والحكومة الشرعية، ولم تتوقف جهات الانتهاك عن ارتكاب هذه الجرائم في حق المدنيين، الذين تعرضوا لانتهاكات متعددة كالتعذيب والضرب وسوء المعاملة والحرمان من الرعاية الصحية والزيارات وغيرها، كما تعنتت هذه الجهات في عدم استجابتها لكل الدعوات المحلية والدولية لإطلاق سراح الضحايا وإعادة الروابط الأسرية للمخفيين قسراً، فطال أمد الاختطافات وامتدت فترات الإخفاء القسري خلال أربع سنوات مضت.

•منذ بداية الحرب انتهجت أطراف النزاع كبت الحريات واختطاف واعتقال المدنيين، بالرغم من أن التشريع اليمني يحظر الاعتقالات التعسفية بأي شكل، واعتبرها جريمة جسيمة لا تسقط بالتقادم، ويعاقب عليها كل من يمارسها أو يأمر بها أو يشارك فيها، وقد عملت رابطة أمهات المختطفين في هذا الملف لاعتبارات أهمها: غياب المدنيين المختطفين والمعتقلين من الجهود المحلية والدولية للإفراج، والتمييز في تعامل جماعة الحوثي ضد المدنيين المختطفين، حيث تستخدم معهم التعذيب وتمتهن كرامتهم الإنسانية.

• وقد استهدفت هذه الاختطافات والاعتقالات التعسفية المدنيين، لتطول فترات احتجازهم حتى وصلت الخمسة أعوام بدون أي أمر قضائي، متجاوزين بذلك القانون اليمني والذي لا يسمح بالاحتجاز دون مسوغ قانوني، كما يمنع أن يُقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه إذ يجب أن يُقدم المحتجز إلى القضاء خلال 24 ساعة من تاريخ القبض عليه.

• وتضررت فئات المجتمع كلها، فقد طالت الاختطافات والاعتقالات كافة شرائح المجتمع، من صحفيين وأكاديميين وطلاب وعمال، معارضين سياسيين وناشطين في مجال العمل الإنساني، سواءً من الرجال أو النساء، ولم تقتصر هذه الانتهاكات على الأفراد فقط بل إن جهات الانتهاك المتمثلة بجماعة الحوثي والتشكيلات العسكرية والأمنية بعدن قد أقدمت على الاختطاف الجماعي للمدنيين، واستمرت هذه الانتهاكات رغم توقيع الأطراف اليمنية على اتفاق السويد الذي رعته الأمم المتحدة بتاريخ 13/12/2018 والذي يقضي بإطلاق شامل لجميع المحتجزين لدى جميع الأطراف.

• منذ بدء حملة الاختطافات والاعتقالات في العام 2014م، لم يكن المختطف هو الضحية الوحيد لجريمة الاختطاف والاعتقال والإخفاء القسري، بل امتدت أيدي الخاطفين إلى أسرهم وذويهم.

حيث يرافق الاختطاف والاعتقال اقتحام لمنازل الضحايا ومحاصرته بآليات عسكرية كثيرة، وأعداد من المسلحين كبيرة، وإرهاب عائلاتهم.

ويباشر المسلحون الضحايا وأسرهم خاصة النساء منهن بالضرب والاعتداء الجسدي واللفظي، حتى وصل الأمر في ذروته الجنائية فقاموا بالتصفية الجسدية لأفراد من ذوي الضحية وإعدامهم، أو احتجاز حريتهم واتخاذهم رهائن لإجبار الضحايا على تسليم أنفسهم أو لإجبارهم على قول ما يملى عليهم وما يطلبه منهم المحققون.

• ومع مداهماتهم لمنازل الضحايا قاموا بالعبث بمحتوياتها، وسلب ما فيها من مقتنيات ثمينة، وأوراق شخصية ووثائق ملكية، وكثيراً ما اقتحموا منازل الضحايا في أوقات الليل المتأخرة، وأفزعوا الأطفال مما سبب لهم اضطرابات نفسية.

• واستخدمت جهات الاختطاف والإخفاء من جماعة الحوثي والتشكيلات العسكرية والأمنية بعدن تهديد المختطفين والمخفيين قسراً بالاعتداء على نسائهم واحتجازهن لإجبارهم على قول ما يريده المحققون.

• لم ينجُ أي مختطف أو معتقل من الإخفاء القسري، وكانت تلك الفترة من أصعب الفترات التي تمرّ على عائلاتهم حيث يتعرضون خلالها للابتزاز المالي من شخصيات ذات صلة بقيادات الخاطفين وبعضها بالاتفاق مع هذه القيادات مقابل الكشف عن مصير المختطفين، أو للإفراج عنهم مما اضطر هذه العائلات لبيع ممتلكاتها من بيوت ومزارع ومجوهرات لدفع هذه المبالغ مقابل الحصول على حقوقهم، وحقوق أساسية لأبنائهم المختطفين والتي تنص عليها المواثيق الدولية منها الكشف عن مكان احتجاز المخفيين قسراً، أو السماح بزيارتهم، أو إدخال الملابس والطعام والماء النظيف والدواء، وكانت تلك الوعود تذهب أدراج الرياح.

• كانت ومازالت ظروف الاحتجاز سيئة جداً في السجون وأماكن الاحتجاز، لدى جميع جهات الاختطاف فلا تتوفر فيها الرعاية الطبية، ولا توجد تهوية جيدة، ويحرم الضحايا من التعرض للشمس لفترات طويلة وصلت إلى العام، وتقديم طعام رديء في نظافته وقيمته الغذائية.

• طلب مسؤولو السجون وملف المختطفين والأسرى التابعين لجماعة الحوثي تحديداً من أسر الضحايا دفع مبالغ مالية مقابل إطلاق سراح ذويهم المختطفين -الفدية المالية-، وكانت وعودهم كاذبة رغم تكرارها، وفقط 8% هم من أفرج عنهم بعد دفع الفدية.

• كما لم يسلم المختطفون وعائلاتهم من التهديد والابتزاز النفسي الذي يمارس ضدهم من جماعة الحوثي، والتشكيلات العسكرية والأمنية بعدن لإجبارهم على الصمت عن انتهاكاتهم في حق المختطفين والمعتقلين، ولمنعهم من إبلاغ المنظمات الدولية والتحدث إلى الإعلام، مما يفسر إحجام العائلات عن تقديم البلاغات والشكاوى إلى الجهات المعنية.

• وتعنتت جماعة الحوثي في إطلاق سراح المدنيين المختطفين لديها، واشتراطها مبادلتهم بمقاتلين أسرى لدى الشرعية، رغم أن ذلك يعدّ انتهاكاً في حق المدنيين المختطفين حيث أنهم لم ينخرطوا في الحرب مع أي طرف ضد الآخر، واختطافهم تم بدون أي مسوغ قانوني، ولم يكن طول أمد الاختطاف والاعتقال هو الانتهاك الوحيد الذي تسببت به المقايضات العسكرية والسياسية، بل أن التبادل ارتبط بالنفي والتهجير، فجماعة الحوثي تشترط في التبادل مغادرة الضحية من المناطق التي تسيطر عليها والذهاب للعيش في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية، مما يسبب فقدان الضحية لمكان سكنه، وعمله، وعائلته.

• تعرض المدنيون المختطفون خلال فترات اختطافهم للإخفاء القسري، وقد امتدت فترات الإخفاء التي أقدمت عليها جماعة الحوثي والتشكيلات العسكرية والأمنية بعدن والحكومة الشرعية لتصل إلى أكثر من ثلاث سنوات مما فاقم معاناة الأهالي التي لم تتلق أي تطمينات بخصوص مختطفيهم وجعلهم فريسة للشائعات التي تتداول عن مقتل هؤلاء المختطفين تحت التعذيب أو في قصف أماكن الاحتجاز.

• كما تعرض المختطفون المدنيون لأساليب قاسية من التعذيب الجسدي والنفسي وخاصة في فترات الإخفاء القسري التي تمتد لأشهر في معظم أماكن الاحتجاز، وقد توفي ما لا يقل عن "71" مختطفاً تحت التعذيب أو بسببه كما وثقت الرابطة عددا من حالات المختطفين الذين أصيبوا بعاهات مزمنة كالشلل وفقدان السمع أو البصر داخل أماكن الاحتجاز.

• وقد جرت محاكمات في صنعاء، حكمت فيها المحكمة الجزائية بصنعاء بالإعدام على "30" مختطفاً مدنياً في حكم قضائي واحد وبتهمة التخابر وإعانة العدوان -يقصد به التحالف-،

بينهم أكاديميين وتربويين وطلاب، كانوا قد اختطفوا من بيوتهم والأماكن العامة، واستمر احتجازهم لأكثر من عام ونصف قبل بدء جلسات المحاكمة بدون مسوغ قانوني، وتعرضوا للتعذيب الشديد، والتشهير الإعلامي الذي عقّد حياة عائلاتهم وأطفالهم.

كما جرت جلسات المحاكمة في ظروف غير عادلة، رفض فيها القاضي الاستماع إلى دفوعات المحامين كاملة، وتعرض فيها المحامون للتهديد، وتعرضت كذلك عائلات المختطفين للسب والضرب، والمنع من دخول قاعة المحكمة.

•وقد عملت رابطة أمهات المختطفين خلال هذه الفترة مع المنظمات الدولية والمحلية المعنية بحقوق الإنسان وغيرها لتحسين ظروف الاحتجاز ، وإطلاق سراح المختطفين والمعتقلين، وكان من نتائج تلك الجهود:

• تحسن ظروف الاحتجاز في بير أحمد في بداية العام 2019م، بعد أن تسلمته وزارة الداخلية بعدن لتخضعه لقانون تنظيم السجون، لكنها عادت لتسوء بسبب التغيرات السياسية بعد منتصف العام 2019م، وامتنعت إدارة هذا السجن عن تنفيذ أوامر الإفراج الصادرة من النيابة والقضاء، في مخالفة صريحة للقانون اليمني وتعدي سافر للصلاحيات الممنوحة لمدير السجن.

• تحسن ظروف الاحتجاز في سجن مدينة الصالح بتعز حيث خففت إدارة السجن نوعا ما من استخدامها لأساليب التعذيب، وسمحوا في الشهور الأخيرة لبعض العائلات بزيارات ذويهم المختطفين فيه، وفي الأمن السياسي بمدينة إب خلال العام 2019م، حيث سمح لهم بالدخول إلى دورة المياه في أي وقت، وسمحوا لعائلاتهم بالزيارة مرة في الأسبوع، وبإدخال الطعام المنزلي الذي تصنعه العائلات لهم في موعده، كما تحدث بذلك المفرج عنهم من هذين السجنين.

• أما ظروف الاحتجاز في سجن الأمن السياسي بمدينة صنعاء، فقد ساءت كثيراً في منتصف العام 2019م، حيث عينت جماعة الحوثي مديراً جديداً للسجن والذي قام بمضاعفة الإجراءات التعسفية فتعرض المختطفون في هذا السجن للضرب وسوء المعاملة شملت هذه الإجراءات "104" من المحتجزين فيه، ثم أثمرت جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان بصنعاء، واللجنة الدولية للصليب الأحمر بعد بلاغات قدمتها رابطة أمهات المختطفين في تحسين ظروف الاحتجاز في الشهرين الأخيرين من العام 2019م.

• في العام 2019 خففت جهات الانتهاك المتمثلة بجماعة الحوثي والحكومة الشرعية، والتشكيلات العسكرية والأمنية بعدن من استخدام أساليب التعذيب الجسدية القاسية، التي طالما استخدمتها بشكل ممنهج لانتزاع معلومات، أو لإجبار المختطفين والمعتقلين على قول ما تمليه، لكنهم استخدموا الحرمان من الرعاية الطبية وسيلة للتعذيب، وللضغط على الضحايا المختطفين لدى جماعة الحوثي، وإدارة صفقات لمبادلة المختطفين المدنيين بمقاتلين ينتمون إلى جماعة الحوثي.

• انتهج مسؤولو السجون سوء المعاملة كوسيلة لتسيير أنظمتهم في إدارة السجون، ورفض مطالب الضحايا بالحصول على حقوقهم الطبيعية داخل السجون والمكفولة في التشريع اليمني والتشريع الدولي.

• تمكنت خلال العام 2019 "150" عائلة من عائلات مختطفي محافظة الحديدة من التواصل مع ذويهم وزيارتهم بعد منعهم منذ العام 2015 كما تمكنت "3" عائلات معتقلين في سجن الأمن السياسي بمأرب من التواصل مع أبنائهم.

• قلت حملات الاعتقال والاختطاف الجماعية خلال العام 2019م، لكن استخدمتها جماعة الحوثي كعقاب جماعي استهدف العلاقات الاجتماعية التي تربط أفراد وعائلات المجتمع ببعضها، واستخدمتها التشكيلات العسكرية والأمنية بعدن كعقاب جماعي مناطقي تجاه أبناء المحافظات الشمالية في اليمن، وهددتا بهذه الانتهاكات النسيج الاجتماعي.

• في 30/9/2019 أفرجت جماعة الحوثي عن "290" مختطفاً من السجن المركزي بصنعاء، بمسمى (مبادرة الإفراج عن الأسرى من طرف واحد) ضمن اتفاق السويد لتبادل الاسرى، وكان معظم أولئك المفرج عنهم ممن قضى في السجن ثلاث سنوات وأكثر، كما تم الإفراج عن "7" ممن كانوا يعانون من اضطرابات نفسية وعقلية، وكان ضمن المفرج عنهم المختطفين الناجين من قصف كلية المجتمع وعددهم "42" مختطفاً، وأيضاً المختطفين الـ "5" الذين أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة بصنعاء حكماً ببراءتهم والذين كانوا ضمن قائمة الـ "36" المقدمين للمحاكمة.

• وقد أفرج عن "32" معتقلا من سجن بير أحمد، كانت قد أصدرت النيابة في حقهم أوامر بالإفراج.

ومن خلال هذه النظرة العامة لانتهاكات جهات الاختطاف والاعتقال التعسفي تبدو السجون وأماكن الاحتجاز خاضعة لأمزجة إداراتها، وإجراءاتها غير ملتزمة بقانون تنظيم السجون، والتشريعات اليمنية الأخرى وكذلك التشريعات الدولية، ويبدو منحنى هذه الانتهاكات غير ثابت، كما يتضح مما سبق أهمية الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والمحلية؛ لتحسين أوضاع المختطفين والمعتقلين تعسفاً، مما يضاعف من مسؤوليتهم حتى نيل المختطفين والمعتقلين تعسفاً والمخفيين قسراً حريتهم الكاملة، بل وتعويضهم التعويض العادل على فترة حرمانهم من حقهم في الحرية كل هذه المدد الزمنية.

- وحتى لحظات كتابة هذا التقرير مازالت جماعة الحوثي، والحكومة الشرعية، والتشكيلات العسكرية والأمنية تقوم باختطاف واعتقال المدنيين.

الملخص التنفيذي

رصدت رابطة أمهات المختطفين الانتهاكات التي طالت المختطفين والمعتقلين والمخفيين قسراً في الجمهورية اليمنية خلال العام 2019 :

•ففيما يتعلق بالاعتداء على الحق في الحياة، رصدت رابطة أمهات المختطفين وفاة "158" مختطفاً داخل السجون وأماكن الاحتجاز، تنوعت أسباب الوفاة ما بين قصف أماكن الاحتجاز والتعذيب والحرمان من الرعاية الطبية.

•وكان عدد الذين قتلوا بقصف طيران التحالف للسجن الذي اتخذته جماعة الحوثي في كلية المجتمع بمحافظة ذمار في الأول من سبتمبر 2019م، "134" مختطفاً بعد أن قامت جماعة الحوثي باختطافهم من عدة محافظات واحتجازهم فيه منذ العام 2016 كان غالبية ضحايا القصف من أبناء محافظة تعز حيث بلغ عددهم "51" قتيلاً.

•وبلغ عدد الذين قتلوا تحت التعذيب أو بسببه "20" مختطفاً ومخفياً قسراً من عدة محافظات، منهم "17" مختطفاً قتلوا في سجون جماعة الحوثي، و"3" مختطفين قتلوا في السجون التابعة للتشكيلات الأمنية والعسكرية بمحافظة عدن منهم قتيلين من مدينة عدن وقتيل واحد من محافظة ذمار.

•وعدد الذين توفوا بسبب الحرمان من الرعاية الطبية في سجون جماعة الحوثي "4" مختطفين بمعدل مختطف واحد في كل من أمانة العاصمة والحديدة وذمار وصعدة.

•وفيما يتعلق بالاعتداء على الحق في الحرية رصدت رابطة أمهات المختطفين "1059" حالة اختطاف واعتقال، منها "1030" مختطفاً في سجون جماعة الحوثي منهم "23" امرأة و"11" طفلاً، وتم رصد "18" معتقلاً في محافظة عدن في سجون التشكيلات الأمنية والعسكرية، ورصد "11" معتقلاً في سجون الحكومة الشرعية بمأرب.

•ورصدت الرابطة (14) حملة من حملات الاختطاف الجماعية قامت بها جماعة الحوثي في مناطق سيطرتها وقد وصل عدد من تم احتجازهم في حملات الاختطاف الجماعي إلى أكثر من "223" من بين هؤلاء المختطفين أطفال، وتأكدت الرابطة من إطلاق سراح ما يقارب "144" من إجمالي العدد ولم يتسن لها معرفة مصير العدد المتبقي.

•كما رصدت رابطة أمهات المختطفين عدد "312" مختطفاً أخفوا قسراً خلال العام 2019 لدى جميع جهات الانتهاك في اليمن كان منها "296" لدى جماعة الحوثي

وعدد "5" معتقلين أخفوا قسراً من قبل التشكيلات الأمنية والعسكرية في محافظة عدن و"4" لدى الحكومة الشرعية في محافظة مأرب.

•وقد وثقت رابطة أمهات المختطفين، "283" حالة تعرضت للتعذيب الجسدي لدى جماعة الحوثي، كما وثقت "19" حالة لدى الحكومة الشرعية لانتزاع اعترافات أو لإجبار الضحايا على قول أو التوقيع على ما يملى عليهم.

•ووثقت رابطة امهات المختطفين"704" حالة لدى جماعة الحوثي و "97" حالة لدى الحكومة الشرعية تعرضت للضرب وسوء المعاملة.

•تلقت رابطة امهات المختطفين "186" بلاغاً بخصوص الحرمان من الرعاية الطبية كان منها "174" حالة لدى جماعة الحوثي، و"12" حالة لدى الحكومة الشرعية.

•رصدت رابطة امهات المختطفين الانتهاكات التي رافقت سير المحاكمات بحق المختطفين حيث أحيل عدد "57" مختطفاً للمحاكمة في المحكمة الجزائية بصنعاء كما أصدرت المحكمة نفسها أحكاماً بالإعدام على "47" مختطفاً.

•وثقت إدارة الرصد برابطة أمهات المختطفين "200" حالة مفرج عنهم، واستمعت رابطة أمهات المختطفين إلى "331" إفادة من إفادات أهالي الضحايا ووثقت شهاداتهم من بينهم "80" من أسر ضحايا كلية المجتمع بذمار.

•نفذت رابطة امهات المختطفين خلال العام 2019 "65" وقفة احتجاجية توزعت على "7" محافظات (صنعاء، عدن، تعز، إب، الحديدة، حجة ومأرب)، كما أصدرت "69" بياناً وبلاغاً صحفيا وحقوقياً.

•فيما بلغت اللقاءات "92" لقاءً بشخصيات دولية وحقوقية، وارسال "21" رسالة و"307" ايميل لعدد من الشخصيات والمنظمات الدولية والمحلية.

•أصدرت رابطة أمهات المختطفين تقريراً حقوقياً حمل عنوان "القبر الكبير" في نوفمبر 2019م، الذي رصد ووثق جريمة استهداف طيران التحالف لسجن كلية المجتمع بذمار.

•أصدرت رابطة أمهات المختطفين نشرة الكترونية أسبوعية للتعريف بقضية المختطفين بلغ عدد اصداراتها "48" عدداً، وأنتجت "17" فيلماً وفلاشاً، و"18" تقريراً صحفياً.

•وأقامت رابطة أمهات المختطفين "30" فعالية ولقاء، وأقامت جلستي استماع للمفرج عنهم، وفي جانب آخر أقامت رابطة أمهات المختطفين "24" دورة في الدعم النفسي لأسر المختطفين.

الانتهاكات التي
تعرض لها المختطفون

أولا:
الاعتـداء على الحق في الحياة:

تنص المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن (لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه) كما نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة (6) (الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان وعلى القانون ان يحمي هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته) في حين رصدت رابطة أمهات المختطفين في العام 2019م، "158" حالة وفاة داخل السجون تنوعت ما بين القتل تحت التعذيب أو الوفاة بسبب الإهمال الطبي أو قتل المختطفين بغارات طيران التحالف كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1) يوضح أعداد من فقدوا حياتهم في أماكن الاحتجاز مع بيان الجهة المنتهكة بحسب المنطقة الجغرافية:

م	المحافظة	الجهة المنتهكة					الاجمالي
		قصف التحالف	جماعة الحوثي		التشكيلات الأمنية والعسكرية		
			تحت التعذيب	الإهمال الطبي	تحت التعذيب	الإهمال الطبي	
1	تعز	51	3				54
2	ذمار	27	1	1	1		30
3	إب	18	1				19
4	البيضاء	11	1				12
5	الضالع	12					12
6	الحديدة		6	1			7
7	أمانة العاصمة	3	1	1			5
8	المحويت	4	1				5
9	لحج	5					5
10	عدن	2			2		4
11	حجة		3				3
12	صعدة			1			1
13	أبين	1					1
	الإجمالي	134	17	4	3	0	158

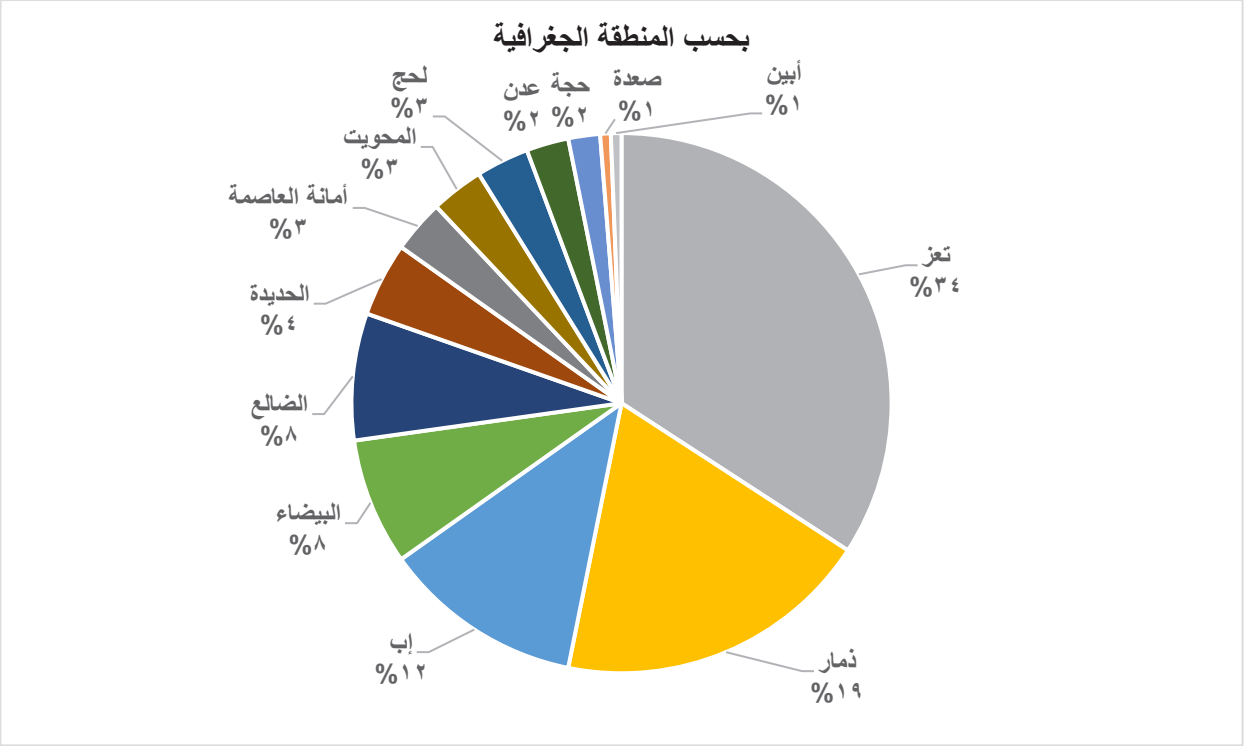
بحسب المنطقة الجغرافية
تعز ٣٤%
ذمار ١٩%
إب ١٢%
البيضاء ٨%
الضالع ٨%
الحديدة ٤%
أمانة العاصمة ٣%
المحويت ٣%
لحج ٣%
عدن ٢%
حجة ٢%
صعدة ١%
أبين ١%

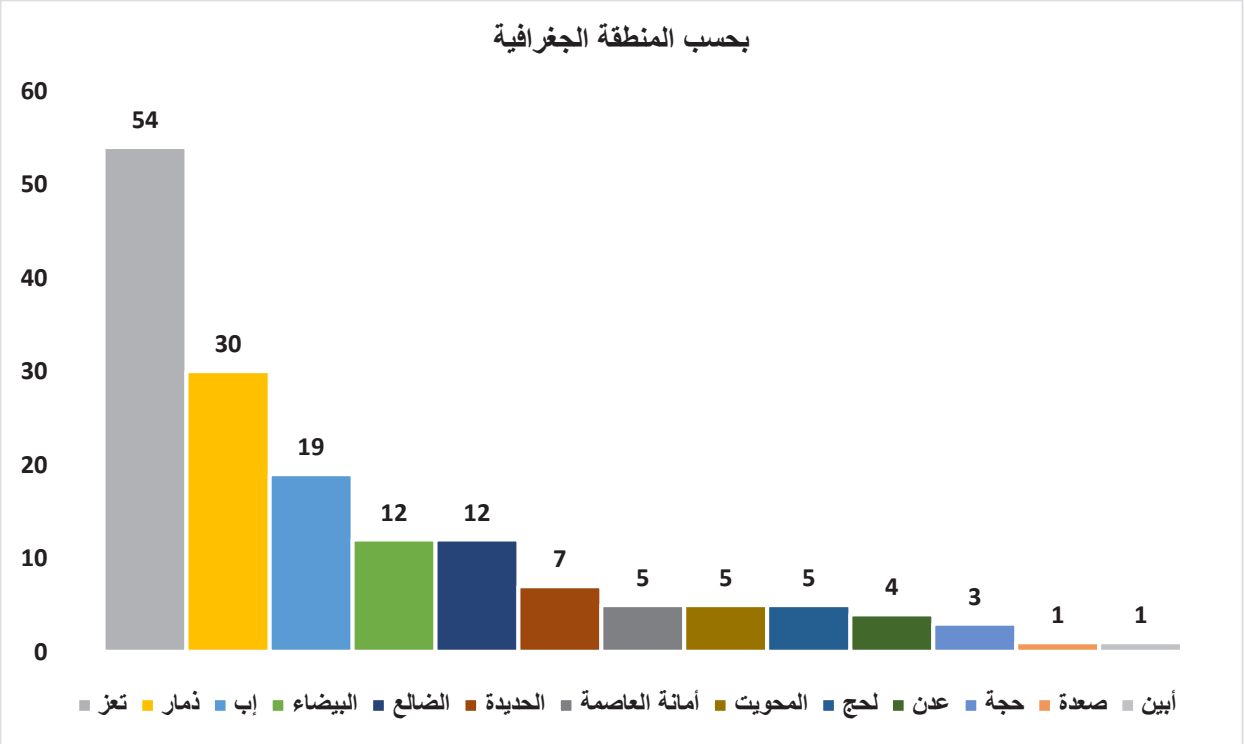
بحسب المنطقة الجغرافية
60
50
40
30
20
10
0
54
30
19
12
12
7
5
5
5
4
3
1
1
تعز
ذمار
إب
البيضاء
الضالع
الحديدة
أمانة العاصمة
المحويت
لحج
عدن
حجة
صعدة
أبين

جدول (2) يوضح أعداد من فقدوا حياتهم في أماكن الاحتجاز خلال الفترة يناير 2019 إلى نهاية ديسمبر 2019 بحسب الجهة المنتهكة:

م	المحافظة	العدد	جهة الانتهاك		
			جماعة الحوثي	التحالف	التشكيلات الأمنية والعسكرية
1	تعز	54	3	51	
2	ذمار	30	2	27	1
3	إب	19	1	18	
4	البيضاء	12	1	11	
5	الضالع	12		12	
6	الحديدة	7	7		
7	أمانة العاصمة	5	2	3	
8	المحويت	5	1	4	
9	لحج	5		5	
10	عدن	4		2	2
11	حجة	3	3		
12	أبين	1		1	
13	صعدة	1	1		
الإجمالي		158	21	134	3

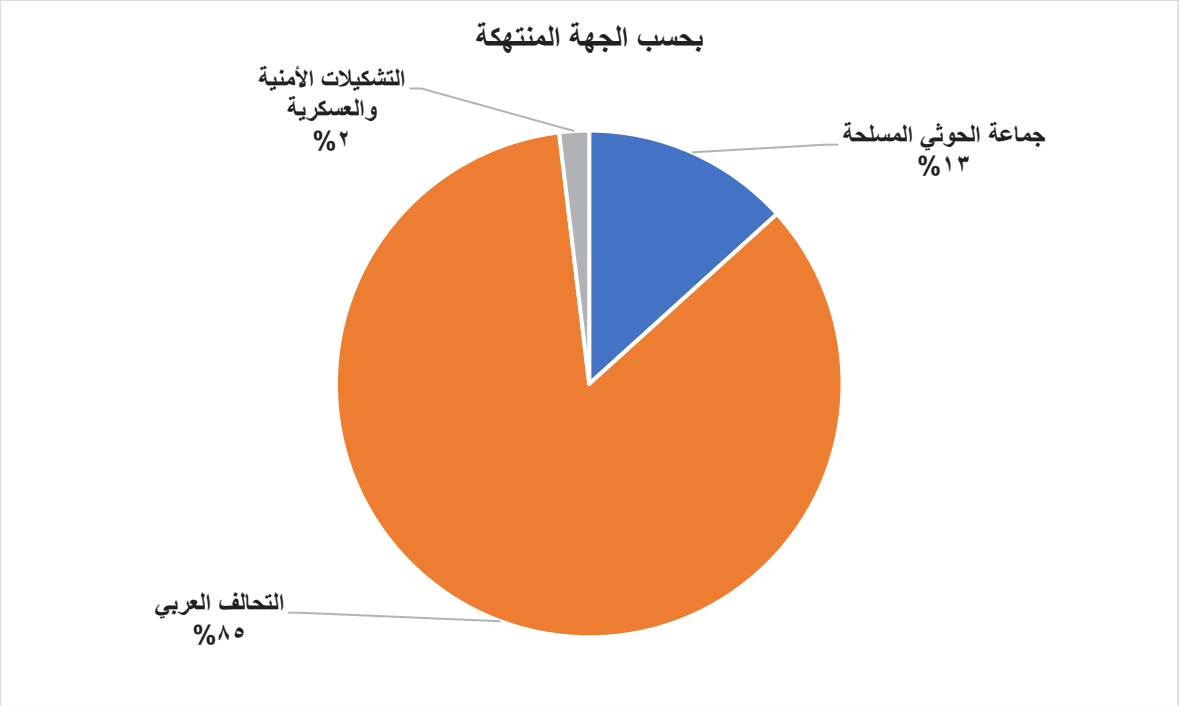
بحسب الجهة المنتهكة
التشكيلات الأمنية والعسكرية ٢%
جماعة الحوثي المسلحة ١٣%
التحالف العربي ٨٥%

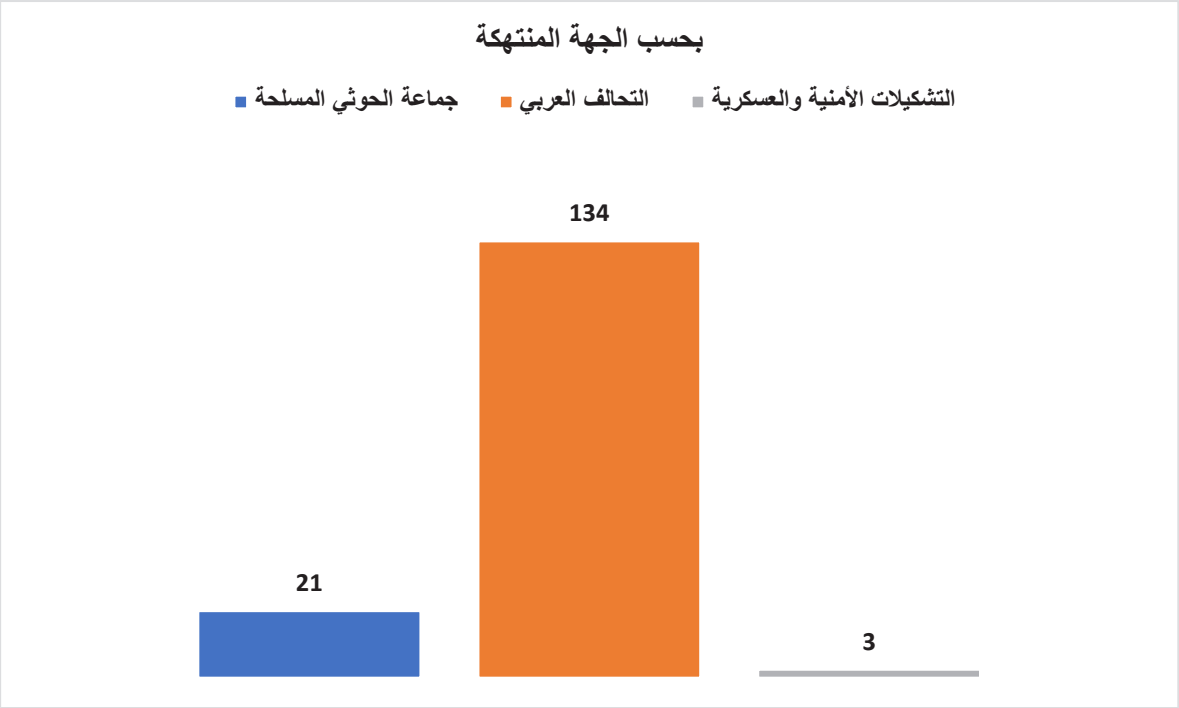
بحسب الجهة المنتهكة
جماعة الحوثي المسلحة
التحالف العربي
التشكيلات الأمنية والعسكرية
134
21
3

جدول (3) يوضح أعداد من فقدوا حياتهم في أماكن الاحتجاز خلال الفترة يناير 2019 إلى نهاية ديسمبر 2019 بحسب سبب الوفاة:

م	المحافظة	العدد	سبب الوفاة		
			تحت التعذيب	الإهمال الطبي	قصف التحالف
1	تعز	54	3		51
2	ذمار	30	2	1	27
3	إب	19	1		18
4	البيضاء	12	1		11
5	الضالع	12			12
6	الحديدة	7	6	1	
7	أمانة العاصمة	5	1	1	3
8	المحويت	5	1		4
9	لحج	5			5
10	عدن	4	2		2
11	حجة	3	3		
12	أبين	1			1
13	صعدة	1		1	
	الاجمالي	158	20	4	134

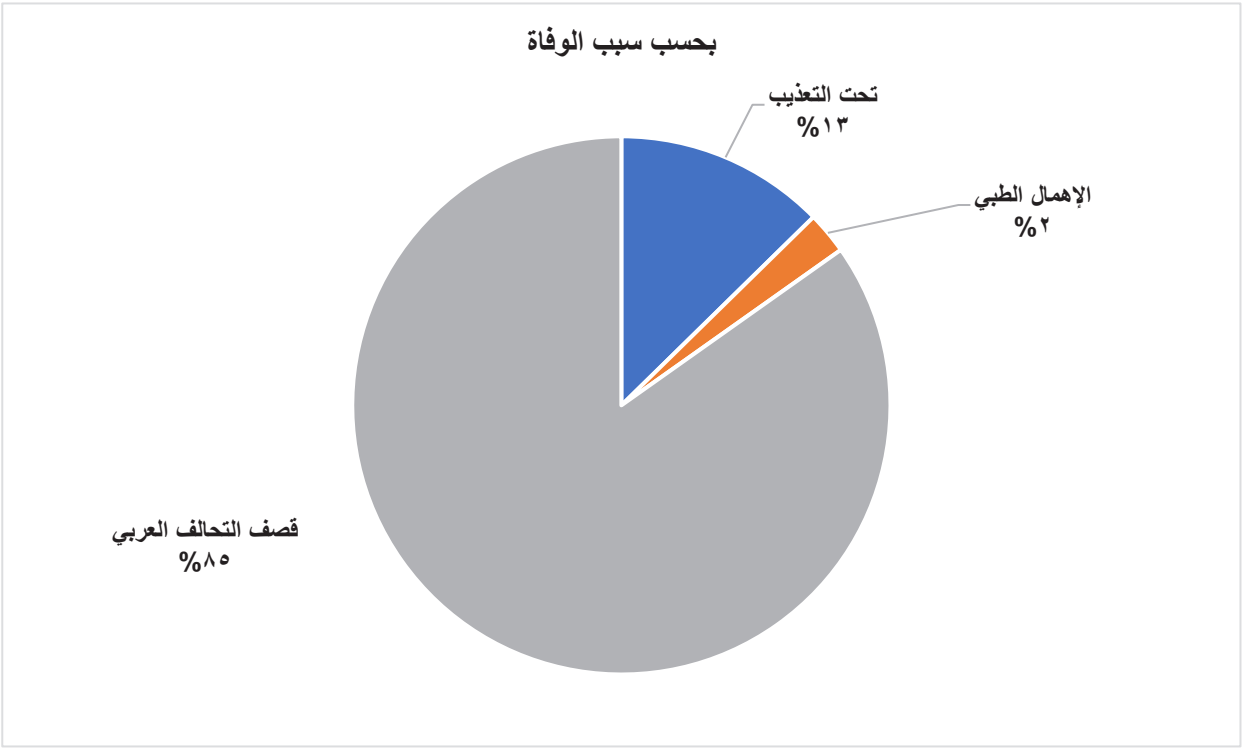
بحسب سبب الوفاة
تحت التعذيب
%١٣
الإهمال الطبي
%٢
قصف التحالف العربي
%٨٥

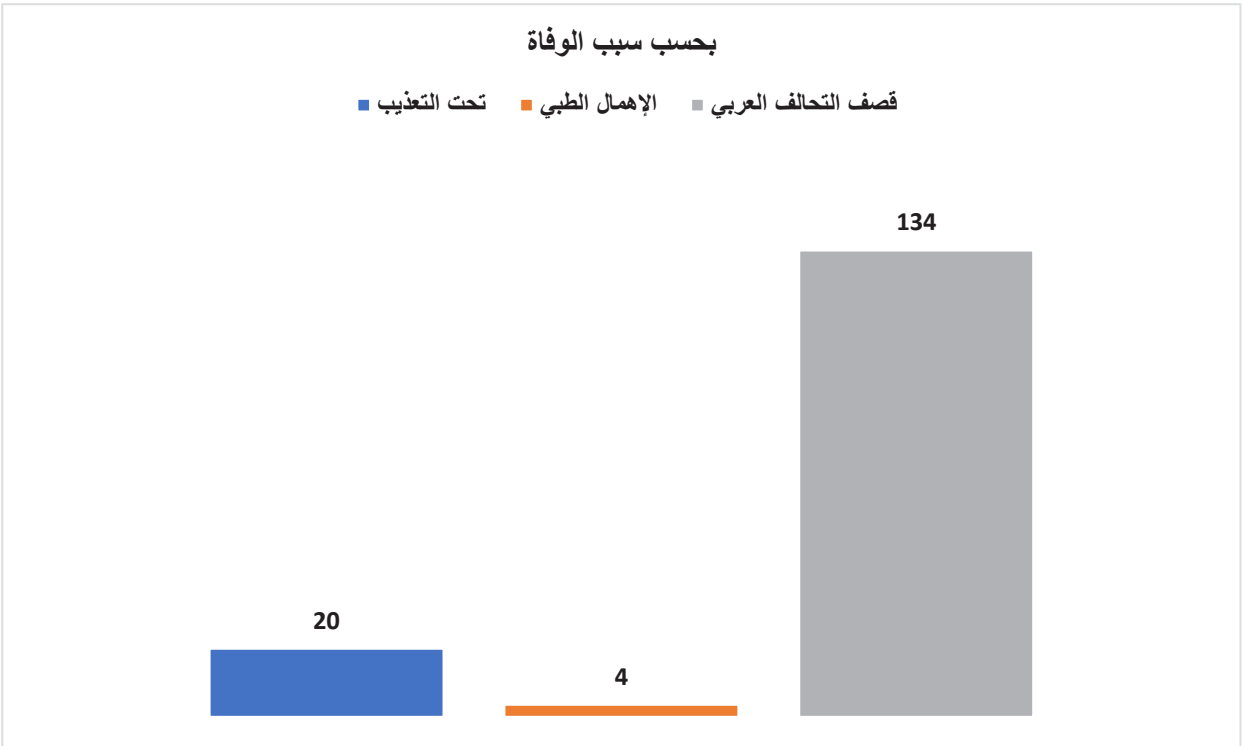
بحسب سبب الوفاة
تحت التعذيب
الإهمال الطبي
قصف التحالف العربي
134
20
4

أ. القتل تحت التعذيب :

من أبشع الجرائم تلك التي تمارس ضد المعتقلين وعديمي الحرية هو التعذيب إذ يُقدم منتهكو حقوق الإنسان على تعذيب أفراد لانتزاع اعترافات من المعتقلين في جريمة تصنف ضد الإنسانية فقد توفي "20" مختطفاً تحت التعذيب خلال العام 2019 جميعهم كانوا مخفيين قسراً ومعظمهم يقبعون في أماكن احتجاز سرية وغير معروفة وتم التواصل مع بعض الأسر وإبلاغهم بوفاة مختطفهم في حين رفضت بعض جهات الانتهاك تسليم الجثة بعد إخبار الأسرة بوفاة المختطف تحت التعذيب.

ومن الحالات التي وثقتها فرق الرصد التابعة لرابطة أمهات المختطفين:

يحيى هادي صالح النمشة 50 عاماً ـ محافظة حجة:

كان الضحية يحيى هادي صالح النمشة يعمل معلماً في إحدى مدارس مديرية كشر بمحافظة حجة وفي الأحداث التي شهدتها المحافظة مطلع العام 2019 بين عناصر جماعة الحوثي ومجموعة من أهالي المديرية خرج الضحية قاصداً النزوح إلى العاصمة صنعاء بتاريخ 17/3/2019 ولكن مسلحين تابعين لجماعة الحوثي احتجزوه أثناء مروره بإحدى نقاط التفتيش واقتادوه إلى سجن الأمن السياسي بمحافظة عمران شمال اليمن ولم يسمحوا لأسرته بالتواصل معه أو زيارته ولم تصلهم أي أخبار عنه سوى أنه محتجز في عمران، وفي تاريخ 4/5/2019 تم التواصل مع اسرته وإبلاغهم بضرورة الحضور لاستلام جثته.

وبحسب ما قال أحد أقاربه: (وجدنا آثار التعذيب على جثمان يحيى حيث كانت جثته متورمة ووجة أزرق اللون، وأظافره جميعاً منزوعة)، واشترط المسلحون عدم تصوير الجثة.

محمد قايد صالح شاطر 34 عاماً - محافظة ذمار

كان الضحية يحمل شهادة في الفن التشكيلي ولكنه بسبب الأوضاع الاقتصادية والمعيشية اضطر للعمل كبائع متجول في مدينة عدن، وفي الأحداث التي شهدتها مدينة عدن منتصف العام 2019 تم اختطاف الضحية من نقطة تفتيش على مدخل مدينة عدن بتاريخ 24/6/2019 من قبل مسلحين يتبعون اللواء الخامس التابع للحزام الأمني بمحافظة عدن كونه ينتمي للمحافظات الشمالية، وتلقت أسرته اتصالاً هاتفياً بتاريخ 27/6/2019 من مجهول أبلغهم بأن محمد قايد شاطر محتجز في سجن تابع للحزام الأمني منذ ثلاثة أيام، وعلى الفور قامت أسرته بالبحث عنه عبر وساطات محلية و مجتمعية ولكن هذه الجهود لم تثمر إلا بعد مضي ثلاثة أشهر من الإخفاء القسري والتعذيب الوحشي الذي تعرض له الضحية فتم الإفراج عنه بفدية مالية مقدارها 500 ألف ريال بتاريخ 23/9/2019 يقول أخوه: (بعد استلامنا لشقيقي تم نقله مباشرة إلى مستشفى ذمار العام نظراً لحالته الصحية الحرجة، وقد تحدث إلينا بصعوبة عن التعذيب الذي تعرض له، وبدت لنا آثاره إذ كان هناك آثار لطلق ناري على إحدى قدميه وخلع جميع أظافره وآثار التعذيب بالكهرباء على جسده وخاصة منطقة السرة وتوقف الكليتين عن العمل بحسب الأطباء الذين قاموا بفحصه فور وصوله إلى المستشفى)، وبسبب التعذيب الذي تعرض له توفي الضحية بعد ستة أيام من الإفراج عنه.

وطلبت أسرة الضحية من مستشفى ذمار العام إصدار تقرير طبي يفيد بوفاة الضحية نتيجة التعذيب الذي تعرض له على يد التشكيلات المسلحة في عدن إلا أن إدارة المستشفى رفضت إصدار هذا التقرير دون سبب واضح.

(س. ص. ج) 41 عاماً - صنعاء

كان الضحية أحد النشطاء السياسيين وقد تعرض للاعتقال سابقا من قبل جماعة الحوثي ثم أفرج عنه، وبعد أحداث ديسمبر2017 والتي أودت بحياة الرئيس السابق قام الحوثيون باختطاف الضحية على خلفية تضامنه مع الرئيس السابق وتم الإفراج عنه بعد دفع فدية مالية تقدر بأكثر من 10 عشرة ملايين ريال.

و ذكر أحد أقارب الضحية أن الحوثيون قاموا باعتقال اثنين من أبناء الضحية وإيداعهم سجن البحث الجنائي بالعاصمة صنعاء في يوليو 2019 لإجباره على تسليم نفسه وهو ما قام به الضحية فعلاً وتم اقتياده واحتجازه في سجن الامن السياسي – صنعاء بتهمة

اشتراكه في قتل ابراهيم الحوثي شقيق زعيم جماعة الحوثي ليواجه هنالك سلسلة من التعذيب الوحشي المتواصل لأكثر من شهرين أفضى ذلك التعذيب الى وفاته، وفي يوم الثلاثاء 17 سبتمبر2019م، تم إبلاغ اسرة الضحية بوفاته و أن عليهم الحضور لاستلام جثته وبعد حضورهم لاستلام الجثة طلب منهم التوقيع على أوراق تثبت أنه توفي وفاة طبيعية.

أحد أقارب الضحية يقول: أجبرنا على التوقيع على الأوراق التي تزعم انه توفي وفاة طبيعية وبعد استلامنا للجثة وجدنا عليها كل أنواع الحروق والبقع الداكنة والثقوب المتفاوتة والتي تدل على ان الجاني وحش على صورة بشر. بعدها تم دفن الضحية ومنع الحوثيون أي تجمعات لدفن الجنازة أو إقامة عزاء.

زيد أحمد ناصر النمشة 40 عاماً - محافظة حجة

يحكي عم الضحية: خرج زيد كالعادة إلى جوار منزله بمنطقة العبيسة في 10/2/2019م، والتي كانت تشهد اشتباكات بين جماعة الحوثي وأبناء المديرية. وكان زيد في حالة نفسية سيئة حيث كان يعاني من مرض نفسي ينتابه أحياناً إلى حالة اللاشعور بما يفعل فقام أحد قناصة الحوثيين بإطلاق النار عليه و منع المجاورين من إسعافه حيث ظل ينزف لمدة ساعتين حتى استطاعت قريباته من النساء إسعافه إلى عيادة أحد الأطباء في منطقة المحابشة القريبة منا و قد أخبرنا الطبيب أن الضحية أصيب بكسر في الفخذ و آخر في الساق بفعل الطلق الناري ولم تتمكن أسرته من نقله إلى صنعاء ليتلقى الرعاية الطبية اللازمة لحالته بسبب الأوضاع الأمنية في المنطقة وانتشار نقاط التفتيش و التي كانت تختطف الجريح و المسعف وفي تاريخ 10/3/2019 اقتحم الحوثيون المنطقة التي يتلقى فيها الضحية العلاج وقاموا باختطافه واقتياده إلى مكان مجهول، ولم نعلم عنه شيئا حتى أخبرنا أحد أبناء المنطقة وكان قد أفرج عنه من سجون الحوثيين أن زيد قتل تحت التعذيب وأن الحوثيون ادعوا أنه أصيب بجلطة أدت إلى وفاته رغم أنه كان سليما بيننا وقد كان بدأ بتحريك رجله المصابة ولم تمض نصف ساعة من استدعائه خارج العنبر حتى أخبرونا بموته بسبب جلطة ولكننا علمنا أنه تم قتله تحت التعذيب ولا تزال جثته في ثلاجة المستشفى العسكري بصنعاء، واشترطوا في تسليمها لوالده توقيعه على تقرير يفيد بأن موته كان بجلطة رافضين عرضه على طبيب شرعي.

(ع.ع.م) 30 عاماً - محافظة الحديدة

داهم مجموعة مسلحين يتبعون جماعة الحوثي منزله في الساعة الحادية عشرة صباحاً بتاريخ 7/5/2017م، بقيادة المدعو أبو بشار وقاموا باختطافه واقتياده إلى مدرسة الشيخ علي سالم لتحفيظ القرآن والتي اتخذتها جماعة الحوثي سجناً لاحتجاز معارضيها و تعذيبهم وبعد محاولات من والد الضحية في إقناع وساطات محلية من وجهاء القرية في التدخل والتوسط له بزيارة ابنه وكان قد مضى على اختطافه عشرين يوماً رفض الحوثيون السماح له برؤية ابنه مدعين أنه ثبتت عليه قضايا وتهم وفي أحيان أخرى يزعمون أنه تم نقله إلى جهات عليا حسب زعمهم، وكانت قد وصلت بعض الأخبار إلى أهله أن شخصا عذبه الحوثيون حتى توفي وتم دفنه في مقبرة بزبيد ولم يتسن للأسرة معرفة هوية المجني عليه، وبعد عام حاول والده معرفة مصير ابنه المختفي بعد دفع مبالغ مالية تقدر ب400 ألف ريال وأخبروه أن ابنه محتجز في السجن المركزي بصنعاء فسافر إلى صنعاء ولكنه لم يصل إلى نتيجة فعاد إلى الحديدة وفي مايو 2019م، جاء شيخ القرية وأحد المشرفين الحوثيين ومعهم مبلغ 500 الف ريال وبعض المواد الغذائية إلى والد الضحية و أبلغوه أن ابنه توفي فأغمي على والد الضحية من شدة الصدمة و غادروا المنزل وهم يعدون الأسرة أنهم سيحضرون جثته في اليوم التالي، وعلمت الأسرة من مصادر موثوقة أن الضحية توفي بعد عشرة أيام فقط من اختطافه بسبب تعرضه للتعذيب بالصعق الكهربائي الشديد و عالي الفولتية وبعد فترة استدعى الحوثيون شقيق الضحية وعرضوا عليه جثة غير واضحة المعالم على أنها جثة شقيقه المتوفى فلم يتعرف عليها فرفض استلامها.

ب. الوفاة بسبب الإهمال الطبي

تصل الرعاية الطبية في كثير من أماكن الاحتجاز الرسمية وغيرها إلى أدنى مستوياتها بل وقد يحرم منها المختطف تماما في حين ينص قانون تنظيم السجون رقم (48) لسنة 1991م: مادة (23) يجب على إدارة السجن أن تهتم بمراعاة الصحة العامة داخل السجن وتتولى علاج السجناء وتوفير الرعاية الصحية والوقائية لهم وتعيين أطباء متخصصين بتنسيق مع وزارة الصحة العامة.

وفي قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد مانديلا) القاعدة 27 (تكفل جميع السجون إمكانية الحصول الفوري على الرعاية الطبية العاجلة، أما السجناء الذين تتطلب حالاتهم عناية متخصصة أو إلى مستشفيات مدنية ومن الواجب حين تتوفر في السجن دائرة خدمات طبية خاصة به تشتمل على مرافق مستشفى أن تكون مزودة بما يكفي من الموظفين والمعدات لتوفير خدمات العلاج والرعاية المناسبة للسجناء المحالين إليها.)

وتنص القاعدة 30/ د (في حالة الاشتباه بإصابة سجناء بأمراض معدية، الترتيب للعزل الاكلينيكي والعلاج الملائم لهؤلاء السجناء خلال فترة العدوى)

وخلال العام 2019 انتشرت عدوى مرض السل الرئوي بين المختطفين في سجن كلية المجتمع بذمار والتي تتخذها جماعة الحوثي سجناً لها، حتى وصل عدد الإصابات المؤكدة فيه إلى "11" حالة وتوفي أحدهم وهو المختطف:

هلال الجرف 31 عاماً - محافظة ذمار

اختطف مسلحون تابعون لجماعة الحوثي هلال الجرف من نقطة تفتيش تابعة لهم وهو في طريقه إلى مدينة مارب للبحث عن عمل بعد حصوله على بكالوريوس محاسبة من جامعة عمران واحتجزه المسلحون في سجن مدينة رداع ثم نقل إلى إصلاحية ذمار ومنها إلى سجن كلية المجتمع بذمار حيث كان السجن مكتظاً بالمحتجزين وتتدنى فيه الخدمات المعيشية والصحية إلى أدنى مستوياتها.

أصيب هلال بمرض السل الرئوي الذي انتشرت عدواه بين المختطفين وظهرت عليه علامات الهزال وتحت ضغط زملائه المختطفين تم إسعافه إلى مستشفى ذمار العام

فتم تشخيص حالته بأنها مجرد التهابات في الصدر ولثلاث مرات يتم إسعافه إلى المستشفى وطبيب المستشفى يصر على أنها التهابات فقط ولكن أحد المختطفين (عبد المطلب الإدريسي) كان يعمل مساعد طبيب أخبرهم أن العلامات التي تظهر على هلال تشير إلى إصابته بالسل الرئوي فاضطروا للاعتراف بذلك في المرة الرابعة ولكنهم لم يقوموا بأي إجراءات طبية لمعالجته ومنع انتشار العدوى بين بقية المختطفين.

توفي هلال في الساعات الأولى من مساء الأحد الموافق 24/2/2019 وهو بين زملائه فأبلغوا العناصر الأمنية في السجن فقاموا بنقله إلى ثلاجة مستشفى ذمار العام وأبلغوا زملاءه بأنه تم تسليم جثمانه لأسرته ولكن زملاءه علموا فيما بعد أن جثته لا تزال في ثلاجة مستشفى ذمار العام وأن جماعة الحوثي تريد مبادلة جثة هلال بجثة أحد قتلاها لدى قوات الشرعية ولم يتم تسليم جثته لأسرته إلا بعد أن تيقن مسلحو جماعة الحوثي أنه لا علاقة لأسرة الضحية بقوات الشرعية وأنهم غير قادرين على الضغط على الشرعية لمبادلة جثة هلال بجثة أحد الحوثيين المقاتلين.

خالد محمد محمود الحيث 45 عاماً - العاصمة صنعاء

كان الضحية يعمل موظفا في وزارة الثقافة و السياحة وفي أيام العطل يعمل على سيارة أجرة وفي يوم الجمعة 22/2/2016 تم إيقافه من قبل مسلحين على متن دراجات نارية وقاموا باقتياده مع سيارته إلى المنطقة الرابعة ثم نقل إلى احتياطي الثورة بصنعاء وتعرض للتعذيب بالتعليق والضرب المبرح وحكى يوما لزملائه في المعتقل أنه كان معلقاً إلى مكان عال ثم إنهم جذبوا السلاسل التي كان معلقا بها حتى هوى أرضاً وارتطم ظهره بأرضية الزنزانة وظل يعاني آلام ذلك السقوط طوال فترة احتجازه ولم يسمح لأسرته بزيارته إلا بعد نقله إلى سجن هبرة الاحتياطي و الذي ظل فيه لأكثر من عامين عانى فيها من حصوات الكلى وجرثومة المعدة ولم يسمح له بالعرض على طبيب مختص.

ثم نقل إلى السجن المركزي بصنعاء واشتكى من التهابات الكبد ولكن إدارة السجن رفضت إخراجه إلى المستشفى لإجراء الفحوصات اللازمة بل اكتفت بعرضه على طبيب في السجن يعمل بإمكانيات متواضعة وبرغم توصيات ذلك الطبيب بنقل الضحية إلى مستشفى خاص نظراً لحالته الصحية الحرجة فقد ماطلت إدارة السجن ولم تستجب لذلك إلا بعد ضغط إعلامي وحقوقي قامت به رابطة أمهات المختطفين وعدد من المنظمات فتم إخراجه لإجراء عملية تركيب دعامة طبية في القناة الصفراوية ولكنهم أعادوه للسجن في نفس اليوم رغم احتياجه للمكوث في المستشفى حتى تستقر حالته الصحية.

لم يتحسن وضعه الصحي بعد إجراء العملية وبدأت السموم في الانتشار في جسمه مجدد بعد ثلاثة أيام فقط من إجراء العملية فحذرهم طبيب السجن من مغبة ترك الضحية في الوحدة الصحية لأنه أوشك على الوفاة فتم السماح لأسرته بنقله إلى مستشفى آزال ولكن أطباء المستشفى أخبروا أسرته أنه لا أمل في حياته وفعلاً توفي الضحية بتاريخ 20/11/2019 بعد يومين من نقله من وحدة العناية الطبية بالسجن المركزي.

يقول "محمد ردوه" وهو زميل الضحية في السجن وأطلق سراحه نتيجة تبادل أسرى مع جماعة الحوثي بعد موت الضحية بيوم واحد:

أصيب زميلي خالد الحيث بيرقان شديد واصفرت عيناه وكافة جسمه بشكل سريع ومخيف، بعدها تم نقله إلى قسم الرقود بمستشفى السجن المركزي الذي يفتقد لأدنى مقومات المستشفيات، وعُرضت حالته على طبيب مستشفى السجن، الذي أفاد أن وضعه صعب وحالته الصحية خطرة وعمل تقريراً بذلك.

أثناء بقائي بجوار المرحوم في قسم الرقود حوالي "18" يوماً قبل نقله إلى المستشفى كانوا يسمحون لبعض زملائنا في السجن بزيارتنا وإعطائنا بعض الأكل من العنبر، ثم تفاجأنا بانقطاع كل شيء عنا لا زاد ولا أكل ولا ملابس، فسألنا بعض العناصر الامنية فقالوا ممنوع من المدعو "أبو محمد" رئيس قسم الأسرى والسبب أنكم تواصلتم بأحد المحامين وشكوتم إدارة السجن وسيتم منع كل شيء عنكم ووضعكم في مكان لا ترون فيه الشمس، بعد ذلك أخذ المسؤولون على قسم الأسرى في السجن يماطلون في سرعة إسعاف خالد رغم حالته الصحية الحرجة ، ولكن بعد الضغط الإعلامي تم إسعافه إلى مستشفى الثورة وأُعيد بحجة أنه لا يوجد أجهزة منظار متخصصة، ثم أُسعف إلى مستشفى آزال وأُعيد إلى السجن ثم أُسعف إلى مستشفى المتوكل وهناك أجريت له عملية وأعادوه في اليوم نفسه إلى قسم الرقود بالسجن المركزي رغم إلحاح الأطباء على بقائه تحت اشرافهم وبعد ذلك جاء طبيب والمدعو "أبو عمار" مشرف حوثي في السجن، وشاهدوا حالته وأمر أبو عمار بنقله إلى غرفة العناية بقسم الرقود في مستشفى السجن.

وكان المشرفون يكلبشون المريض بالكلابش وهو في حالة صحية متردية ويحاط بعدد من العناصر الأمنية ويتم إدخاله إلى الطبيب مكبل اليدين ولا يفتح له الكلابش إلا بطلب الطبيب.

ويذكر أن المدعو "أبو عمار" قام باستدعاء المختطف "خالد الحيث" قبل إجراء العملية وهدده قائلا: ما هذه الفوضى والبلبلة التي أحدثتموها في الخارج لماذا تتواصلون بالمحامي وماذا سيفديكم المحامي - لو جاء لحبسناه - ووالله يا خالد إذا لم تسكتوا "لأمطك مط".

وبعد وفاته استدعى مشرف السجن أحد رفاق الضحية في السجن وطلب منه دفع المبلغ المالي المتبقي من حساب العلاج واتصلوا لأسرته وطلبوا منهم مبلغ "مائة وثلاثين ألف ريال "وسلمت الأسرة المبلغ مقابل استلام الجثة ودفنها.

علي عبد الله العمار 45 عاماً - محافظة الحديدة

اختطفه مسلحون حوثيون من منزله وأمام زوجته وأطفاله في 9/2/2017 وتم اقتياده إلى أحد السجون السرية بمدينة زبيد ثم نقل إلى سجن بمدينة الحديدة ثم نقل إلى السجن المركزي بصنعاء ولم تتمكن أسرته من زيارته طوال فترة احتجازه ولم تكن تعرف شيئا عن وضعه الصحي الذي تأثر كثيرا بظروف الاحتجاز السيئة في السجون التي مر بها ولذا تفاجأت الأسرة باتصال زميل الضحية لهم وإبلاغهم بوفاته بتاريخ 5/9/2019 واستلمت الأسرة جثة الضحية وتم دفنه.

يحكي (ع.ع.ف) وهو أحد زملاء الضحية في السجن :

كان الفقيد يشكو من ألم شديد في معدته وقد تقيأ لأكثر من مرة تلك الليلة ولم يكن في أيدينا شيء من الأدوية لنعطيه فأعطاه بعض زملائنا زبادي فهدأ قليلا من الألم واستطاع أن يصلي الفجر وذهبت لزيارته في المكان الذي يرقد فيه فقال لي: لا تقلق علي أنا بخير اذهب لتنام وبالفعل فارقته لأذهب إلى فراشي وعند الساعة السادسة صباحا سمعت بعض زملائنا يصرخون أنه أغمي عليه وذهبوا به إلى عادة السجن المتواضعة لكنه فارق الحياة قبل أن يصل إلى العيادة .

ويقول زميله (غ.ع.ح):

في تلك الليلة أصيب الضحية بالتهاب في المعدة وحرقة شديدة وبعد ان أغمي عليه طلبنا إسعافه وأخرجوه من العنبر ولكن لم تمض نصف ساعة حتى أكدوا لنا وفاته.

ج. قتل المختطفين بغارات طيران التحالف

في 1/9/2019 قصفت طائرات التحالف مبنى كلية المجتمع بمحافظة ذمار الذي كانت جماعة الحوثي تحتجز فيه عدد "182" مختطفاً مدنياً وأسيراً وراح ضحية هذه الحادثة "134" قتيلاً من المحتجزين وجُرح عدد "45" منهم، يذكر أن المبنى كان قد تعرض لقصف التحالف في 7/6/2015 وتهدمت أجزاء كبيرة منه، ومع ذلك اتخذت منه جماعة الحوثي مكانا لاحتجاز وإخفاء المختطفين والأسرى مخالفة بذلك القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني منها القاعدة (121):

(يوضع الأشخاص المحرومون من حريتهم في أماكن بعيدة عن منطقة القتال وتؤمن لهم الرعاية والظروف الصحية).

وتنص اتفاقية جنيف الرابعة في المادة (83) أنه: (لا يجوز للدولة الحاجزة أن تقيم المعتقلات في مناطق معرضة بشكل خاص لأخطار الحرب).

وبحسب افادات الشهود الذين استمع لهم فريق رصد رابطة أمهات المختطفين أفاد الشاهد (ع.م) أنه في تمام الساعة الثانية عشرة وست دقائق من صباح الأحد 1/9/2019 قصفت طائرات التحالف مبنى كلية المجتمع الذي يحتجز فيه الحوثيون مائة واثنان وثمانون مختطفا وأسيرا بسبع غارات تركزت على المبنى الذي يتألف من دورين و يحتجز فيه المختطفين وتم قصفه بثلاث غارات مباشرة مما أدى إلى انهيار الدور الثاني وسقوطه على الدور الأول وقتل جميع من كان فيه ويقدر عددهم بـ "95" مختطفاً ونجاة بعضاً ممن كانوا في أطراف الدور الأول ولم يسلم الناجين من ملاحقة العناصر الأمنية لجماعة الحوثي لهم بالأعيرة النارية كما حصل مع الشاهد ذاته.

بالرغم من أن المادة (88) من اتفاقية جنيف الرابعة تنص على: (تنشأ في جميع المعتقلات المعرضة للغارات الجوية وأخطار الحرب الأخرى مخابئ مناسبة وبعدد كاف لتأمين الحماية اللازمة، وفي حالات الإنذار بالغارات يسمح للمعتقلين باللجوء إليهما

بأسرع ما يمكن) إلا أن سجن كلية المجتمع كان يفتقر لأدنى الاحتياطات الأمنية فضلاً عن أن العناصر الأمنية فيه شرعت في إطلاق الأعيرة النارية لمنع الفارين من النجاة بأنفسهم.

وقد استمرت عملية رفع الأنقاض لمدة 7 ايام مع ما رافقها من سوء حفظ الجثث في ثلاجات الموتى وبدون تبريد وقد أدى ذلك إلى تحلل عدد من الجثث وتغير ملامحها فأشكل على أهالي الضحايا التعرف على جثث أبنائهم وذويهم ثم قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر حاوية تبريد لحفظ الجثث، فظلت الجثث في الحاوية مدة ثلاثة أشهر حتى تم الدفن الجماعي بتاريخ 3/12/2019 وبإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر حيث تم حفر سبعة أخاديد في المقبرة المقابلة لمستشفى ذمار العام ودفن "72" جثة كان بعضها أشلاء.

وقد أفرجت جماعة الحوثي عن جميع الجرحى الناجين من قصف كلية المجتمع في المبادرة بتاريخ 30/9/2019 باستثناء المختطف (ناظم عبده ثابت - محافظة لحج) والذي اتصل بأسرته بعد القصف بأسبوعين ليطمئنهم بأنه من الناجين من القصف ولكنه لم يطلق سراحه بعد.

وقد أصدرت رابطة أمهات المختطفين تقريراً خاصاً بحادثة قصف سجن كلية المجتمع بعنوان "القبر الكبير" تضمن عدداً من شهادات الناجين وأهالي الضحايا، كما عرج التقرير على ظروف الاحتجاز في سجن كلية المجتمع وعلى موقف قوات التحالف من الحادثة وكيفية تعامل جماعة الحوثي مع الضحايا وأسرهم.

ومن ضحايا كلية المجتمع:

عبد المطلب محمد عبد الله الإدريسي 41 عاماً ـ محافظة تعز

اختطفه مسلحون تابعون لجماعة الحوثي بمحافظة حجة مديرية الشاهل . والتي كان يعمل فيها مساعد طبيب في أحد مراكزها الطبية . بتاريخ 31/6/2016 بينما كان في أحد المساجد ينتظر وقت الإفطار في أحد أيام شهر رمضان وتم اقتياده إلى سجن في محافظة حجة ثم نُقل إلى سجن مجهول وسمح له بالاتصال لأسرته فأخبرهم أنه لا يعلم مكان احتجازه وظل مخفياً لمدة ثلاثة أشهر ثم نُقل إلى كلية المجتمع وكان يسمح له فقط بالتواصل هاتفيا مع أسرته لطلب إرسال مبالغ مالية له ولم يكن يسمح لأسر المختطفين بالزيارة في سجن كلية المجتمع. وكون الضحية مساعد طبيب فقد حاول مساعدة زملائه المختطفين في تشخيص الأمراض التي كانوا يصابون بها وهو أول من كشف عن الإصابة بمرض السل الرئوي بين أوساط المحتجزين في كلية المجتمع ونظرا لرجاحة عقله وسداد رأيه كان الضحية مرجعا لزملائه ومتحدثا باسمهم أمام العناصر الأمنية لجماعة الحوثي.

وتحكي زوجة الضحية: بعد قصف مبنى كلية المجتمع بتاريخ 1/9/2019 ذهب شقيق زوجي للبحث عنه في مستشفى ذمار العام ووجد صورته معلقة على جدران المستشفى ضمن صور القتلى من الضحايا فاتصل بوالدته وخالته وطلب منهما الحضور للتعرف على الجثة التي كانت قد تغيرت بسبب سوء حفظ الجثث وتم التعرف عليها واستلامها، وتم دفنه في المقبرة المقابلة لمستشفى ذمار.

محمد علي عبده البسباس 27 عاماً - محافظة تعز

اختطفه مسلحون يتبعون جماعة الحوثي عند نقطة تفتيش الدحي في تعز، وهو في طريقه لشراء بعض الاحتياجات المعيشية لأسرته بتاريخ 1/11/2015 تم احتجازه في مدرسة الحياة في حي المطار بتعز، ثم نُقل إلى بيت علي محسن أحد السجون السرية لجماعة الحوثي بصنعاء وظل لمدة خمسة أشهر مخفياً قسراً، ثم نُقل إلى السجن المركزي بصنعاء ظل فيه أكثر من ثلاث سنوات.

تعرض طيلة فترة احتجازه لعدد من الانتهاكات أبرزها احتجازه مع المختلين عقلياً في السجن المركزي لعدة أشهر، ثم أخبره المشرفون الحوثيون أنه ضمن صفقة تبادل جماعية وتم نقله إلى مدينة الصالح ولكن اتفاقية التبادل لم تتم فنُقل الضحية إلى سجن كلية المجتمع بذمار وكان اخر اتصال له بأسرته بتاريخ 5/8/2019 أخبرهم أنه متواجد في سجن كلية المجتمع بذمار وطلب منهم ارسال بعض المال له.

وأفاد شقيقه: عندما بلغنا خبر قصف كلية المجتمع بذمار ذهبت للبحث عنه فلم أجده بين الجرحى ولم أجد صورته بين صور القتلى ولكنني وجدت بعض أشلاء أخي وقد تعرفت عليها من خلال رجل واحدة من جثته كان عليها اثار عملية جراحية فقمت بدفن تلك الرجل في مقبرة بذمار.

أنس ياسين الحمادي 25 عام، سليمان ياسين الحمادي 23 عام

كانا يقيمان في العاصمة صنعاء وقررا السفر إلى سيئون للبحث عن فرص عمل وأثناء مرورهما بنقطة (أبو هاشم) التابعة لجماعة الحوثي تم توقيفهما واخفاؤهما في سجن رداع ولم يسمحوا لهما مطلقا بالتواصل مع أسرتهما و التي شرعت بالبحث عنهما بعد انقطاع التواصل معهما فقدمت بلاغات لوزارة الداخلية وقامت بنشر صورهما في الصحيفة الرسمية كمفقودين، ثم فوجئت الأسرة باتصال منهما بعد ثلاثة أشهر فأخبرهم أنس أنه تم نقلهما من سجن رداع الذي احتجزا فيه مدة ثلاثة أشهر إلى سجن في مدينة إب و أن الزيارة ممنوعة عليهما ثم تم نقلهما إلى سجن كلية المجتمع بذمار وأيضا لم يسمح للأسرة بزيارتهما، حاول والدهما بشتى الطرق الإفراج عنهما فاستخرج الضمانات من عاقل الحارة ومشايخ و نافذين ولكن محاولاته باءت بالفشل فتوفي قهرا وكمدا بعد عام من اختطاف ولديه.

قالت والدتهما: (في تاريخ 23/8/2019 تلقينا الاتصال الأخير من أنس وتحدث فيه عن اشتياقه لطعام من صنعي وخصوصا الكعك والعشار -أكلة يمنية- والسمن البلدي، ثم فجعت بخبر قصف كلية المجتمع بعد أسبوع من اتصال أنس الأخير وحاولنا التواصل مع قيادات حوثية في سجن ذمار ومع الصليب الأحمر في صنعاء ولكن دون جدوى حتى نشر الحوثيون أسماء الضحايا في منشور رسمي صادر عن اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى التابعة لرئاسة هيئة الأركان في وزارة الدفاع يفيد بمقتل "142" من المحتجزين ومن ضمنهم أبنائي الإثنين أنس وسليمان ياسين الحمادي).

وعند المطالبة بجثتيهما أفاد المعنيون أنه لا توجد جثث ولا حتى أشلاء لهما وتم دفنهما ضمن الأشلاء والجثث المجهولة في الدفن الجماعي مطلع ديسمبر 2019 .

إبراهيم حزام العليمي 36 عاماً - محافظة تعز

أختطف الضحية في شهر نوفمبر 2018م من نقطة تفتيش (تتبع جماعة الحوثي) بمحافظة "ذمار" عندما كان في طريقه إلى محافظة تعز، وتم اقتياده إلى السجن المركزي "بمحافظة إب" ثم نقل الى سجن كلية المجتمع بمحافظة ذمار، وكان أخر اتصال له بأسرته قبل قصف السجن بشهر لطلب مبلغ من المال، وذكرت والدة الضحية: (أنه بعد قصف السجن ذهب والده وإخوانه للبحث عنه فوجدوا صورته ضمن صور القتلى ولكنهم لم يتمكنوا من استلام جثته إلا بعد أربعة أيام من مقتله وقد كانت متغيرة المعالم وبدأت بالتحلل بسبب سوء حفظ الجثث).

وتم دفن الضحية في مسقط رأسه في محافظة تعز.

حسان مهيوب صالح 43 عاماً - محافظة تعز

كان الضحية يعاني من اضطرابات نفسية وفي 14/9/2015م، وبينما هو يمشي في الشارع أثناء اشتباكات بين طرفي الصراع في تعز أطلق أحد الحوثيين (صاروخ لو) قريبا منه فأصيب بشظايا فجاء مسلحون حوثيون واقتادوه إلى سجن كلية الصالح متهمين إياه أنه يتبع المقاومة أو كما كانوا يطلقون عليهم (الدواعش) وظل الضحية مدة عام ونصف في سجن الصالح ثم نقل إلى السجن المركزي بصنعاء كونه يحتوي على مصحة للذين يعانون من اضطرابات عقلية ونفسية وظل لمدة عامين ونصف كان يصل في بعض الأيام إلى فقدان التمييز ثم تمت إعادته إلى سجن الصالح ثم نقل إلى كلية المجتمع واتصل بأسرته قبل القصف بأسبوعين يطلب منهم إرسال مبلغ من المال وذكر ابن الضحية أنهم حين علموا بخبر القصف ذهبوا إلى مستشفى ذمار ووجدوا اسمه ضمن كشف القتلى إلا أنهم بحثوا عنه ضمن الجثث و لم يجدوا له أثرا.

أسعد سعيد حكيمي 21 عاماً - أبين مديرية خنفر

يحكي والد الضحية: كان أسعد طالبا في كلية التجارة ومع حلول الإجازة قرر الذهاب إلى مدينة تعز من أجل العمل فيها وتوفير مصاريف الدراسة للعام التالي؛ فاشتغل حمالا في وكالة البعداني وكان ينام قريبا من محل عمله حتى جاءه مسلحون من جماعة الحوثي في منتصف ليلة 2/2/2018 واقتادوه إلى سجن مدينة الصالح بتعز وظل هناك مدة أربعة أشهر ثم تم نقله إلى سجن كلية المجتمع بذمار ولم نعلم بنقله إلا من أحد المعتقلين المفرج عنهم ولم يسمح لنا بزيارته طوال فترة احتجازه واتصل بنا مرتين فقط كان يتوسل فيها لي أن أجد له حلا للخروج من هذا المكان وخاصة وهو يرى مرض السل الرئوي يفتك بزملائه، وبعد جهود مضنية استطعت أن استكمل إجراءات الضمانة من أجل الإفراج عن ولدي ولكني فوجئت بخبر قصف مبنى السجن فتواصلت مع الصليب الأحمر وكلي أمل أن يكون ابني ضمن الناجين ولكن الصليب الأحمر طلب مني أن آتي إلى مستشفى ذمار العام من أجل التعرف على جثة ولدي وعند وصولي إلى المستشفى وجدت نصف جثة فقط فدفنتها وعدت إلى منطقتي.

خالد محمد عبده غانم الصبري 32عاماً - محافظة إب

اختطف الضحية بتاريخ 15/2/2018 من نقطة تفتيش بالحوبان بمحافظة تعز على يد مسلحي جماعة الحوثي، تم إنزاله من السيارة وقاموا باقتياده الى سجن مدينة الصالح وصادروا ممتلكاته الشخصية وبعد شهرين في سجن الصالح ،نقلوه إلى السجن المركزي بمحافظة "إب" بتاريخ 7/3/2018 و كان يعاني من قصور في وظائف القلب، ثم نقل إلى سجن كلية المجتمع بذمار مطلع العام 2019 حاولت أسرته زيارته ولكنهم لم يسمحوا بزيارته وأنكروا وجوده، وقال شقيقه: (ذهبنا بعد سماعنا لخبر قصف السجن للبحث عن جثته ولكننا لم نعثر عليها لأنها كانت عبارة عن أشلاء وتم دفنها مع الدفن الجماعي).

عبده يحيى محسن الفقيه 22 عاماً - محافظة المحويت

تم اختطافه في نقطة الحوبان في محافظة تعز (تتبع جماعة الحوثي) وهو في طريقه إلى المحويت قادما من عدن بتاريخ 28/3/2018 وتم احتجازه في سجن مدينة الصالح لمدة ثلاثة أيام ثم نقل إلى سجن كلية المجتمع بذمار وهناك استطاع أن يتواصل سرا مع أسرته ويخبرهم بمكان احتجازه، وكان اتصاله الأخير قبل القصف بيوم واحد يطلب فيه إرسال مبلغ مالي له، وحكى والده: (عندما علمت بالقصف توجهت إلى مدينة ذمار، وبحثت عن جثة ولدي ولم أجدها سوى في اليوم السابع حيث كانت لا تزال تحت الأنقاض، وكانت قد بدأت بالتحلل) وتم دفنه بتاريخ 8/9/2019 .

خالد محمد حسان سيف 43 عاماً - محافظة تعز

أختطف الضحية صباح الخميس بتاريخ 2/8/2016 من أمام مسجد الدابح بتعز من قبل عناصر مسلحة تتبع جماعة الحوثي وتم اقتياده إلى سجن في منطقة الوازعية وبعد شهر تم نقله إلى سجن مدينة الصالح وظل محتجزا فيه لمدة عام وستة أشهر، ثم نقلوه إلى سجن كلية المجتمع بمحافظة ذمار ظل محتجزاً فيه لأكثر من عام، ثم أعيد إلى سجن مدينة الصالح بتعز من أجل عملية التبادل ثم أعادوه مرة أخرى إلى سجن كلية المجتمع، واتصل بأسرته قبل قصف الطيران بأسبوعين، وذكرت زوجة الضحية أن والد زوجها ذهب إلى ذمار بعد معرفتهم بخبر القصف للبحث عن الضحية ولكنهم لم يجدوه بين الجرحى ولا بين القتلى وكانت جثته أشلاء غير معروفة وتم دفنه مع الدفن الجماعي بذمار

زيد علي أحمد معطي 33 عاماً - محافظة إب

يحكي الشقيق الأكبر للضحية: (كان أخي في طريقه للتسوق من مدينة يريم وتم إيقافه في نقطة الضورين (نقطة تفتيش تتبع الحوثيين) وتم اقتياده إلى الأمن السياسي بمحافظة إب مع صديقه الذي كان ذاهب للتسوق معه وظل رفيقه محتجزا في الأمن السياسي مدة شهر ثم أفرج عنه وأما زيد فنقل إلى السجن المركزي في إب بعد أن قضى شهرين في الأمن السياسي ثم نقل إلى كلية المجتمع، وعندما علمنا بخبر القصف على

الكلية توجهنا إلى مدينة ذمار وبحثنا عنه فلم نجده بين الجرحى أو بين الجثث فحاول أحد الحوثيين ابتزازنا وطلب منا مبلغا من المال مقابل أن يخبرنا بمكانه موهما إيانا أنه لازال حيا فشككنا بالأمر واشترطنا عليه لتسليمه المبلغ إحضار تسجيل بالصوت والصورة لزيد يثبت أنه لا زال حيا، وفي اليوم الرابع علمنا بوصول جثث جديدة وتعرفنا على جثة زيد وتم دفنه).

صلاح عبد المحسن علي عبد العزيز العديني 27 عاماً - محافظة إب

اختطف الضحية في أبريل 2018 من نقطة "أبو هاشم" التابعة لجماعة الحوثيين في مدينة رداع واقتادوه إلى السجن المركزي بمحافظة إب وبعد عام تم نقله إلى سجن كلية المجتمع بمحافظة ذمار، وكانت الاسرة تلقت وعودا بالإفراج عنه قبل القصف بأربعة أيام، وذكر شقيق الضحية انهم حين علموا بخبر القصف ذهب والده ووالدته للبحث عن صلاح ولكنهم لم يجدوا من جثته إلا الرأس فقط والبقية أشلاء فتم دفن ما وجدوه من بقايا جسد الضحية.

قاسم عبد الله قاسم المظفري22 عاماً - محافظة البيضاء

اختطف الضحية في 2018 /5/13 من نقطة تفتيش تتبع جماعة الحوثي بمنطقة "عزة" بالبيضاء بعد عودته من السوق في الساعة الرابعة عصرا واقتادوه إلى السجن المركزي بالبيضاء وظل محتجزا فيه لمدة عشرة أشهر، ثم نقلوه إلى سجن كلية المجتمع بمحافظة ذمار، بحجة التبادل، وبعد القصف ذهبت أسرته للبحث عنه ولم تتمكن من العثور على جثته إلا في اليوم الثالث وتم استلام الجثة ودفنها.

شمسان علي فارع غرافة 36 عاماً - محافظة إب

تم اختطاف شمسان من قبل مجموعة مسلحة من منزله وأمام أطفاله بتاريخ 11/12/2018 وعند سؤال أسرته الخاطفين عن سبب احتجازه أخبروهم بأنهم يريدون منه كتابة تعهد بعدم الالتحاق بالشرعية وسيعيدونه مباشرة بعد كتابة التعهد ولكن أسرته تفاجأت بنقله إلى سجن البحث الجنائي بإب، قال شقيقه الذي استطاع زيارته: (وجدت في أخي آثار خدوش وجروح مما يدل على تعرضه للتعذيب ثم نقل إلى السجن المركزي بإب ثم أخفي ولم نعلم عنه شيئا حتى تفاجأنا بورود اسمه ضمن قائمة القتلى في قصف كلية المجتمع فذهبنا إلى ذمار ولم نجد جثة له أو حتى أشلاء وأخبرونا أنه كان ضمن الأشلاء التي ستدفن بشكل جماعي).

ماجد عبد الله بوبك عبد الله محرق البركاني 36 عاماً - محافظة البيضاء

اختطف الضحية بتاريخ 30/11/2017 من قبل عناصر الامن السياسي التابع لجماعة الحوثي من مقر عمله بمديرية مكيراس محافظة البيضاء، واقتادوه إلى سجن الأمن السياسي بالمحافظة وتمت زيارته هناك، ظل فيه حتى 7/12/2018 حيث تم نقله إلى سجن كلية المجتمع بذمار ومنعت عنه الزيارة، وظل فيه حتى توفي بقصف الطيران، ذهبت أسرته للبحث عنه في المستشفى العام بذمار، وجدت جثته في اليوم الثالث وتم استلامها ودفنها.

ياسر أحمد قائد الجعشني 43 عاماً - محافظة إب

تحكي زوجة الضحية:

(اختطف مسلحون حوثيين زوجي ياسر من جوار بيته وهو متجه إلى مدرسته التي كان يعمل مديرا لها بتاريخ 19/3/2017 دون ذنب ارتكبه واقتاده المسلحون إلى مبنى الأمن السياسي في محافظة إب وظل مخفيا هناك لمدة شهرين ثم سمح لنا بزيارته وبعد أن قضى عام وسبعة أشهر في الأمن السياسي نقل إلى سجن مدينة الصالح في تعز ثم إلى كلية المجتمع بذمار واتصل بنا من هناك يطلب منا مبلغا من المال وعندما وصلنا خبر القصف ذهب بعض أفراد أسرته إلى ذمار ووجدوا اسم زوجي ضمن المتوفين ولكنهم لم يجدوا جثته وظلوا لمدة عشرة أيام يبحثون عن جثة أو أشلاء ولكنهم لم يجدوا شيئا).

مختار أحمد هزاع مرعي 20 عاماً - محافظة تعز

في إبريل من العام 2016 كان مختار في طريقه إلى محافظة إب عندما استوقفه بعض مسلحي جماعة الحوثي وطلبوا منه إبراز هويته ولكنه أخبرهم أنه لا يملك هوية بحكم أنه ما زال حدثا في السابعة عشرة من عمره فسألوه عن مكان إقامته فأخبرهم أنه يقيم في حوض الأشرف وباعتبار أن محل إقامته تحت سيطرة الشرعية فاقتادوه إلى السجن المركزي بإب وظل فيه لمدة عام ونصف ثم نقل إلى كلية المجتمع بذمار وكان آخر اتصال له مع الأسرة قبل القصف بشهرين أخبرهم في اتصاله أنه مريض ويحتاج أن يرسلوا له مبلغا لشراء أدوية.

تحكي شقيقة الضحية: (بعد إذاعة خبر القصف توجهت مع عمي للبحث عن مختار في مستشفى ذمار واستطعت بصعوبة أن أدخل إلى قسم الجرحى للبحث عنه ولكنني لم أجده بين الجرحى فذهب عمي للبحث عنه في ثلاجة الموتى ولمدة ستة أيام ظل عمي يبحث عن جثة مختار ولم يجدها إذ كانت الجثث فوق بعضها البعض وبدون تبريد حتى بدأت الجثث بالتحلل وانبعاث رائحتها فعدنا إلى تعز لعدم قدرتنا على تحمل تكاليف الإقامة في ذمار لأكثر من ذلك، وقد وضعت صورة مختار لدى أحد الأطباء في المستشفى والذي اتصل بنا لاحقا بعد عودتنا إلى تعز أنه وجد جثة مختار وأرسل لنا بصورة وتم التأكد أنها بالفعل لمختار).

هيثم عبد الله صالح محمد الصومعي 22 عاماً - محافظة البيضاء

أختطف الضحية في 25/5/2018 من نقطة المدعو "محمد" التابعة لجماعة الحوثي بمنطقة ذي ناعم بمحافظة البيضاء، عندما كان في طريقه إلى السوق واقتادوه إلى نقطة "أبو هاشم الريامي " ثم نقلوه الى سجن إدارة أمن المديرية ،ثم نقل إلى السجن المركزي بالبيضاء، تعرض للتعذيب والضرب المبرح ليتم اجباره على الاعتراف بأعمال لم يقم بها ،وبعد ذلك تم نقله الى سجن كلية المجتمع بمحافظة ذمار في الـ 5/3/2019 ومنعت عنه الزيارة و ظل هناك حتى تاريخ القصف، وبحسب إفادة أحد أقارب الضحية أن أسرته بعد علمها بخبر القصف ذهبت إلى مكان الحدث وتعرفت على جثته عن طريق أحد زملائه الناجين الذي تعرف على ملابسه والخاتم الذي كان يرتديه بأصبعه، وتم استلام ما تبقى من أشلاء الضحية ودفنها في ذمار.

إبراهيم عبد العزيز فرحان خالد 21 عاماً - محافظة تعز

أختطف الضحية بتاريخ 15/7/2017 من نقطة تفتيش تتبع جماعة الحوثي في شارع الستين الشمالي بتعز بعد أن أجبره المسلحون على النزول من السيارة التي كان يستقلها، واقتادوه إلى سجن مدينة الصالح الذي ظل محتجزا فيه مدة سبعة أشهر، ثم نقلوه إلى سجن في محافظة إب ظل فيه عاما كاملا، ثم نقلوه إلى سجن كلية المجتمع بمحافظة ذمار، وكان أخر تواصل له بأسرته عبر اتصال قبل القصف بأربعة أيام طلب منهم إرسال مبلغ من المال كمصاريف، يقول والد الضحية: (بعد أن علمنا بخبر القصف ذهب ابني للبحث عن أخيه لكنه لم يجد جثته فقالوا له أن إبراهيم كان في الدور الثاني وأن جميع من كانوا هناك قتلوا وتحول معظمهم إلى أشلاء) وتم دفنه في الدفن الجماعي في ذمار.

عماد الدين عبد الناصر الوهاشي 19 عاماً - محافظة البيضاء

اختطفت جماعة الحوثي عماد الدين عندما كان في السابعة عشرة من عمره من منزله في محافظة البيضاء بتاريخ 1/10/2017 واقتادته إلى السجن المركزي بالبيضاء . كما علمت أسرته فيما بعد . ولم يسمحوا للضحية بالاتصال لأسرته ثم نقل إلى سجن الأمن السياسي ثم أعيد إلى السجن المركزي ولم تعلم أسرته عن تنقلاته أو تواريخ تلك التنقلات بسبب عدم السماح لهم بزيارته أو التواصل معه ثم نقل إلى كلية المجتمع بذمار وسمح له باتصال لوالده أخبره في الاتصال بأن هناك تبادل قريب للأسرى والمعتقلين برعاية الصليب الأحمر.

وبحسب إفادة والد الضحية حيث قال: (عندما سمعت بخبر قصف مبنى كلية المجتمع توجهت إلى ذمار للبحث عن ولدي ولكني لم أعثر على ابني ضمن الناجين ولم أعثر أيضا على جثته فاتصل بي أحد أتباع جماعة الحوثي وطلب مني مبلغا من المال وحاول إيهامي أن ابني عماد في صنعاء يتلقى دورة ثقافية، ولكني في اليوم الخامس تلقيت تأكيدا من زملاء عماد الناجين أنه كان ضمن ضحايا القصف وتعرف أحد زملائه على جثته والتي كانت قد تغيرت بسبب بقائها تحت الأنقاض لأربعة أيام ثم وضعها في ثلاجة الموتى في مستشفى ذمار العام وهي لا تعمل مما أدى إلى تحلل بعض الجثث وانبعاث رائحة الجثث فأخذت جثته و دفنته في مسقط رأسه بالبيضاء).

إبراهيم فؤاد علي عبده قائد 22 عاماً - محافظة تعز

اختطف الضحية بتاريخ 1/12/2016 من نقطة تفتيش تتبع جماعة الحوثي في منطقة ماوية، واقتادوه إلى سجن مدينة الصالح بمحافظة تعز، ثم نقلوه إلى سجن كلية المجتمع بمحافظة ذمار، ظل فيه ثمانية أشهر، ثم أعادوه إلى سجن مدينة الصالح، ثم نقلوه إلى السجن المركزي بصنعاء ثم أعادوه إلى سجن كلية المجتمع بذمار مرة أخرى، وظل فيه حتى تاريخ القصف، ويحكي والده أنه ظل لمدة عامين وهو لا يعلم عن ابنه شيئا من تاريخ اختطافه وحتى نقله إلى السجن المركزي بصنعاء وكان أخر اتصال له قبل القصف باثني عشر يوما طلب منهم مبلغا من المال كمصاريف، وبعد القصف ذهب عمه للبحث عنه ولم يجد جثته بين القتلى ولا بين الجرحى ولا حتى بين صور الضحايا.

محمد معروف النواب 25 عاماً - محافظة ذمار

كان محمد يعمل بائعا متجولا لبيع المثلجات (الآيسكريم) وذهب للعمل في مأرب بحكم أنها محافظة حارة وسيجد الآيسكريم رواجا هناك وعندما أراد العودة إلى صنعاء كون أسرته تقيم فيها تم احتجازه في نقطة أبو هاشم في رداع بتاريخ 5/1/2018 وظل محتجزا في سجن رداع مدة شهرين ثم نقل إلى السجن المركزي بذمار واستطاع والده زيارته مرتين واتصل لوالدته وهو يشكو لها نقص الغذاء الحاد في السجن وتقول والدته: (بعد مضي شهر على نقله إلى السجن المركزي بذمار اتصل أحد العناصر الأمنية في السجن المركزي بنا وطلب منا إرسال مبلغ "53000" مقابل الإفراج عنه وبالفعل أرسلنا له المبلغ المطلوب رغم ظروفنا المعيشية القاسية ولكننا فوجئنا بنقله إلى سجن كلية المجتمع بدلا عن الإفراج عنه وكانت الزيارات ممنوعة والسماح بالاتصال نادر جدا).

أصيب الضحية بالسل الرئوي نتيجة العدوى التي انتشرت في السجن وساءت حالته واتصل لأسرته قبل القصف بأسبوعين وحدث والدته عن معاناته من المرض وعن هزال جسمه بفعل نقص التغذية، وبعد القصف ذهب والده للبحث عنه فوجد صورة ابنه ضمن صور القتلى المعلقة وبعد شهرين استلم جثة ولده وقام بدفنها.

أديب علي محمد أحمد الفتيح 36عاماً - محافظة تعز

اختطف الضحية في 14/2/2015 من نقطة تفتيش تتبع جماعة الحوثي في الحوبان واقتادوه إلى سجن مدينة الصالح وأخفي فيه مدة ستة أشهر ثم نقل إلى سجن كلية المجتمع بذمار وظل فيه لمدة عام ثم نقلوه إلى سجن الأمن القومي ظل فيه ثلاثة أشهر وبعد ذلك أعادوه إلى سجن الصالح بتعز لمدة ثلاثة أيام وقبل القصف باثني عشر يوما أعادوه إلى سجن كلية المجتمع، وبعد القصف ظهرت صورة الجثة في قناة المسيرة التابعة للحوثيين وعند البحث عن الجثة لم تجدها أسرته.

كما رصدت الرابطة ووثقت شهادات بعض الناجين من الحادثة:

يقول (ع. م) 26 عاماً - محافظة ذمار

وهو أحد الناجين من قصف كلية المجتمع: (في الساعة الثانية عشرة منتصف الليل وبعد أن أطفئت الأنوار وكان كل واحد منا على فراشه إذ بطيران التحالف يضرب على سجن الكلية بثلاثة صواريخ في وقت واحد حتى سقط المبنى الأعلى على الأسفل وكان في الدور الأول "95" من المختطفين والأسرى ويعتقد أنهم قتلوا جميعا وكنت أنا في الدور الأول في الأطراف قريبا من الشبابيك التي فتحت بفعل الضغط فخرجت وهربت من المبنى وكان معي بعض الزملاء الهاربين ولاحقتنا غارات الطيران فيما كان يبدو أنه تعمد واضح في استهداف الناجين وقتل بعض الهاربين في تلك الغارات وظللت أجري هاربا ومعي اثنان من المختطفين ولكنهم قبض عليهم قبل أن ندخل من بوابة المحافظة وشرع أحد المسلحين في ملاحقتي وهو يطلق النار ونجوت بأعجوبة منه بالجري المتعرج والشقلبة حتى وصلت إلى شوارع المدينة فاختفيت عن الأنظار حتى داويت جراحي الناتجة عن شظايا الرصاص المتفجر ولكنني ظللت خائفا لا أستطيع النوم من شدة الصدمة ومن قلق الإعادة إلى السجن في حالة عرف عني الحوثيين شيئا حتى قرأت اسمي في قائمة القتلى التي أصدرتها الجماعة واستطعت بعدها الوصول إلى مناطق تحت سيطرة الحكومة الشرعية).

(ع.أ.أ) 25 عاماً - محافظة إب

تم اختطافه في يوم الخميس الموافق 29/2/2016 وهو في طريقه من مدينة تعز متجهاً نحو مدينة القاعدة من نقطة تفتيش مفرق شرعب وتم اقتياده إلى ادارة أمن التعزية وظل هناك يومين ثم احتجازه في سجن مدينة الصالح لمدة أربعين يوماً ثم نقلوه الى سجن كلية المجتمع بذمار ومكث فيه قرابة عامين وهناك ظل الى يوم قصف السجن من قبل طيران التحالف وتحدث عن نفسه: كنت منتظرا للموت شعور لا يمكن وصفه وكأنني في حلم وشعرت انني لن أخرج وأنا على قيد الحياة، شعور مؤلم وأنا أرى الناس يموتون من حولي لا أريد ان أتذكر ذلك لأنني أتعب وأمرض أريد أن أنسى.

كان (ع.أ.أ) ضمن الجرحى الذين تم اسعافهم للمستشفى حيث أفاد أنه ظل بين الانقاض قرابة ثلاث ساعات حيث جرحت ساقه وتورمت.

وفي المستشفى ظل يومين ونصف للعلاج الذي وبحسب افادته كان شكلياً أكثر منه واقعياً حيث كان يتم التظاهر بالاهتمام بعلاجهم إذا كانت هناك كاميرات او منظمات تطلع على أوضاعهم وإذا ما ذهبت الكاميرات والتصوير والمنظمات أهملوهم.

تعرضوا للتعنيف عند انتشالهم وقت الحادث حيث كانوا يقولون لهم من الذي ضرب عليك؟!! من الذي قتلكم؟!! وكذلك في المستشفى حيث كان يقول لهم المشرفون الحوثيون ذلك.

ويقول الضحية: بعد يومين في المستشفى نقلوني الى سجن الغربية بذمار وظلت هناك مدة اسبوعين وتلقيت هناك بعض الرعاية الصحية.

وبعدها تم نقلي الى السجن المركزي بصنعاء حيث ظللت هناك مدة أسبوعين إلى أن جاء قرار العفو العام وتم الافراج عني بتاريخ 30/9/2019 .

ثانياً:

الاعتـداء على الحق في الحرية:

أ. الاختطاف والاعتقال

• فيما نص الدستور اليمني في المادة (48/أ): تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم ويحدد القانون الحالات التي تُقيد فيها حرية المواطن ولا يجوز تقييد حرية أحد إلا بحكم من محكمة مختصة. ويحظر الدستور الاعتقالات والتفتيش والاحتجاز بخلاف من يتم القبض عليهم من الأشخاص متلبسين، أو بناءً على أمر قضائي أو أمر من النيابة العامة.

• ونصت المادة (11) من قانون الإجراءات الجزائية: الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز اتهام مواطن بارتكاب جريمة ولا تُقيد حريته إلا بأمر من السلطات المختصة.

• وذكرت المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

• وفي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة (1/9): لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه، ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله، ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون، وطبقاً للإجراء المقرر فيه.

• وينص قانون العقوبات اليمني أيضاً، على: فرض عقوبة السجن لفترة تصل لخمسة أعوام بحق المسؤولين الذين يحرمون الأشخاص من حرياتهم بالخطأ.

• لا تزال عجلة الاختطافات مستمرة من قبل جماعة الحوثي وكذلك التشكيلات العسكرية والأمنية في المحافظات الجنوبية، والأجهزة الأمنية التابعة للحكومة الشرعية في المحافظات التي تقع تحت سيطرتها.

حيث رصدت ووثقت رابطة امهات المختطفين تلك الاختطافات والاعتقالات للعام 2019

نوردها في الجدول التالي:

جدول (4) يوضح حالات الاختطاف والاعتقال المرصودة من الفترة يناير 2019 إلى نهاية ديسمبر 2019 بحسب الفئة:

م	المحافظة	العدد	الفئة		
			رجال	نساء	أطفال
1	حجة	305	304	1	
2	محافظة صنعاء	206	206		
3	ذمار	161	161		
4	الحديدة	87	62	14	11
5	المحويت	47	47		
6	إب	42	42		
7	صعدة	41	41		
8	أمانة العاصمة	38	33	5	
9	البيضاء	30	30		
10	تعز	25	22	3	
11	الضالع	24	24		
12	عمران	24	24		
13	عدن	18	18		
14	مأرب	11	11		
الإجمالي		1059	1025	23	11

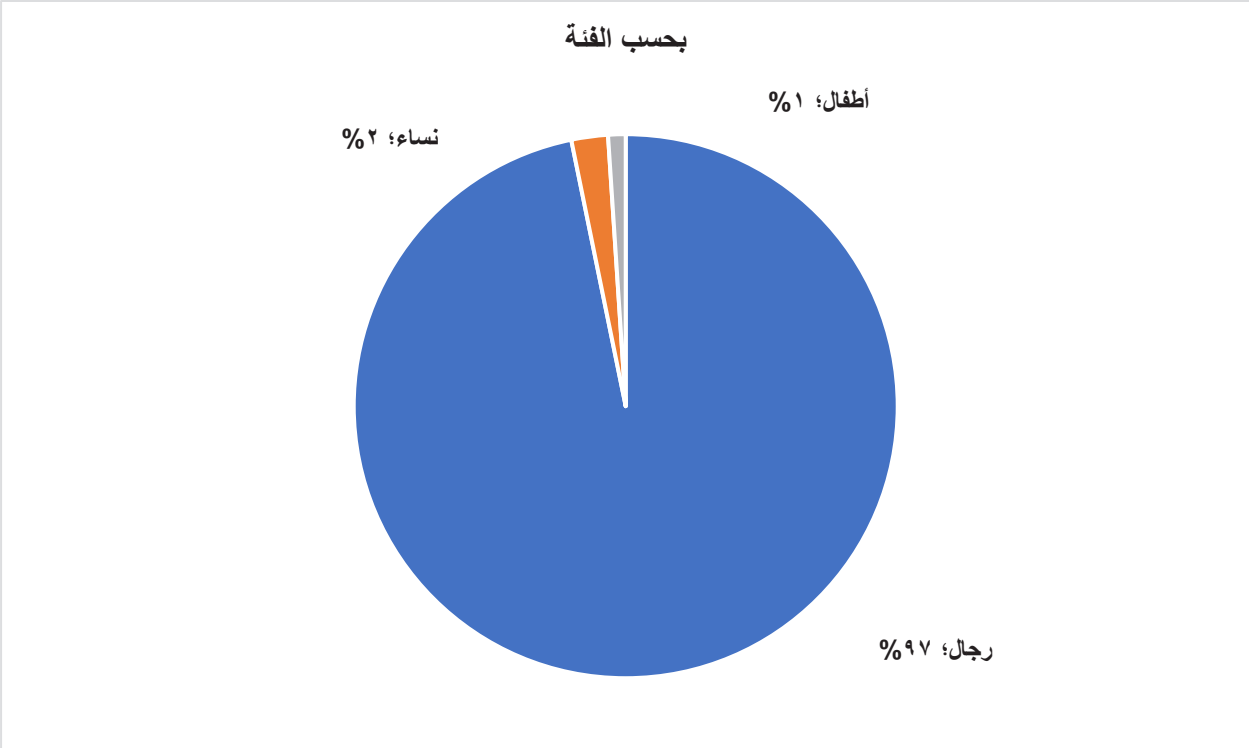
بحسب الفئة
أطفال؛ ١%
نساء؛ ٢%
رجال؛ ٩٧%

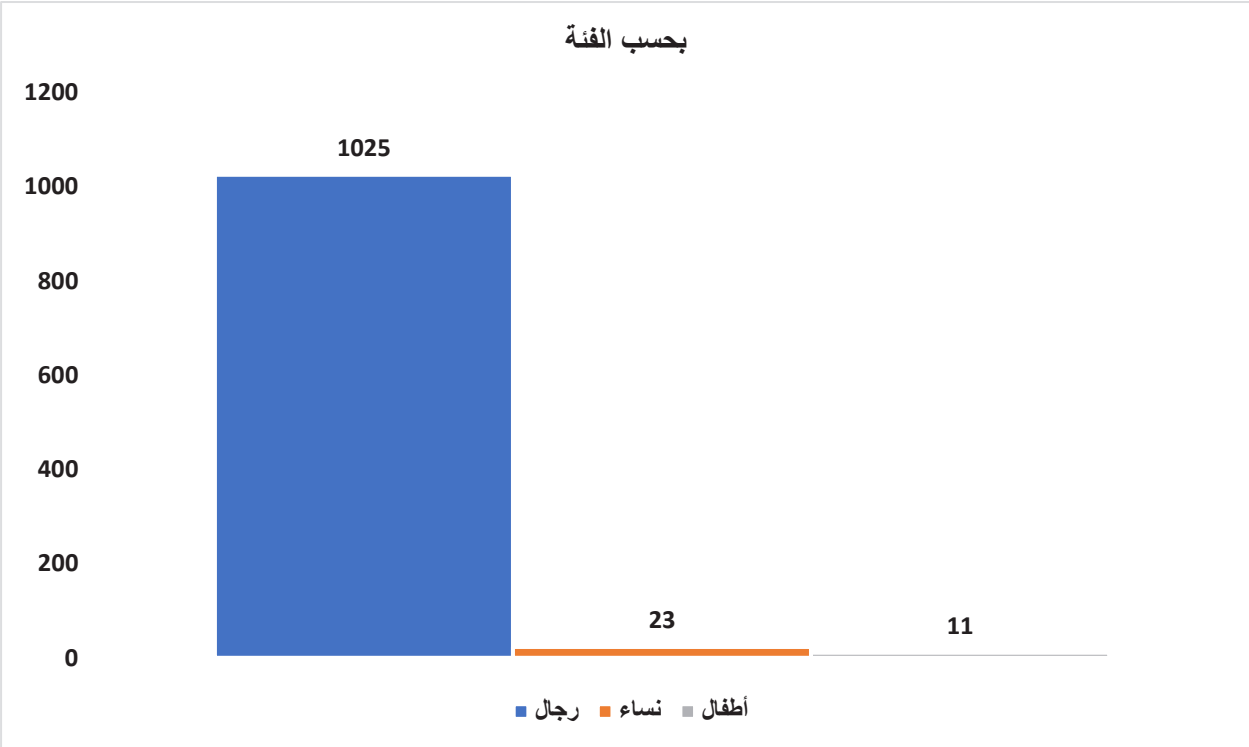
بحسب الفئة
1200
1000
800
600
400
200
0
1025
23
11
رجال
نساء
أطفال

جدول (5) حالات الاختطاف والاعتقال المرصودة من الفترة يناير 2019 إلى نهاية ديسمبر 2019 بحسب الجهة المنتهكة:

م	المحافظة	العدد	الجهة المنتهكة		
			جماعة الحوثي	التشكيلات الأمنية والعسكرية	الحكومة الشرعية
1	حجة	305	305		
2	محافظة صنعاء	206	206		
3	ذمار	161	161		
4	الحديدة	87	87		
5	المحويت	47	47		
6	إب	42	42		
7	صعدة	41	41		
8	أمانة العاصمة	38	38		
9	البيضاء	30	30		
10	تعز	25	25		
11	الضالع	24	24		
12	عمران	24	24		
13	عدن	18		18	
14	مأرب	11			11
الإجمالي		1059	1030	18	11

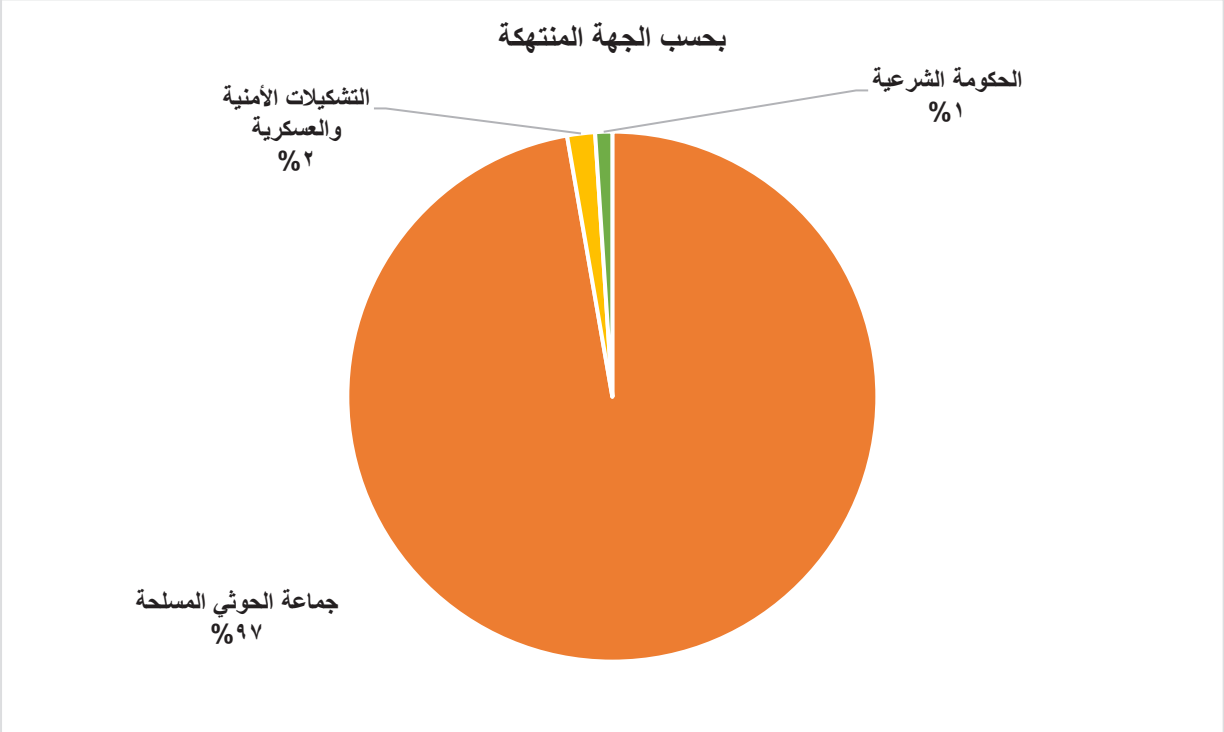
بحسب الجهة المنتهكة
الحكومة الشرعية
%١
التشكيلات الأمنية
والعسكرية
%٢
جماعة الحوثي المسلحة
%٩٧

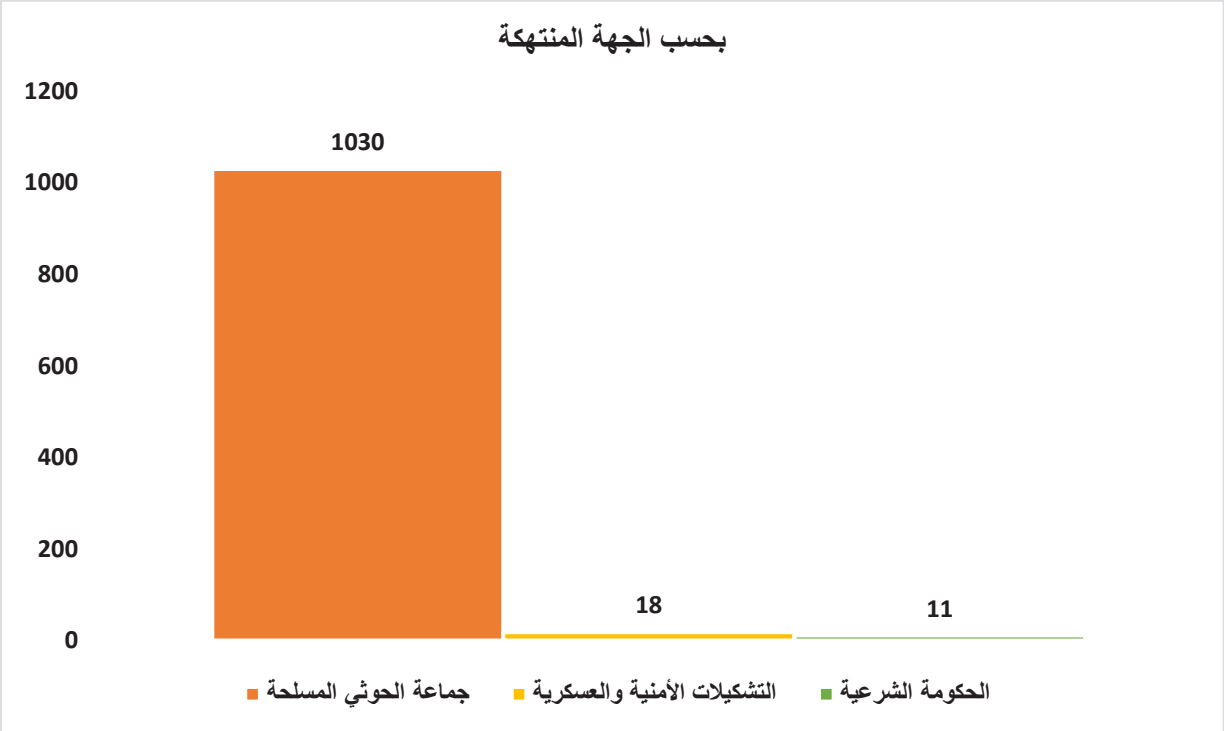
بحسب الجهة المنتهكة
1200
1000
800
600
400
200
0
1030
18
11
جماعة الحوثي المسلحة
التشكيلات الأمنية والعسكرية
الحكومة الشرعية

شهادات ووقائع:

(م.ع.أ) 21 عاماً - محافظة إب

تم اختطافه في 11/2/2019 من أحد فنادق مدينة إب أثناء إقامة حفل زفاف لأخته في الفندق فجاء أحدهم وافتعل مشكلة معه بادعائه أن الضحية مدين له بمبلغ من المال وأثناء المشادة تدخل أحد مشرفي جماعة الحوثي مع مرافقيه وقام بضرب الضحية واستدعى عددا من المسلحين على متن ثلاث مركبات عسكرية قامت بتطويق الفندق واقتياد الضحية إلى سجن الأمن السياسي بمحافظة إب ولا يزال محتجزا فيه.

(ح. س. م) طالب أول ثانوي مواليد 1999م

كان الضحية يسكن بمنطقة الحيمة مديرية التعزية بمحافظة تعز، وفي شهر نوفمبر قامت جماعة الحوثي بمداهمة عدة منازل، وفي يوم 21/11/2019 جاء طقم حوثي عليه خمسة أشخاص مسلحين وبالقرب من منزل الضحية وهو على دراجته النارية، قاموا بإنزاله من على دراجته النارية، وأخذوه بعد سحب هاتفه المحمول منه.

بحث شقيقه عنه في سجن الصالح بمنطقة الحوبان بتعز، وحاول معرفة سبب اختطافه، فأخبره الحوثيون بأنهم وجدوا في هاتفه مقاطع فيديوهات للمقاومة.

فقامت عائلته بالبحث عنه في سجون صنعاء وذمار، وأخبرهم قيادي حوثي أنه سيعلمهم بمكانه مقابل 200 ألف ريال، وعند اعطاءه للمبلغ قال لهم: لا تتعبوا أنفسكم بالبحث عنه هو في سجن الصالح.

(ف.ع.ن) 24 عاماً - محافظة حجة

اختطفته جماعة الحوثي بتاريخ 10/3/2019 وهو نازح بسبب الاشتباكات الأمنية في محافظة حجة في تلك الفترة.

قدمت أطقم عسكرية وقامت باختطافه بعد محاصرة المنزل الذي كان فيه، وتم اخفاؤه لمدة ثلاثة أشهر في محافظة حجة، نُقل بعدها إلى أمانة العاصمة صنعاء وذهبت الأسرة للبحث عنه في سجون أمانة العاصمة ولكنها لم تجد جواباً وكل من كان يقابل الأسرة من مشرفي السجون التي ذهبت إليها الأسرة ينكرون وجوده لديهم.

وبعد مرور سبعة أشهر من اخفائه سمحوا لأسرته بزيارته وكان ذلك في سجن سري في حي شملان شمال أمانة العاصمة، ولم تتجاوز مدة الزيارة عشر دقائق.

وبعد شهرين تقريباً سمحوا بزيارة أخرى لأسرته حيث أحضروه إلى سجن الأمن السياسي في صنعاء ولم تتجاوز الزيارة مدة العشر دقائق أيضاً، ومن حينها لم يسمح للأسرة بزيارة أخرى، وكل ما سُمح به هو اتصال الضحية لأسرته عبر الهاتف لطلب بعض النقود ومستلزمات للمختطف يستلمها أحد العناصر الأمنية في مكان عام لأخذها من الأسرة.

(ج. ع. ح) مدرس 60 عاماً - محافظة تعز

خرج الضحية من منزله في منطقة هجدة بمديرية مقبنة محافظة تعز بتاريخ 14/2/2019 الساعة 11 ليلاً لشراء دواء لوالدته، فاعترضه طقم حوثي عليه أربعة مسلحين واختطفوه وتم إخفاؤه لشهرين، بحثت عنه عائلته وكانت تذهب الى سجن الصالح باستمرار للبحث عنه، لكن مشرفي السجن ينكرون انه في السجن، وعند خروج أحد المختطفين من السجن أخبر عائلته بتواجده داخل سجن الصالح، لكن مشرفي السجن لازالوا منكرين تواجده داخل السجن.

(ع.د.ب) 46 عاماً - محافظة إب

كان الضحية يعمل معلما بإحدى مدارس مديرية السبرة بمحافظة إب وفي يوم السبت 16/3/2019 جاء عدد كبير من مسلحي جماعة الحوثي على متن مركبات عسكرية وقاموا بتطويق المدرسة واقتحموا الفصل الدراسي الذي كان فيه الضحية واقتادوه أمام الطلاب الذين أصيبوا بالفزع لرؤية المسلحين يقتادون معلمهم، وأخفي الضحية قسرا ولم تعلم أسرته بمكان احتجازه إلا بعد ثلاثة أشهر من اختطافه حيث تم إخبارهم أنه محتجز في الأمن السياسي بمحافظة إب.

(ح.ج.س) 18 عاماً - محافظة مأرب

تحكي والدة الضحية: اعتقل ابني في 3/5/2019 من أمام مقر القوات الخاصة حيث كان ابني أمام بقالة بجوار منزل مدير التحريات يتناول بسكويت وعصير، فطلب مدير التحريات من ابني اسمه فرفض في البداية ثم أعطاه اسماً مستعاراً، وحدثت بينهما مشادة كلامية، فذهب بابني إلى الأمن الخاص وسلمه إليهم، وبقي مخفياً لمدة أسبوع في الأمن الخاص، ثم تم نقله إلى الأمن السياسي وتم إخفاؤه لمدة شهر ونصف، ووجهت إليه تهمة أنه مخرب ثم عادوا ليقولوا إنه مشتبه به فقط، وبعدها سمحوا له بالاتصال بنا في تاريخ 4/8/2019 وبقي محتجزاً لديهم عشرة أشهر.

وفي 18/12/2019 سافرت بنفسي من صنعاء إلى مأرب، لزيارته وبقيت فيها شهرين لمتابعة إطلاق سراحه، واستطعت الحصول على فرصة للقاء رئيس النيابة مع عدد من المنظمات الحقوقية، قدمت فيها مذكرة لزيارة ابني، وشكوى عن اعتقاله، وتواصلت مع عدد من الشخصيات والوسطاء، وفي 19/2/2020 ذهبت لاستلام ابني وكانت فرحتي لا توصف وكأنني ولدت من جديد.

المختطف (س.ح.ل) 24 عاماً - محافظة الحديدة

تحكي والدته فتقول: في 20/1/2019 وابني في محل للحلاقة قريب من بيتنا، جاءت سيارة تاكسي ونزل منها ثلاثة مسلحين أخذوا ابني بالقوة، علمنا بعد ذلك من بعض الوسطاء بعد عشرين يوم من الاختطاف والإخفاء أنهم يتبعون جماعة الحوثي وأنه محتجز في سجن الأمن السياسي بالحديدة، وفي يونيو من العام 2019 نقله الحوثيون إلى سجن حنيش، وقد عرف عن سجن حنيش أنه تمنع فيه الزيارات والاتصالات أو إدخال الطعام أو الأموال.

لكنه وبعد أربعة أشهر في أكتوبر 2019 سمح لنا بالزيارة مرة واحدة في الشهر، وادخال بعض الطعام، لم تكن الزيارة في مبنى السجن بل أتوا به لأجل الزيارة إلى غرفة في مبنى سجن البحث الجنائي. عندما زرته لأول مرة كان شاحباً ونحيلاً، فما يقدم لهم من طعام لا يكفيهم أبداً، يشكو من نقص الغذاء داخل سجن حنيش.

الاختطافات الجماعية

رصدت رابطة أمهات المختطفين (14) حملة اختطاف جماعية قامت بها جماعة الحوثي في مناطق سيطرتها وقد وصل عدد من تم احتجازهم في حملات الاختطاف الجماعي إلى أكثر من "223" مختطفاً، وتأكدت رابطة أمهات المختطفين من إطلاق سراح ما يقارب "144" منهم، وكانت التهم الموجهة إليهم هي إقامة عزاء لمتوفين في مناطق تابعة للحكومة الشرعية، والتنقل بين المحافظات أو رفضهم دفع جبايات مالية كبيرة أو استلام رواتبهم من محافظات الشرعية أو رفض التجنيد ويعد ذلك مخالفاً للقانون اليمني والقوانين الدولية.

لقد كانت هذه الاختطافات الجماعية وسيلة لإخافة المواطنين، وبث الرعب في قلوبهم، ونورد هنا شهادات وقع أصحابها ضحايا لحملات اختطافات جماعية:

(م.ع.هـ) محافظة ذمار

اختطفت جماعة الحوثي (م.ع.هـ) في العام 2017 وتعرض للإخفاء القسري لمدة عام كامل ولم تعلم أسرته بمكان احتجازه إلا بعد مُضي قرابة العام حيث كان محتجزاً في سجن كلية المجتمع، ولم يُسمح لأسرته بزيارته مطلقاً بل تعرضت الأسرة للابتزاز المالي بمبلغ 900 الف ريال من قبل مشرفين حوثيين مقابل وعود بالكشف عن مكانه، ثم تم اطلاق سراحه في صفقة تبادل أسرى وبموجب تلك الصفقة تم انتقاله إلى محافظة مأرب ولكن الضحية خرج وحالته الصحية متدهورة للغاية بسبب ما تعرض له فترة اختطافه فنقل إلى سيئون وأجريت له عملية دعامة للقلب وبعد سبعة اشهر من اجراء العملية أصيب بجلطة وتوفي على اثرها في مدينة مأرب ودفن فيها وأقيم له العزاء بتاريخ 19/10/2019 في محافظة ذمار حيث تقيم اسرته وكان العزاء في صالة الجملي وفي الساعة الثانية والنصف ظهراً جاءت عدة اطقم واقتادت جميع من حضر لتقديم واجب العزاء للأسرة بالإضافة لأهل الميت وذويه وكان عددهم قرابة "110" أشخاص واحتجزتهم

في قسم شرطة الوحدة بذمار ومن ثم بدأ التحقيق معهم حتى الساعة الثانية عشر منتصف الليل وتم إطلاق سراح جميع من لا تربطهم صلة قرابة للميت واستبقاء خمسة من أقاربه من ضمنهم ابنه وبرر الخاطفين ذلك لتكون أسرة الميت عبرة لمن يفتح عزاء لأي مرتزق (يقصدون بذلك من هم في مناطق الشرعية) وتم إجبار ابنه على دفع مبلغ 200 الف ريال كغرامة على فتحه عزاء لوالده المتوفى في محافظة مأرب.

وفي حالة مشابهة في أمانة العاصمة قامت جماعة الحوثي باحتجاز أكثر من "20" شخصا جاؤوا لتقديم العزاء في وفاة (ح.م) المنضم للجيش الوطني في محافظة مأرب.

الاختطاف أثناء التنقل بين المحافظات

تنص المادة (57) من الدستور اليمني على أن:

- حرية التنقل من مكان إلى آخر في الأراضي اليمنية مكفولة لكل مواطن، ولا يجوز تقييدها إلا في الحالات التي يبينها القانون لمقتضيات أمن وسلامة المواطنين وحرية الدخول إلى الجمهورية اليمنية والخروج منها ينظمها القانون، ولا يجوز إبعاد أي مواطن عن الأراضي اليمنية أو منعه من العودة إليها.

- وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: لكل فرد الحق في حرية التنقل، وفي اختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة، وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن: لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته.

- تنتشر نقاط التفتيش على مداخل المحافظات اليمنية ويتوسع تنصيب تلك النقاط حتى يشمل المديريات والأرياف والشوارع الرئيسية والفرعية داخل المدن، ولا يقتصر دور تلك النقاط على مجرد تأمين الوضع داخل البلاد، بل أنها استُخدمت لاختطاف المواطنين أثناء تنقلاتهم ،ومن أبرز هذه النقاط التي استخدمت في احتجاز المعارضين وتغييبهم "نقطة أبو هاشم في رداع بمحافظة البيضاء، ونقطة الحوبان في محافظة تعز، ونقطة سنبان في محافظة ذمار وتتبع هذه النقاط جماعة الحوثي، ونقطة الفلج في مدخل مدينة مأرب وتتبع الحكومة الشرعية، والنقاط الممتدة في مداخل مدينتي عدن ولحج وتتبع التشكيلات الأمنية والعسكرية، وبالرغم من أن القانون اليمني قد نص على حرية التنقل وجعلها ضمن الحريات الشخصية المكفولة لكل فرد إلا أن جهات الانتهاك على اختلافها مارست الاختطاف والتوقيف لفترات تتراوح بين الساعات والأعوام ،ولم تستثن من ذلك الأطفال والنساء.

(س.ع.ف) - محافظة حجة مديرية حجور

تقول: في 23/4/2019 كنت مسافرة مع زوجي إلى محافظة مأرب، وفي نقطة ذمار التابعة لجماعة الحوثي، تم توقيفنا واقتيادنا إلى سجن ذمار، واحتجزوني أنا وزوجي ليلتين، وكنت حينها حامل في الشهر الثامن، ولم يراعوا وضعي الصحي، وكانوا طوال الليل يركلون باب الغرفة التي احتجزونا داخلها بقوة لتخويفنا، فلم نستطع النوم، وهددوا زوجي انهم سوف يقومون بعزلي عنه في سجن انفرادي، وأنهم سوف يحققون معي!

طلب زوجي منهم أن يتصل لأخي ليأتي فيعيدني إلى صنعاء لأن وضعي الصحي لا يحتمل ظروف هذا الاحتجاز لكنهم قاموا بالسخرية والاستهزاء بي.

وبعد يومين ونحن في السجن أخذوا رقم اخي واتصلوا به، وجاء اخي وأخرجني من السجن وعاد بي إلى صنعاء وقد أخذوا مني كل ما أملك في حقيبتي والتي كان بداخلها مبلغ 200 ألف ريال، و15 جرام ذهب، وذاكرتين فيها صوري الشخصية، ومنعوا أخي من زيارة زوجي!

وصلت إلى صنعاء وأنا في حالة إغماء من سوء تعاملهم إضافة إلى حزني على زوجي، وجلست بالمستشفى شهراً كاملاً تحت المراقبة الطبية بسبب تدهور صحتي، وأنجبت ابنتي وكانت كذلك مريضة بسبب ما تعرضت له أثناء شهر حملي الأخير ولم أستطع إرضاعها بسبب حالتي النفسية.

(غ. ع. ق) 22 عاماً - محافظة إب

كان الضحية يعمل في محافظة مأرب وقد كان في طريقه إلى محافظة إب لقضاء الإجازة بين أهله وتم اختطافه بتاريخ 4/3/2019 في نقطة تفتيش تابعة لجماعة الحوثي في نقيل الخشبة ما بين الضالع وإب وأخفي قسرا لمدة أربعة أشهر ثم علمت أسرته بأنه محتجز في سجن الأمن السياسي في إب ولا يزال فيه.

ب. الإخفاء القسري

يحظر الدستور اليمني الاحتجاز في غير الأماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون حيث نصت المادة (48/ ب) على أنه: يُحظر حبس أو حجز أي إنسان في غير الأماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون ويحرم التعذيب والمعاملة غير الإنسانية عند القبض أو أثناء فترة الاحتجاز أو السجن.

كما نصت الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في المادة (17):

لا يجوز حبس أحد في مكان مجهول.

وضمّ إعلان الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري عدداً من الأحكام التي تهدف إلى منع الاختفاء ونص في المادة (10) على أنه: يجب احتجاز المحتجزين في أماكن احتجاز معروفة رسمياً، ويجب أن تُخطر أسرهم بها على الفور، ويجب أن يُسمح لهم بمقابلة المحامين، وأن يضم كل مركز احتجاز سجلاً حديثاً بكل الأشخاص المحرومين من حريتهم فيه.

ويعد الإخفاء القسري انتهاكا حقوقيا مضاعفا كونه ينطوي في الغالب على التعذيب النفسي والجسدي للضحية كما له آثاره السيئة على ذوي المختفي وعلى الأخص حين يطول وقت الإخفاء ولا يجدون أي تطمينات على حياة مختطفهم.

وبحسب رصد رابطة أمهات المختطفين فقد تعرض عدد "312" مختطفاً للإخفاء القسري خلال العام 2019 لدى جميع جهات الانتهاك في اليمن.

جدول (6) يوضح حالات الإخفاء القسري المرصودة من الفترة يناير 2019 إلى نهاية ديسمبر 2019 بحسب الفئة:

م	المحافظة	أطفال	رجال	نساء	الإجمالي
1	حجة		103		103
2	محافظة صنعاء		101		101
3	الحديدة	1	46		74
4	امانة العاصمة		14	6	20
5	صعدة		10		10
6	المحويت		6		6
7	عمران		6		6
8	عدن		5		5
9	تعز		4		4
10	مأرب		4		4
11	ذمار		3		3
12	اب		3		3
	الإجمالي	1	305	6	312

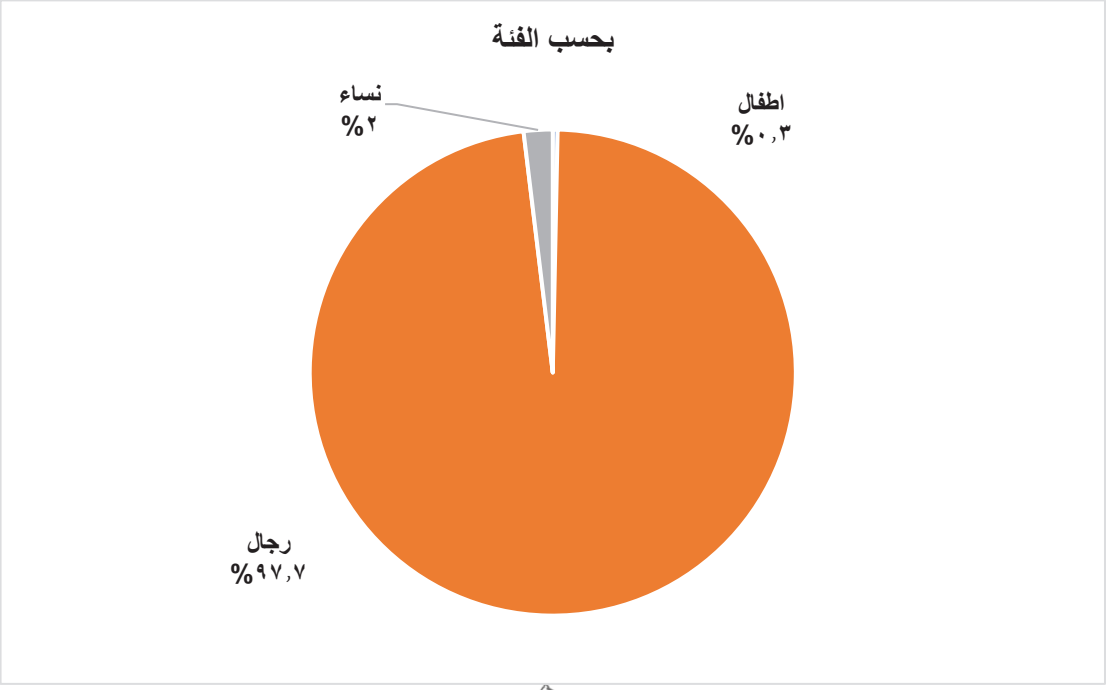

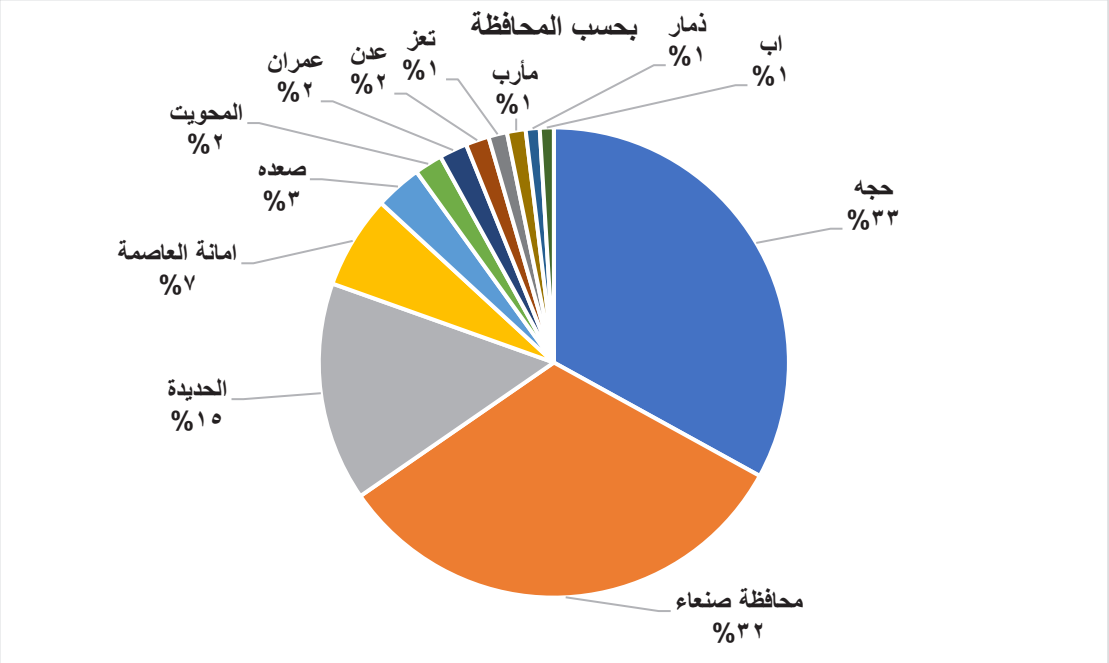
بحسب المحافظة
حجه
%٣٣
محافظة صنعاء
%٣٢
الحديدة
%١٥
امانة العاصمة
%٧
صعده
%٣
المحويت
%٢
عمران
%٢
عدن
%٢
تعز
%١
مأرب
%١
ذمار
%١
اب
%١

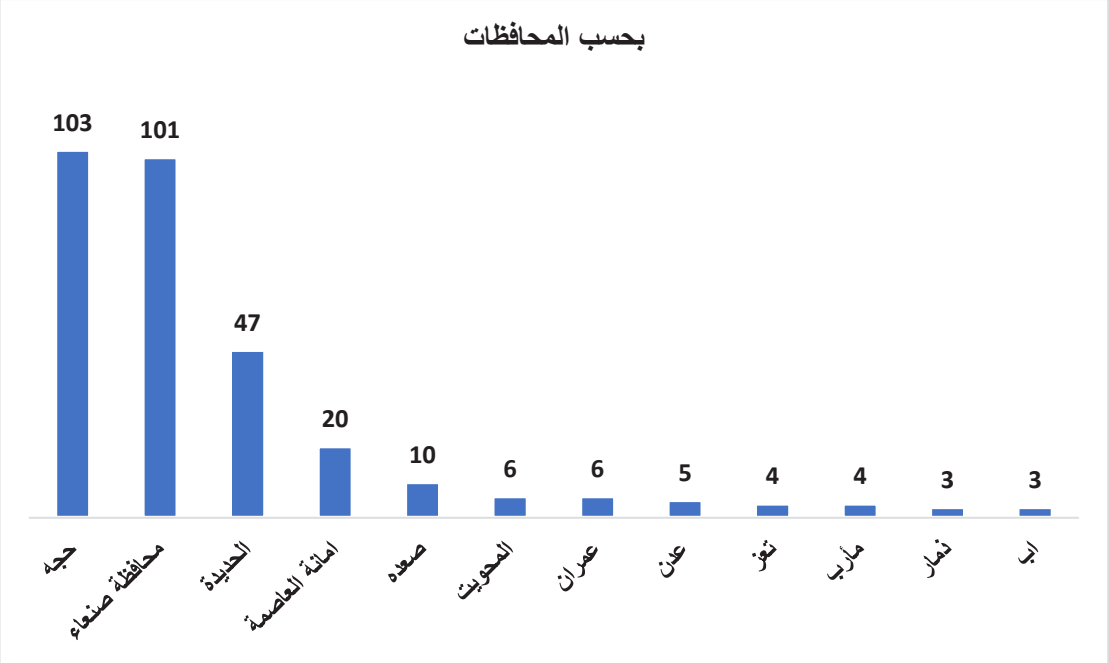
بحسب المحافظات
103
101
47
20
10
6
6
5
4
4
3
3
حجه
محافظة صنعاء
الحديدة
امانة العاصمة
صعده
المحويت
عمران
عدن
تعز
مأرب
ذمار
اب

جدول (7) يوضح حالات الإخفاء القسري المرصودة من الفترة يناير 2019 إلى نهاية ديسمبر 2019 بحسب الفئة العمرية والجهة المنتهكة:

م	الفئة	العدد	جماعة الحوثي	التشكيلات الأمنية والعسكرية	الحكومة الشرعية
1	رجال	305	296	5	4
2	أطفال	1	1		
3	نساء	6	6		
الإجمالي		312	303	5	4

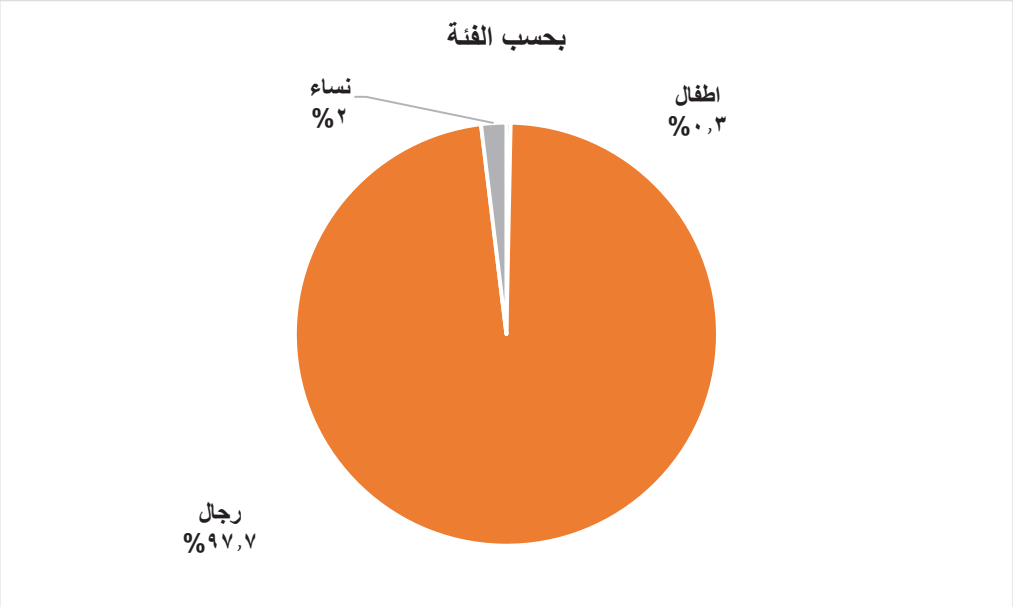

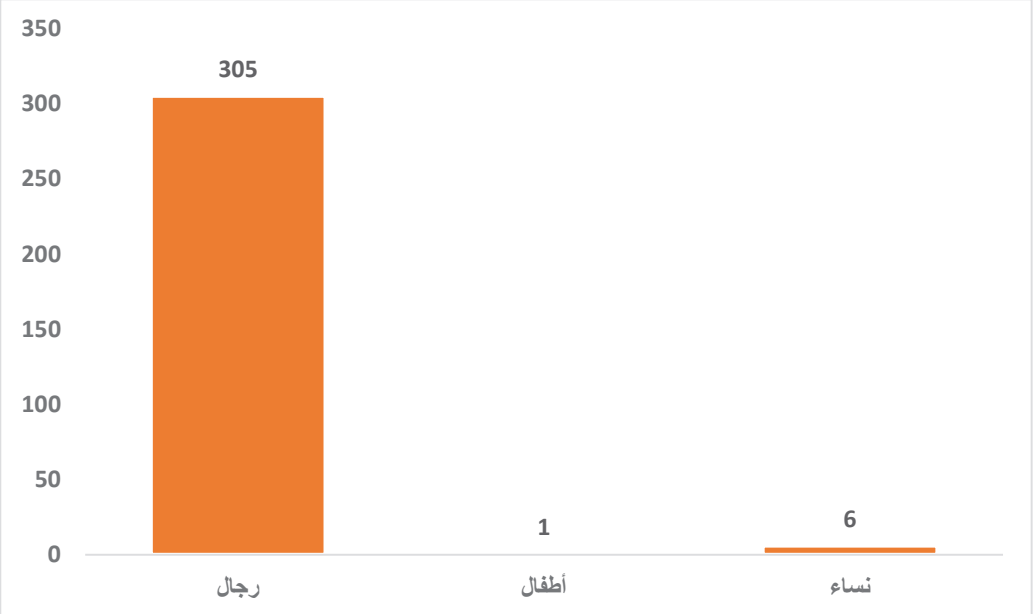

1 - الإخفاء في معتقلات جماعة الحوثي:

تعرض "303" مختطفاً للإخفاء القسري في سجون جماعة الحوثي منهم "6" نساء وطفل واحد.

- يتعرض المختطف لدى جماعة الحوثي للإخفاء القسري فور اختطافه، وفي الغالب يقضي فترة الإخفاء في أماكن احتجاز سرية (بيوت معارضين، منشآت تعليمية، دور عبادة، تم الاستيلاء عليها وتحويلها إلى معتقلات).

- تمارس جماعة الحوثي خلال . فترة الإخفاء . التعذيب الجسدي والنفسي على المختطفين وقد يشتد التعذيب على بعض المخفيين لدرجة الموت تحت وطأة التعذيب (كما هو حال معظم القتلى تحت التعذيب الذين وثقت الرابطة مقتلهم وهم مخفيين قسراً).

ع . ث . ص (38 عاما) صنعاء

كان الضحية يعمل محررا لصفحة الأسرة بصحيفة أخبار اليوم حتى عام 2018 ومع تدهور الأوضاع المعيشية بسبب الحرب اتجه إلى العمل كسائق باص أجرة. يقول شقيقه: خرج أخي من منزله يوم السبت 27/7/2019 ذاهبا إلى البقالة لشراء الخبز وكانت الساعة السادسة مساء وأمام البقالة فوجئ بمجموعة مسلحين ملثمين يرتدون زيا مدنيا شاهرين أسلحتهم تجاهه وقام أحد الملثمين بجره إلى إحدى المركبات (باص) وكان أطفاله يشاهدون لحظة اختطاف أبيهم فجعلوا يصرخون فخرجت لأنظر ماذا بهم فأخبرني أحد الجيران أن الأمن القومي اختطفوا أخي وحين سألته كيف عرفت أنهم يتبعون الأمن القومي؟ رد علي بأنهم قاموا بتهديده وإجباره على أن يدلهم على عبد الحافظ لأنهم لا يعرفونه.

شرعت في البحث عن أخي في أقسام الشرطة دون جدوى ثم اتجهت إلى المستشفى لإسعاف زوجة أخي التي تعرضت لمخاطر الإجهاض بسبب هول الصدمة والفاجعة، وظل

أخي مخفيا حتى تاريخ 10/11/2019 حيث اتصل لنا وأخبرنا أنه محتجز في مبنى الأمن والمخابرات وأنهم سمحوا لنا بالزيارة في اليوم التالي، فذهبنا لزيارته في اليوم التالي وكان جالسا على كرسي ولم نكد نعرفه بسبب الهزال والضعف الشديد الذي بدا عليه كما أنه حاول الوقوف لتوديعنا فلم يستطع البقاء واقفا فأدركنا حجم ما تعرض له في السجن.

وفي تاريخ 29/12/2019 تم إحالته إلى النيابة العامة للتحقيق معه بتهمة التخابر مع العدوان وبحسب محامي الضحية فقد تحدث أمام النيابة عن تعرضه لأساليب قاسية من التعذيب البدني والنفسي منها التهديد بقتله وقيام المحققين بضربه وركله وكتم أنفاسه لعدة دقائق بالرغم من أن الضحية يعاني من ضيق التنفس وارتفاع ضغط الدم والقولون العصبي.

قد قررت النيابة العامة أنه لا وجه لإقامة الدعوى على المتهم ويجب الإفراج عنه إلا أنه لم يتم الإفراج عنه حتى لحظة كتابة التقرير.

- تتفاوت فترات الإخفاء حتى تصل في بعض الحالات الى عام وأكثر فيما لايزال تسعة عشر مخفياً قسراً منذ عامي 2015 و2016 لا يعلم ذويهم شيئاً عن مصيرهم.

(أ.ع. ب) 53 عاماً - محافظة الحديدة

كان الضحية يعمل مديرا لمدرسة القرية التي يقيم بها وفي يوم الأربعاء 16/3/2016 وبعد عودته إلى منزله جاء مسلحون يتبعون جماعة الحوثي واقتادوا الضحية إلى مركز الأمن بالمديرية يقول أحد أبناؤه: (عند مجيئنا في اليوم التالي لزيارته والسؤال عن سبب احتجازه أخبرنا أحد العناصر الأمنية أنه تم نقل والدي في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل إلى مكان مجهول) ولم تتمكن أسرته من التواصل معه أو معرفة أخباره منذ ذلك الحين.

- خلال فترة الإخفاء لا يتوقف ذوي المختطف عن البحث عنه في حين تنكر جماعة الحوثي تواجد المختطفين لديها رغم تأكيد شهود على ذلك.

إخفاء (ع.غ.ق) 38 عاماً - محافظة تعز

يحكي أخوه فيقول: (كان أخي يعمل على دراجته النارية في منطقة الحوبان بتاريخ 11/9/2019 وطلب منه أحد الحوثيين أن يوصله إلى مستشفى الرفاعي، وبعد نزول الحوثي من الدراجة طلب من أخي انتظاره قليلاً؛ ليعود إلى أخي وبرفقته أربعة أشخاص قاموا بالإحاطة بأخي ثم أخذوه بسيارة هيلوكس يمتلكها أبو زيد والذي يعمل في جهاز الأمن القومي، حاول أخي الهرب لكنهم أطلقوا عليه النار ولم يصب، ولحقوا به وضربوه بأعقاب البنادق حتى أغمي عليه.

تم نقله بعد ذلك إلى مبنى المخبز الآلي وهو مكان استولت عليه جماعة الحوثي واستخدمته مقراً للتعزيزات العسكرية والتموين، كما أنهم يستخدمونه للاحتجاز المؤقت، ثم قاموا بالتواصل معي، وطلبوا فدية مالية مليون ريال؛ مقابل الافراج عنه وعدم نقله الى سجن الصالح، لكنني لم أكن أمتلك المبلغ فتم نقله من مبنى المخبز الآلي واخفاؤه قسراً ولا نعلم مصيره حتى اليوم).

(س.ع.م) 35 عاماً - محافظة الحديدة

كان (س. ع. م) يعمل مع والده في محل تجاري في محافظة الحديدة، وفي يوم الأحد الموافق 14/7/2019 فوجئ بمجيء أربعة عشر مسلحاً يرتدون زياً مدنياً ويتبعون جماعة الحوثي وقاموا باختطافه من محل والده وسط محاولات والده لثنيهم عن اختطافه.

حاول والده الاستعانة بشيخ القرية ووساطات حوثية للكشف عن مكانه ولكن دون جدوى، إذ لا تزال أسرته حتى تاريخ اصدار هذا التقرير تجهل مصيره ولا تعلم عنه شيئاً.

- يرفض مسؤولو السجون والمشرفون الحوثيون التعامل مع المذكرات القانونية التي تطالب بالكشف عن مصير الضحايا المخفيين.
- يقوم مشرفو السجون بالتعامل مع وساطات كبيرة بأخذ مبالغ مالية كبيرة مقابل الكشف عن مصير الضحية أو عن مكان احتجازه.
- يحدث أن يعاد إخفاء الضحية مرة أخرى بعد السماح لأسرته بزيارته وذلك بنقل الضحايا الى أماكن احتجاز أخرى أو سجون في محافظات أخرى.

• يتم نقل بعض المختطفين الى منازل يستخدمها الحوثيون للاحتجاز تحت وعود بالإفراج (بيوت التبادل) وتمنع عائلاتهم من الزيارات والتواصل وقد يطول أمر هذه الوعود إلى أكثر من عام دون تنفيذ تلك الوعود.

(خ.ص.غ) 42 عاما ـ صنعاء

اقتحم مسلحون منزله بالعاصمة صنعاء بتاريخ 11/3/2016

ومعهم عناصر من الشرطة النسائية قامت بالاعتداء على زوجته والتي كانت حاملا في شهور الحمل الأخيرة واقتادت الضحية إلى قسم الشرطة ثم نقلته إلى سجن سري تعرض فيه للتعذيب النفسي والجسدي فتدهور وضعه الصحي كثيراً وظل في سجن هبرة الاحتياطي الذي نقل إليه أكثر من عامين ثم نقل إلى ما يسمى (بيت التبادل) وهو عبارة عن منزل تخفي فيه جماعة الحوثي المختطفين الذين يتم التفاوض حولهم لإخراجهم في تبادل مع مقاتلين أسرى حوثيين ويغلب أن يكونوا من كبار السن أو من ذوي الوضع الصحي الحرج ويمنع عنهم الزيارات والتواصل مع الأهل إلا فيما يخص طلبهم بإرسال مبالغ مالية لهم عبر أحد العناصر الأمنية في ذلك السجن، ولا يزال الضحية مخفيا منذ أكثر من عام دون تنفيذ الوعود له بالإفراج.

• من الجرائم المركبة التي ارتكبت في حق المخفيين ان يتم احتجازهم في أماكن استخدمت لأغراض عسكرية في فترات سابقة وتعرضت لقصف قوات التحالف مما جعلها عرضة للقصف مرة أخرى ومقتل مئات المخفيين بداخلها كما هو الحال في قصف سجن كلية المجتمع سبتمبر 2019 وسجن الشرطة العسكرية في ديسمبر 2017 وجهاز الأمن والمخابرات في محافظة الحديدة.

• في منتصف شهر أكتوبر 2019 تم تجميع المخفيين من المختطفين وعددهم "82" مختطفاً كانوا محتجزين فيما يسمى (بيوت التبادل) واحتجازهم في معسكر الأمن المركزي مع مئات المحتجزين من المقاتلين وسط مخاوفهم ومخاوف ذويهم من أن يتم قصف المعسكر من قبل طيران قوات التحالف كما حدث في حالات مشابهة وخاصة أن المعسكر قد تعرض للقصف خلال عامي 2015 و2016.

• رصدت الرابطة حالات اختطاف وإخفاء لنساء من قبل جماعة الحوثي ووثقت عدداً من تلك الحالات:

خالدة محمد أحمد الأصبحي

تاريخ الميلاد: 25/9/1967

تاريخ الاختطاف: 25 شعبان 1439هـ الموافق 11/5/2018

ذهبت الضحية بتاريخ 11/5/2018 الساعة السادسة مساء لاستلام حوالة مقدارها "15000" (خمسة عشر ألف ريال يمني) مرسلة لها من ابنها أحمد وبرفقتها حفيدها محمد ماهر لتذهب به إلى المستشفى بعد استلامها للحوالة واتصل بها والده في الساعة الثامنة مساء فأخبرته أنها في طريق العودة إلى البيت هي وحفيدها محمد، ومرت ساعة كاملة فأعاد ابنها الاتصال بها ليطمئن عليها ولكن هاتفها كان مغلقا وكذلك هاتف السائق الذي يوصلها فاتصل برقم العمليات "199" في وزارة الداخلية لسؤالهم إن كان هناك بلاغ لحادث مروري بلغهم فردوا بالنفي

وفي الساعة الثانية عشرة (منتصف الليل) اتصل أحدهم من هاتف الضحية لابنها ماهر وطلب منه أن يأتي لاستلام ابنه وحدد له مكانا للقائه (جوار الجامعة البريطانية) فسأله ماهر عن والدته فرد عليه: (ليس الآن وقت والدتك) ثم قال بلهجة تهديد: هل تريد ابنك أم لا؟ فقال له ماهر سآتي الآن لأخذ ابني، والتقى بالخاطفين بالقرب من محطة راجح وكانوا يستقلون سيارة نوع كامري موديل 2006 لونها أزرق فاتح، وبدون رقم وعلى متنها اثنين من المسلحين أحدهما ملثم، فأخذ ابنه وسأل أحد المسلحين: من أنت؟ وأين أمي؟ فقال له: اسمي توفيق وأمك لدينا نحقق معها. استنكر ماهر ذلك وقال لهم: ماذا فعلت أمي؟ إنها امرأة كبيرة في السن ومريضة!! فأخبره الرجل المسلح بأنهم سيحققون معها وإذا تأكدوا من براءتها فسيتصلون به ليأتي لأخذها.

سألهم ابنها للمرة الثانية: أين أمي؟ وفي أي قسم شرطة هي؟ سآتي معكم لرؤيتها لأطمئن عليها. قالوا له قم بإيصال ابنك إلى البيت وتعال معنا فقال لهم: سآتي معكم أنا وابني فرفضوا بدعوى أن لديهم أوامر بإيصال الصغير إلى البيت فحاول الاتصال بابنه الأكبر ليأتي كي يصطحب أخاه إلى البيت ولكن سيارة الخاطفين انطلقت بعيداً، فقام ابنها بالاتصال بـ 199.

وحدثهم بالذي جرى فقال له أحد العناصر الأمنية من وزارة الداخلية: هؤلاء (يقصد الخاطفين) أمن سياسي أو أمن قومي.

ونصحوا ابن الضحية بتقديم بلاغ للشرطة في الصباح، ثم اتصل به توفيق (الرجل الذي أعاد لي ابنه)، وقال: "أنا تحدثت مع الفندم، وقال لي أن أعود لاصطحابك إليه." فأعاد الاتصال بالعمليات وأخبرهم بما طلبه منه توفيق، فحذروه من الذهاب إليهم بمفرده وقالوا له: "أخبرهم أن يأتوا إليك عبر قسم الشرطة".

وفي صباح اليوم التالي ذهب ابن الضحية إلى قسم شرطة بيت بوس وقدم بلاغاً باختطاف والدته، وتم أخذ أقواله من قبل الضابط.

وبعد يومين اتصلت الضحية من رقم غريب، وسألت ابنها ماهر عن ابنه محمد الذي كان بصحبتها "هل عاد إلى البيت؟"، فأجابها أنه عاد، وسألها عن مكانها فأجابت بأنها محبوسة في مكان لا تعرفه، وطلبت منه أن يأخذ الحقائب التي تحتوي على البصائر (وثائق ملكية) عند الجيران.

وفي اليوم التالي جاء توفيق وهو يلبس ثياباً مدنية ومعه مسلحون بثياب عسكرية (بزي الحرس الجمهوري القديم) وبصحبتهم امرأة، وطلبوا تفتيش البيت، وعرضوا على أسرة الضحية ورقة رسمية من النيابة بتفتيش البيت، وكان مسجلاً فيها أن جهة الضبط هي الأمن السياسي والتهمة: التخابر مع جهة أجنبية.

وبعد دخولهم للتفتيش أخذوا كيساً فيه أوراق، فسألهم ابنها: "أين أمي؟ أريد أن أطمئن عليها." فقالوا له: "أمك بخير دعنا نكمل التحقيق معها وسنتواصل معكم، وإذا قمت بالمتابعة بعدها سنحبسك، ولن تخرج أبداً." فتوسل إليهم بأن أمه مريضة وتحتاج عملية، وعرض عليهم التقارير الطبية التي تفيد ذلك، فقالوا له: "لا تقلق لدينا طبيب." وغادروا المنزل.

ذهب أحد أبنائها إلى الأمن السياسي للبحث عنها، فأخبره المشرفون الأمنيون أنه لا يوجد أحد بهذا الاسم لديهم.

وفي تاريخ 30/5/2018 جاء عدد من المسلحين إلى منزل الضحية وكانوا طقمين من العساكر وباص هيس، وأخذوا ابنها ماهر من البيت، وضربوه، ثم اقتادوه معصوب العينين إلى سجن يسمى: سجن الشجرة، وهو عبارة عن فيلا مع حوش وبدروم في منطقة دار سلم.

تعرض ابن الضحية للضرب والتعليق بسلسلة، وسأله توفيق: "أين الحقائب التي قمت بإخراجها؟" فأنكر ماهر ذلك. فتم إجبار الضحية على أن تطلب من ابنها إعطائهم الحقائب. فأخبرهم ماهر أنها مع ابنة خالة أمه. فقال له توفيق: "أنا أعرف ذلك لأن تلفونك مراقب."

بعد 15 يوماً من الحبس الانفرادي لابن الضحية فوجئ بإحضار ابنة خالة أمه، وزوجته وابنه محمد إلى مقر السجن الذي يحتجز فيه وأمه. ووضعوا زوجته عنده. وقالوا له: "سنأخذ ابنة خالة أمك لتعطينا الحقائب، فإن كانت وثائق ملكية للأراضي كما تزعمون فستخرجون من هنا. وإن كان غير ذلك فلن تخرجا من هذا السجن."، وبعد أن تأكدوا من أن الأوراق هي مجرد وثائق ملكية أخذوه وزوجته وابنة خالة أمه معصوبي الأعين وأدخلوهم على الفندم، فقال لهم مخاطباً ابن الضحية: "أنا سأخرجك من هنا، ولكنك لو ذهبت لتراجع على أمك، أو تبحث عن وساطة لإخراجها فسأحبسك ولن ترى الشمس مرة ثانية." فطلب منهم إخراج أمه وإحضار وثائق الملكية، فرفض الفندم وقال له: "سيطول بقاء أمك هنا، والوثائق محفوظة لدينا." ثم أخرجوه وهو معصوب العينين هو وزوجته وولده، وأعادوهم إلى منزلهم في بيت بوس.

يذكر ابن الضحية أنه حاول توسيط عدد من الشخصيات لكنهم لم يفلحوا بالإفراج عن والدته بل تعرض بعضهم للتهديد بالاعتقال.

ولا تزال الضحية بحسب اقوال ذويها مختطفة حتى اليوم لا يصلهم منها سوى اتصالات بين الحين والآخر لطلب المال وفي إحدى المرات اتصلت بابنها ماجد المقيم في السعودية وأخبرته أنه تم نقل جميع النساء من ذلك السجن ولم يتبق سوى الضحية وسيدة أخرى.

2 - الإخفاء لدى التشكيلات الأمنية والعسكرية بعدن:

رصدت الرابطة "5" حالات تعرضت للإخفاء القسري من قبل التشكيلات الأمنية والعسكرية خلال العام 2019 فيما لا يزال "38" مخفياً في أماكن احتجاز تابعة للتشكيلات الأمنية والعسكرية منهم "24" مخفياً منذ العام 2016.

- قامت التشكيلات الأمنية والعسكرية باعتقال عدد من المواطنين المدنيين وإخفائهم في معتقلات سرية.
- لم تتمكن عائلات الضحايا من التواصل مع المخفيين أو حتى الاطمئنان على أنهم لا يزالون على قيد الحياة.
- احتجز هؤلاء المخفيون دون تهمة رسمية أو إجراءات قانونية.
- تعرض المخفيون (بحسب شهادة أحد المفرج عنهم) لأساليب قاسية من التعذيب الجسدي والنفسي والعنف الجنسي كما يوضعون في الحبس الانفرادي لفترات طويلة.
- يرفض القائمون على التشكيلات الأمنية والعسكرية التعامل مع مذكرات الإفراج من النائب العام.
- لا يسمح للمنظمات أو الهيئات الحقوقية زيارة أماكن الاحتجاز والاطلاع على أوضاع المخفيين.
- أبرز أماكن الاحتجاز التي قامت التشكيلات الأمنية والعسكرية بإخفاء المعتقلين فيها (قاعة وضاح ومقر إقامة مدير الأمن وسجن التحالف).

محمد سعيد عمر مقدح القميشي (17 عاماً)، صالح سعيد عمر مقدح القميشي (24 عاماً)

جاء ثلاثة جنود ومعهم ضابط إلى منزلهم بمدينة عدن لاعتقال محمد بطلب من مدير الأمن في عدن شلال علي شائع بتاريخ 2/4/2016 فذهب معهم والد محمد مصطحباً ابنه إلى قسم شرطة الشعب ليسلمه لإدارة الأمن بنفسه، فأخبروه بأن ابنه مطلوب للتحقيق، وافق على بقاء ابنه لدى إدارة الأمن بعد إعطائه استلاماً رسمياً بالضحية الذي ظل في إدارة الأمن ليومين فقط ثم تم إخفاؤه لمدة شهر وعشرة أيام لتكتشف أسرته أنه محتجز في معسكر طارق بعدن.

في 24/7/2016 في الساعة الخامسة إلا ربع جاءت سيارتان "هايلوكس غمارتين" والأخرى "بايس أمريكية الصنع" وأطلقوا النار أمام مطعم كريسبي بالمنصورة والذي كان يعمل فيه صالح (الشقيق الأكبر للضحية) وقاموا باعتقاله، ثم ذهب المسلحون إلى البيت وقاموا بكسر باب البيت ودخلوا باحثين عن الأخ الأصغر ولكنهم لم يجدوه.

تم اقتياد صالح إلى حوش (اللواء شلال) مدير أمن عدن وجاءوا بشقيقه محمد وظل الشقيقان مدة عشرين يوماً في مقر إقامة مدير الأمن والذي كان يستخدم لإخفاء المعتقلين وتعذيبهم ثم تم نقلهما إلى سجن التحالف.

وبعد وساطات قبلية لمشائخ شبوة التي تنتمي لها أسرة الشقيقين تم اعادتهما إلى سجن المنصورة والسماح لعائلتهما بالزيارة في 24/8/2016 وظهرت عليهما آثار التعذيب وخصوصا صالح الذي كان واضحا عليه التعذيب والجروح في وجهه، ولم يمر عليهما سوى أسبوعين في سجن المنصورة حتى أُعيد إخفاؤهما بتاريخ 10/9/2016 في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل.

تحكي والدته (ذهب والدهما ومعه وكيل محافظة شبوة وأربعة من المشايخ إلى مدير أمن عدن السابق شلال علي شائع، قال لهم شلال بأن التحالف طلبهم منه وهو قام بأخذهم إلى التحالف للتحقيق معهم ولن يستغرق ذلك سوى أسبوع أو اثنان بالكثير، ثم قال بأنه في حال ثبتت براءتهما سيطلقون سراحهما ومن ثبتت إدانته سيحول إلى النيابة العامة لتكملة إجراءات المحاكمة، ثم لم يقل شيئاً بعد ذلك).

قدمت الأسرة العديد من الأوراق للصليب الأحمر وإدارة الأمن والنيابة العامة ووزير العدل ووزير الداخلية ورئيس الجمهورية كذلك ولكن دون جدوى إلى الآن.

مشتاق جلال محسن 20 عاماً - عدن

خرج الضحية مع اثنين من رفاقه عصر يوم الأربعاء 28/8/2019 الى مديرية (خور مكسر) بعدن والتي كانت تشهد يومها اشتباكات بين عناصر المجلس الانتقالي والحكومة الشرعية فأصيب الضحية بحسب شهادة أصدقائه بشظايا جراء إطلاق النار على مقربة منهم فهرب اصدقاؤه بسبب خوفهم من الإصابة بإطلاق النار العشوائي تاركين الضحية ملقى على الأرض.

وبعد أن هدأت الاشتباكات قامت أسرته بالسؤال عنه في سجون مدينة عدن ولكن جميع القائمين على السجون كانوا ينفون وجوده لديهم ولا تزال الأسرة حتى الآن تبحث عنه ولم تحصل على أي معلومات مؤكدة عنه.

3 - الإخفاء في سجون الحكومة الشرعية بمأرب:

- تعرض "4" معتقلين للإخفاء القسري في سجون الحكومة الشرعية بمأرب خلال العام 2019.
- يتم اعتقال المواطنين من المدنيين من نقاط التفتيش على مدخل مدينة مأرب، في الغالب يكون الاعتقال بناء على الاشتباه بسبب الانتماء إلى أسر حوثية.
- يتعرض المعتقلون لفترات من الإخفاء القسري قد تصل إلى ثلاثة أشهر، لا يسمح للمعتقل بإبلاغ أسرته فور احتجازه أو الاتصال بهم.
- كما يتعرض المعتقلون لسوء المعاملة في السجون فترة الإخفاء القسري حيث يتم إجبارهم على الزحف على التراب الخشن وأداء بعض التمارين البدنية القاسية.

(م. ف. س) 29 عاماً ـ محافظة صنعاء

كان الضحية في طريقه إلى مدينة مأرب بغرض استخراج جواز سفر للذهاب إلى الأردن وتم اعتقاله واحتجازه في البحث الجنائي بمأرب ولم تعرف أسرته باعتقاله إلا حين سمح له بالاتصال بتاريخ 26/8/2019 وبحسب أحد المفرج عنهم والذي تواصل مع أسرة الضحية فقد تم نقله إلى الأمن السياسي بمأرب بعد شهر واحد من اعتقاله واحتجازه في البحث الجنائي، حاولت أسرته معرفة التهمة التي أعتقل الضحية بموجبها ولكنهم لم يصلوا إلى رد مقنع كما صدرت أوامر من البحث الجنائي بالسماح لأسرته بزيارته ولكن الأمن السياسي رفض السماح لهم بزيارته مما ضاعف قلقهم عليه حيث أن الضحية يعاني من روماتيزم في القلب وانحراف في الأنف وفي قدمه إصابة قديمة نتيجة حادث مروري.

ثالثاً:
التعذيب

تنص المادة (47) من الدستور: لا يجوز القبض على أي شخص أو تفتيشه أو حجزه إلا في حالة التلبس أو بأمر توجيه ضرورة التحقيق وصيانة الأمن يصدره القاضي أو النيابة العامة وفقا لأحكام القانون، كما لا يجوز مراقبة أي شخص أو التحري عنه إلا وفقا للقانون وكل انسان تقيد حريته بأي قيد يجب ان تصان كرامته ويحظر التعذيب جسديا أو نفسيا أو معنويا، ويحظر القسر على الاعتراف أثناء التحقيقات وللإنسان الذي تقيد حريته الحق في الامتناع عن الأدلاء بأية أقوال إلا بحضور محاميه، ويحظر حبس أو حجز أي انسان في غير الأماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون ويحرم التعذيب والمعاملة غير الإنسانية عند القبض أو أثناء فترة الاحتجاز أو السجن.

كما ينص قانون الإجراءات الجزائية رقم 13 للعام 1994 المادة (6): يحظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية أو ايذاؤه بدنيا أو معنويا لقسره على الاعتراف وكل قول يثبت انه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه.

وفي قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء أو ما باتت تعرف بقواعد نيلسون مانديلا:

القاعدة 1 (يعامل كل السجناء الاحترام الواجب لكرامتهم وقيمتهم المتأصلة كبشر، ولا يجوز إخضاع أي سجين للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وتوفر لجميع السجناء حماية من ذلك كله، ولا يجوز التذرع بأي ظروف باعتبارها مسوغا له).

ينص قانون تنظيم السجون رقم (48) لسنة 1991 مادة (23): يجب على إدارة السجن أن تهتم بمراعاة الصحة العامة داخل السجن وتتولى علاج السجناء وتوفير الرعاية الصحية والوقائية لهم وتعيين أطباء متخصصين بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة.

مادة (24): تعتبر إرشادات وملاحظات الأطباء في الجوانب الصحية والوقائية والعلاجية والغذائية للمسجونين ملزمة التنفيذ لإدارة السجن، وإذا تعذر تنفيذها بسبب عدم توفير الإمكانيات وجب إحالتها فورا إلى الوزير للإحاطة بها والتوجيه بصددها.

وحسب قواعد مانديلا المشار إليها آنفا تنص القاعدة 24/2 (ينبغي أن تنظم الخدمات الصحية من خلال علاقة وثيقة بالإدارة العامة للصحة العمومية وبطريقة تضمن استمرارية العلاج والرعاية بما في ذلك فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية والسل والأمراض المعدية الأخرى).

لقد وثقت رابطة أمهات المختطفين، "283" حالة تعرضت للتعذيب الجسدي لدى جماعة الحوثي، كما وثقت "19" حالة لدى الحكومة الشرعية لانتزاع اعترافات أو لإجبار الضحايا على قول أو التوقيع على ما يملى عليهم.

كما وثقت رابطة امهات المختطفين"704" حالة لدى جماعة الحوثي و "97" لدى الحكومة الشرعية تعرضت للضرب وسوء المعاملة.

كما تلقت رابطة أمهات المختطفين بلاغات بخصوص الحرمان من الرعاية الطبية كان منها "174" حالة لدى جماعة الحوثي، "12" حالة لدى الحكومة الشرعية.

جدول (8) يوضح أعداد من تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة والحرمان من الرعاية الطبية

التعذيب حسب المحافظات وجهات الانتهاك:

م	المحافظة	جهة الانتهاك						الاجمالي
		جماعة الحوثي			الحكومة الشرعية			
		التعذيب	الضرب وسوء المعاملة	الحرمان من الرعاية الطبية	التعذيب	الضرب وسوء المعاملة	الحرمان من الرعاية الطبية	
1	حجة	130	217	21				368
2	إب	40	200	10				250
3	أمانة العاصمة	2	106	55				163
6	تعز	38	53	31				122
4	عدن				18	72	10	100
5	صنعاء	30	60	2				92
7	الحديدة	13	15	43				71
9	عمران	23	23	4				50
8	ذمار	7	30	8				45
10	مأرب				1	25	2	28
الإجمالي		283	704	174	19	97	12	1289

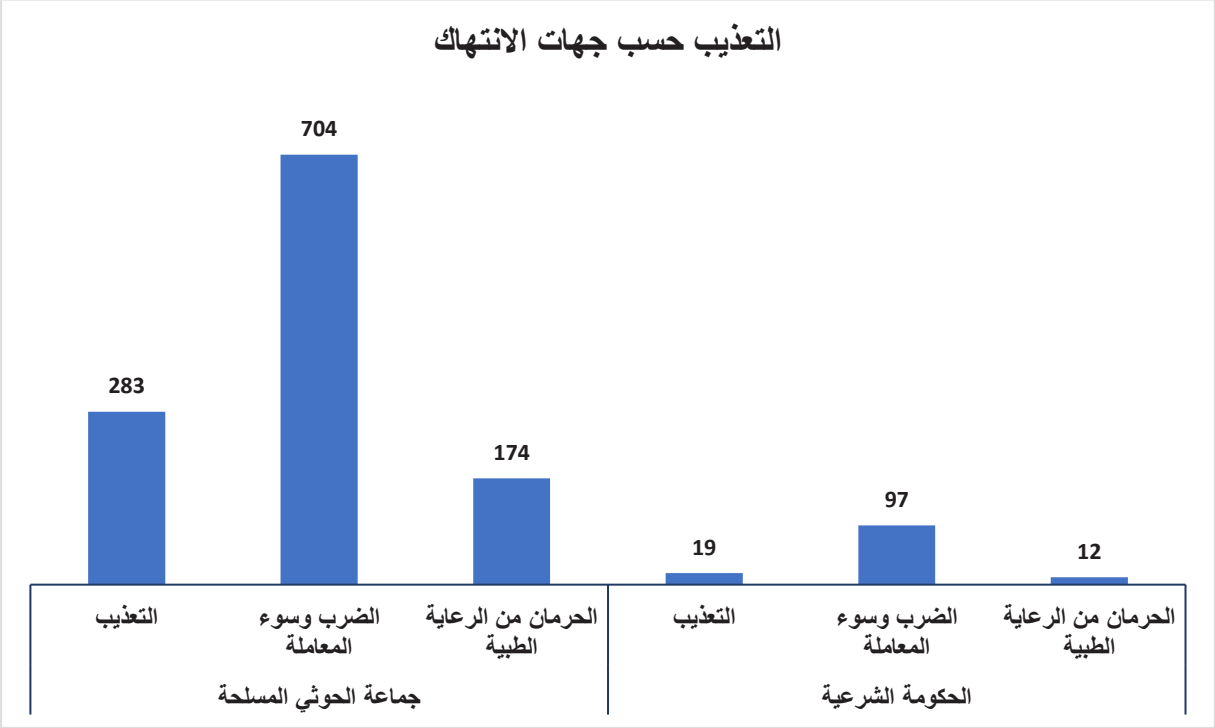
التعذيب حسب جهات الانتهاك
283
704
174
19
97
12
التعذيب
الضرب وسوء المعاملة
الحرمان من الرعاية الطبية
التعذيب
الضرب وسوء المعاملة
الحرمان من الرعاية الطبية
جماعة الحوثي المسلحة
الحكومة الشرعية

1 - التعذيب النفسي والجسدي

يتعرض المدنيون المختطفون والمعتقلون للتعذيب وسوء المعاملة منذ لحظات الاختطاف الأولى، حيث تمارس جماعة الحوثي والتشكيلات العسكرية والأمنية بعدن والأجهزة الأمنية التابعة للحكومة الشرعية التعذيب الجسدي، والتعذيب النفسي؛ لإجبار المختطفين والمعتقلين على قول ما يملى عليهم والتوقيع على أوراق فارغة يتم ملؤها بالاتهامات من قبل جهات الاختطاف.

وتقوم إدارات السجون وأماكن الاحتجاز بممارسة الضرب وسوء المعاملة كوسيلة لامتهان كرامة المختطف وإذلاله مما يؤثر بشكل كبير على نفسيته أثناء فترة الاختطاف وما بعدها، ولإسكاته عن المطالبة بحقوقه الطبيعية من تحسين وجبات الطعام وتوفير المياه الصالحة للشرب والمطالبة بفحص طبي وتوفير الدواء، أو كعقوبة لاعتراضه على إجراءات السجن غير القانونية واللاإنسانية.

فمن أساليب التعذيب الجسدي، وسوء المعاملة التي يتعرض لها المختطفون وخاصة في فترة الإخفاء القسري، ولا تخلو حياة المختطف في السجون وأماكن الاحتجاز من تكرارها بعدد مرات التحقيق سواءً في بداية الاختطاف أو بعد ذلك بشهور، والتي تم رصدها في العام 2019 :

- احتجازهم في أماكن معرضة للقصف.
- التحرش الجنسي.
- الضرب الشديد بالسياط والأسلاك الكهربائية أو الأدوات الغليظة.
- الصعق بالكهرباء.
- نزع أظافر اليدين والرجلين.
- التعليق من اليدين لأيام ولياٍل.

- الكي بالنار في أماكن متفرقة من الجسم.
- المنع من الطعام والشراب والنوم لفترات طويلة.
- تعرية المختطفين أمام بعضهم البعض.
- منعهم من دورات المياه.
- حرمانهم من التعرض للشمس من (4-12) شهر.
- التجويع بتقديم وجبات غير كافية، وتقليص وجباتهم إلى وجبة واحدة فقط وغير كافية.
- وأما أساليب التعذيب النفسي:
- السجن الانفرادي.
- التشهير بالضحايا في وسائل الإعلام التابعة لجهات الاختطاف والاعتقال.
- اختطاف أبناء الضحية كوسيلة للضغط عليهم.
- تهديدهم بالاعتداء الجنسي على نسائهم.
- إهانة المختطف أمام أسرته أثناء الزيارة.
- تهديد الضحية بالقتل وإيهامه بالإعدام.
- إيهام الضحية بالإفراج عنه من خلال قرارات عفو كاذبة، واستعدادات مزيفة.

وقد نتج عن التعذيب وسوء المعاملة أضرار صحية ونفسية كبيرة، وإصابات بعاهات مستديمة تلازم المختطف مدى الحياة، وثقت رابطة أمهات المختطفين لدى جماعة الحوثي "8" حالات أصيبت بالشلل، و"10" حالات أصيبت باضطراب نفسي وعقلي، و"7" حالات أصيبت بجلطات، و"3" حالات أصيبت بضعف البصر، و"7" حالات بمرض الكلى، و"3" حالات أصيبت بضعف السمع.

ولم تنجُ النساء من التعذيب النفسي والجسدي حيث وثقت رابطة أمهات المختطفين تعرض "5" نساء للتعذيب الجسدي وتتحفظ عائلات هؤلاء النساء عن الحديث في ذلك خوفاً من نظرة المجتمع.

(س.ص.غ) 35 عاماً - محافظة إب

كانت الضحية تقيم في أمانة العاصمة وخرجت ذات يوم إلى محطة بترول لتعبئة سيارتها فوجئت بسيارتين تحاصران سيارتها ونزل من السيارتين مسلحون يتبعون جماعة الحوثي وقاموا بضربها بأعقاب البنادق واقتادوها إلى مبنى الأمن القومي وتم احتجازها في غرفة انفرادية صغيرة، وأثناء التحقيق معها علمت أن سبب اختطافها هو تغريداتها التي تنتقد فيها السلطات في صنعاء، وتعرضت أثناء التحقيق معها لأساليب تعذيب قاسية كالصعق بالكهرباء والضرب بالعصي ونزع أحد أظافر قدميها،وحُرمت من شرب الماء لفترات طويلة مما أدى إلى تورم أطرافها، كما أنها كانت تسمع أصوات تعذيب وبكاء نساء أخريات ولكنها لم تلتقِ بأحد منهن إذ ظلت في الحبس الانفرادي ثلاثة اشهر، ثم نُقلت في منتصف مايو 2019 إلى السجن المركزي وتم وضعها في الحجز الانفرادي لمدة أسبوعين ثم سُمح لها بالتواصل مع أسرتها وإخبارهم بمكان احتجازها في السجن المركزي، وبعد تدخل وساطات تم الافراج عنها بفدية مالية مقدارها عشرة ملايين ريال.

(م.أ.ش) - محافظة صنعاء

يحكي (م.أ.ش): عندما كنت في سوق بن عبود بمدينة مأرب، ألقت الأجهزة الأمنية القبض عليّ بتاريخ 11/1/2019 وذهبت بي إلى قسم شرطة المطار، وهو قريب من السوق، بقيت فيه أربعة أيام، ثم تم نقلي إلى إدارة الأمن بمأرب وبقيت فيها خمسة أيام، ونقلت بعده إلى سجن الأمن السياسي وهناك بقيت 11 شهرا، صادروا هاتفي وحققوا معي مرتين اعتقدت في البداية أن سبب القبض هو عدم ترقيم دراجتي النارية، لكنه أثناء التحقيق علمت أن سبب القبض عليّ هو اسم عائلتي، والتي تعتبر من العائلات الحوثية الكبيرة، تم إخفائي لشهرين ونصف، بعدها سمحوا لي بالزيارة في كل شهرين زيارة واحدة لمدة خمس دقائق.

ووجهت إليّ تهمة أنني عضو في خلية إرهابية، تعرضت للسب والشتم، الضرب بأسلاك الكابل الكهربائي، وإرغامي على الزحف وسط الرمل والحصى، واجباري على القيام بالتمارين الشاقة، لكن أشد ما عانيت هو التعذيب النفسي فقد هددوني بالقتل، وعدم الإفراج عني، كنت لا أستطيع النوم فالأرق لازمني فأنا أشعر بالخوف على حياتي، مرضت عدة مرات ولم يسعفوني،

كانت مساحة الزنزانة 6*6 يحتجز فيها 25 شخص، وهي بنافذة واحدة، ولا يوجد فيها تبريد في أثناء الصيف، ولا تدفئة أثناء الشتاء.

أما إفطارنا وعشاءنا هو الفول، وفي الغداء أرز وإدام "خضار مطبوخ"، أما دورة المياه بدون باب، ولا يوجد فيها نافذة، والمياه غير متوفرة في أنبوب الماء بل في قناني مياه).

قدم والد الضحية بلاغاً لرابطة أمهات المختطفين في يوم الخميس بتاريخ 21/11/2019 فتواصلت رابطة أمهات المختطفين مع الجهات المعنية في المحافظة، وبعد جهود حثيثة حصل والده على زيارة لابنه، ثم أفرج عنه بتاريخ 12/12/2019.

(ع.ل.أ) معلم - محافظة تعز

يقول: (تعرضت للاختطاف من قِبل جماعة الحوثي كانوا عشرة أطقم عسكرية، أخذوني أمام أهلي من الشارع، بتاريخ 20/6/2019 ذهبوا بي أولاً إلى سجن أمن التعزية، وبعد المغرب نقلوني إلى سجن الصالح، واحتجزوني في مكان مظلم اتضح لي فيما بعد أنه دورة مياه لا يوجد به ماء، أرضيتها مليئة بالقاذورات، والرائحة لا تطاق.

وعند الساعة الثانية عشرة ليلاً أتى أحدهم، وأخذني للتحقيق، وتركوني لمدة نصف ساعة واقف فقط ومعصوب العينين دون أن يتكلموا أو يقولوا شيئاً، ثم أتى أحدهم وضربني على ظهري، وقال لي: نريدك أن تتكلم بكل شيء، وبدأت تتوالى عليّ الأسئلة!

أين مخازن الأسلحة؟ ماهي خطتكم أنتم الدواعش؟ ماهي خنادقكم؟، قلت لهم: أنا مدرس وليس لي أي علاقة بهذه الأمور، فتفاجأت به يربط يديّ إلى أرجلي ويدخل ماسورة مياه تحت ركبتي، ويدي مربوطة إلى أسفل قدمي، ورفعوني اثنين وعلقوني، لا أعلم فوق ماذا تم تعليقي، بدأوا بضربي على رجلي ورأسي وظهري بأسلاك كهربائية وعصي، بدأت بالصياح من شدة الألم، فأتى أحدهم وأغلق على فمي حتى يمنعني من الصياح، كنت كلما صحت يزيدون بضربي، استمر في تعذيبي حتى وقت الفجر، وأعادوني إلى الغرفة المظلمة.

في اليوم الثاني الساعة العاشرة ليلاً قاموا بالعصب على عينيّ، بدأوا فوراً بالضرب والسب والشتم، بعد ذلك أحضر أنبوب مياه حديدي قصير، قاموا برفع يديّ إلى الأعلى وأدخل الأنبوب من خلف رقبتي وربط يديّ عليه وجعلهما معلقات، واستمروا بالضرب، كانوا ثلاثة ويضربونني على بطني ورجليّ ورأسي ويديّ حتى سقطت على الأرض، واستمروا بالتعذيب والتحقيق حتى وقت الفجر.

في اليوم الثالث أعادوا التحقيق مرة أخرى، ووُجهت لي نفس الأسئلة، وبدأوا بالتعذيب فأخذوا مسمار وقاموا بدقه في قدمي، يقولون سوف نقطع قدمك بمنشار، ويقربون المنشار إلى رجلي، وبعد ثلاث ساعات من التحقيق انزلوني وذهبوا بي إلى شقة فيها سجناء آخرين، وكان ظهري يؤلمني من شدة التعذيب، تركوني أسبوع في هذا السجن بعدها أتوا واخذوني للتحقيق، فهمت بعد ذلك أن ابن عمي جاء للبحث عني، فقاموا باعتقاله وكانوا يسألوني: "ما دور ابن عمك في خطتكم"، فقلت لهم: "لا يوجد خطة، وليس له أي علاقة بي"، وهددوني بأنهم سوف يضربوني، وأن ابن عمي اعترف بكل شيء وأنه لم يتبق إلا اعترافي، بعد ذلك غيروا مكان سجني إلى زنزانة أخرى.

احتجزوا ابن عمي لمدة أربعين يوماً وأخرجوه بمبلغ خمسمائة ألف ريال يمني، وبسبب اختطاف ابن عمي لم تستطع عائلتي حتى السؤال عني.

وبعد ذلك قام أهلي بدفع مبلغ خمسمائة ألف ريال يمني لبعض الحوثيين، من أجل ألا يتم تحويلي إلى سجن آخر).

وقد أفرج عن (ع.ل.أ) فيما بعد.

(م. أ. م) 25 عاماً - محافظة الحديدة

يقول: (اختطفني الحوثيون من الشارع بتاريخ 20/12/2017 وقاموا بإخفائي قسراً في سجونهم ثمانية أشهر ونصف تقريباً ثم سمحوا لي بالاتصال بعائلتي، تنقلت بين عدة سجون وأماكن احتجاز، منها مبنى دار القرآن بالحديدة الذي استخدمته جماعة الحوثي لاحتجاز المدنيين فيه، ثم البحث الجنائي بالحديدة، ثم نقلوني إلى سجن حنيش بالحديدة، ثم اعادوني إلى البحث الجنائي بالحديدة -يطلق عليه الأمن الوقائي-، ثم قاموا بنقلي إلى صنعاء، وبعد شهرين من نقلي إلى صنعاء سمحوا لنا بالاتصال مرة أخرى، وبعده بعام سمحوا لي بالزيارة، لكن عائلتي لم تستطع زيارتي بسبب وضعها الاقتصادي السيئ فلا تستطيع توفير تكاليف مجيئها من الحديدة إلى صنعاء، تم التحقيق معي خمس مرات منها ثلاث مرات في سجن البحث الجنائي بالحديدة في عام 2017 و 2018 ومرتين في السجن المركزي بصنعاء في خلال العام 2019.

تم استدعائي من قبل المحققين الحوثيين في الساعة العاشرة مساءً، وطلب مني المحقق الحوثي الاعتراف بما لم أقم به، وهو كما قالوا رفع الإحداثيات والتواصل مع قيادات في المقاومة، لكني رفضت ذلك تماماً، فلن أعترف بما لم أفعله، فاستدعى المحقق أحد العناصر الامنية، وقال له اربطه في نافذة الغرفة معلقاً لأربع ساعات، بعدها بدأت أشعر ببرودة في جسمي، كأنه تجمد تماماً بسبب البرودة، وبعد ذلك رجع المحقق بعد التحقيق، وقال لي: اعترف، أو سأقوم بتحويلك إلى الإعدام، فرفضت أن أعترف، فقال المحقق ضعوه في زنزانة انفرادي فوضعني في الزنزانة ليلة ويوم، ثم بعد ذلك أعادوني إلى عنبر السجن، جلست يوماً فقط ليقوموا باستدعائي مرة ثانية إلى التحقيق، وقاموا بتقييد يدي، وعلقوني من يدي لأربع ساعات، وكل ذلك لإجباري على قول ما يملونه عليّ من تهم اتهموني بها منذ بداية اختطافي بالحديدة، كانت أوقات عصيبة فهم لم يكتفوا بالتحقيق والتعذيب في سجون الحديدة!).

2 - الضرب وسوء المعاملة

ولا تخلو حياة المختطفين داخل المعتقلات من إجراءات تعسفية تشمل غالبية المختطفين بمسمى العقوبة والتأديب

سجن الأمن السياسي بصنعاء

• في شهر إبريل من العام 2019 وفي سجن الأمن السياسي بصنعاء قامت إدارة السجن بإجراءات تعسفية، فقامت بتعذيب المختطفين وضربهم ضرباً شديداً، وتعرض اثنان من المختطفين للتحرش الجنسي، و"25" للتعرية أمام بعضهم البعض، وسحبت ملابسهم وفرشهم، وبطانياتهم ومستلزماتهم الشخصية وأدويتهم، ومنعت إدارة السجن إدخال الطعام ومياه الشرب والأدوية، ولم يسمح لهم بدخول دورة المياه إلا مرة واحدة، وتم حشرهم في زنازين ضيقة حتى أنهم لم يستطيعوا النوم إلا وهم جالسين أو يتناوبون

تقول زوجة المختطف (و.ت.ع): أخذوا جميع ملابسهم حتى الملابس الداخلية، وأخذوا عليهم الأدوية والفراش، ويعاملونهم معاملة قاسية بالكلمات البذيئة والضرب، ووضعوهم تحت المطر لساعات، ومنعوهم من التعرض للشمس.

وقالت زوجة المختطف (ع.ص.و): زوجي قال إنه متعب نفسياً، تعذيب وإهانات وجردوهم من ملابسهم، وأخذوا عليهم كل شيء حتى حذاءه قطعوه قطعة قطعة، ومنعوهم من العلاج.

ومن سوء المعاملة ما قالته زوجة المختطف (ع.ع.ب): .عندما مرض أحد المختطفين فطالب زملاؤه في الزنزانة بمعالجته، فقاموا بتقييدهم ثلاثة أيام من بينهم زوجي.

وبألم كبير تحكي أخت المختطف (و.ص.ح): تعرض أخي لأشد التعذيب، فقد قاموا بتعذيبه حتى أغمي عليه، وجردوه من ملابسه، وصادروا منه جميع ملابسه وبطانيته، وتم تجميع عدداً من المختطفين وتجريدهم من ملابسهم، نخجل من ذكر ذلك لكنها حقيقة مؤلمة التي حدثت داخل سجن الأمن السياسي بصنعاء.

• تعرض الصحفيون المختطفون (عبد الخالق عمران – توفيق المنصوري- الحارث حميد – أكرم الوليدي – هشام اليوسفي –هيثم الشهاب – حسن عناب – صلاح القاعدي – هشام طرموم – عصام بلغيث) لدى جماعة الحوثي لسوء المعاملة في سجن الأمن السياسي بصنعاء، حيث تعرضوا في مايو 2019م للضرب ومنع الزيارة عنهم، ووضعهم في زنازين انفرادية ومصادرة ملابسهم، واستمرار حرمانهم من الزيارة أكثر من شهرين.

تقول زوجة أحد هؤلاء الصحفيين: (صادر مدير سجن الأمن السياسي بصنعاء جميع ملابس الصحفيين، ولم يترك لهم حتى الملابس الداخلية، ووضع كل واحد منهم في زنزانة انفرادية مدة أسبوع، ورفض استلام المبالغ المالية التي كانت تصلهم من أسرهم، كما رفض إدخال الأدوية لهم، ومنعنا من زيارتهم دون توضيح أسباب ذلك).

وكانوا يتعرضون لمزيد من الضرب وسوء المعاملة إذا طالبت عائلاتهم بزيارتهم، كما قام بتهديد أهالي الصحفيين بأنهم إن لم يلتزموا الصمت سيقوم بإخفائهم ولن يرونهم بعد ذلك أبداً، واستمر منع الزيارة عن الصحفيين شهري مايو ويونيو من العام 2019م.

سجن بئر أحمد بعدن

في سجن بئر أحمد بمحافظة عدن وبتاريخ 2019/3/5 اقتحمت قوة كبيرة أمنية السجن في منتصف الليل، بسبب اعتراض المعتقلين على ضيق الزنازين،

وتقول (س.م) أم أحد المعتقلين: أخبرني ابني بعد السماح لنا بزيارتهم أنهم في تلك الليلة بدأوا بضرب المعتقلين بعنف، وأخذوا كل أشيائهم الشخصية وملابسهم، وإطلاق الرصاص الحي في الهواء، ووضعوا بعضهم في زنازين انفرادية لمدة أسبوع، وقاموا بحلق شعر رؤوسهم وحواجبهم، ومنعوا عنهم التعرض للشمس، ومنعوهم من الذهاب لدورة المياه، وقلصوا حصصهم من مياه الشرب فكانوا يعطونهم قنينة مياه واحدة في اليوم، ومنعوهم من مشاهدة التلفاز والحصول على الصحف، والتواصل مع العالم الخارجي.

وبعد أسبوع عادت القوة مرة أخرى تحت مبرر التفتيش عن الهواتف، فأخذوا "15" معتقل وكانوا يقومون بربط المعتقل حيث يمسكه أحدهم لينهال عليه عشرة من الأمنيين بالضرب الشديد والركل ومن شدة الضرب كسرت يد أحد المعتقلين وذهبوا به إلى عيادة السجن غيرالمجهزة ولا تتوفر فيها الأدوية ثم منعوا عنهم زيارة عائلاتهم لمدة ثلاثة أسابيع.

وعندما ذهبنا إلى السجن وطالبنا نحن الأمهات بحقنا وحق أبنائنا بالزيارة ولو لربع ساعة للاطمئنان عليهم قامت إدارة السجن بمماطلتنا، فاضطررنا للتقدم باتجاه السجن والمكان المخصص للزيارة، فخرج جنود بأربعة أطقم عسكرية ومدرعات، وقاموا باعتراضنا وأشهروا أسلحتهم علينا، وسحبوا بعض هواتفنا، وقاموا بالاعتداء علينا.

(م.ع.ق) 22 عاماً - محافظة تعز

في شهر نوفمبر من العام 2019 أعلن (م.ع.ق) وثلاثة من زملائه المختطفين المحتجزين في أحد سجون صنعاء الإضراب عن الطعام للمطالبة بالإفراج عنهم فتم نقله إلى سجن الصالح بتعز كعقاب له.

يحكي (ف.م.م) المفرج عنه من سجن مدينة الصالح:

جاء الحوثيون بالمختطف (م.ع.ق) من سجن في صنعاء إلى سجن الصالح حيث كنت محتجزاً فيه، وبعد عدة أيام جاء مشرف السجن الحوثي واستدعى (م.ع.ق)، ثم بعد خمس دقائق استدعوا زميلاً لنا آخر، وبعد عشرة دقائق أخرجونا جميعاً من الزنازين، وأتى المشرف الحوثي وقال أننا ننوي الإضراب عن الطعام، وأسمعنا مقطعاً صوتياً يتصل به مدير الأمن التابع لجماعة الحوثي ويطلب منه مشاهدة قناة تليفزيونية تتحدث عن إضراب المختطفين في سجن الصالح، وذلك لم يكن صحيحاً فلم يعلن أحد منا الإضراب عن الطعام، كما أن (م.ع.ق) بعد إنهائه الإضراب عن الطعام بصنعاء، والإتيان به إلى سجن الصالح لم يتحدث معنا عن

إضراب جديد، وقدمنا للمشرف الحوثي تعهداً بعدم الإضراب عن الطعام، فأعادونا إلى الزنازين، ماعدا (م.ع.ق) فقد أعادوه بعد ثلاث ساعات وهو في حالة سيئة للغاية، حيث عذبه الحوثيون تعذيباً شديداً، بعد أن ربطوا ساقيه بفخذيه بما يسمى عندهم "الشواية"، ورأينا الجراح على رجليه، أعادوه إلينا وهو لا يتكلم، ولم يأكل شيء ليلتها وكانت ليلة خميس، وزارته والدته في الصباح لكن الحوثيين منعوها من مشاهدته، فبقيت منتظرة رافضة العودة دون رؤيته حتى الظهيرة ليسمحوا لها بزيارته، فغطوا آثار التعذيب وسمحوا لها بزيارته وبوجود الأمنيين بجانبهم.

الحوثيون تعذيباً شديداً، بعد أن ربطوا ساقيه بفخذيه بما يسمى عندهم "الشواية"، ورأينا الجراح على رجليه، أعادوه إلينا وهو لا يتكلم، ولم يأكل شيء ليلتها وكانت ليلة خميس، وزارته والدته في الصباح لكن الحوثيين منعوها من مشاهدته، فبقيت منتظرة رافضة العودة دون رؤيته حتى الظهيرة ليسمحوا لها بزيارته، فغطوا آثار التعذيب وسمحوا لها بزيارته وبوجود الأمنيين بجانبهم.

3 - الحرمان من الرعاية الطبية

تبدي جهات الاختطاف والاعتقال المتمثلة بجماعة الحوثي والحكومة الشرعية عدم الاكتراث بحياة وسلامة المختطفين والمعتقلين لديها، كما أنها لا تلتزم بالقوانين الخاصة بتنظيم السجون.

- لم تقم جهات الاختطاف والاعتقال بواجبها في توفير الرعاية الطبية كما كفلها الدستور والقانون اليمني، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بل تركت المختطفين والمعتقلين يعانون من المرض، حيث لا تتوفر مستوصفات أو عيادات نهائياً في أماكن الاحتجاز غير الرسمية، وتتوفر بعض العيادات الطبية في بعض السجون الرسمية لكنها غير مجهزة بشكل كاف، وغير مؤهلة للطوارئ ومكافحة الأوبئة، كما لا يتوفر فيها أطباء، يعمل فيها شخص واحد ويغلب أن يكون مساعد طبيب أو ممرض، ويقوم بالتشخيص ويكتب الدواء دون صرفه، ولا تستطيع عائلات الضحايا الحصول على أي تقارير طبية لعرضها على أطباء استشاريين خارج السجون و الحصول على الاستشارة الطبية.

- كما لا يمكن لمساعد الطبيب أو الممرض الموجود في عيادة السجن توجيه طلب بالإفراج الطبي للحالات الحرجة كما ينص القانون.

- ومن الأمراض التي يعاني منها المختطفون والمعتقلون الأمراض المزمنة مثل مرض القلب، الضغط، السكر، التهابات الكلى، أمراض الكبد وانزلاق العمود، وأيضاً الأمراض المتفشية كالجرب والتقرحات الجلدية.

- وترفض إدارات السجون وأماكن الاحتجاز اسعاف المختطفين والمعتقلين الذين تحتجزهم أو نقلهم إلى المستشفيات، أو عرضهم على أطباء متخصصين إلا بعد تدهور صحتهم بشكل كبير.

(خ.أ.ح) 28 عاماً - محافظة تعز

يحكي أحد المفرج عنهم قصة زميله المختطف فيقول: (جيء بالمختطف (خ.أ.ح) إلى السجن الذي كنت محتجزاً فيه، وكان في وضع مزري حيث كانت بطنه مثقوبة بسبب الطلق الناري الذي أصابه عندما قام الحوثيون باختطافه، ولم يحصل على أي رعاية طبية، فتورم بطنه وتعفنت جروحه ونادراً ما كانت تسمح إدارة السجن لأحد زملائنا الذي كانت لديه بعض الخبرة في المجال الصحي ليقوم بتنظيف هذه الجروح المتعفنة، وكانت الأدوية التي يحتاجها كثيرة وغالية الثمن لا تستطيع والدته توفيرها له فهي تعيش وضعاً اقتصادياً صعباً، فقد كان هو عائلها الوحيد، وكان يمضي معظم الليالي يتلوى من الألم ويصيح حتى يملأ السجن صراخاً دون أن تقوم إدارة السجن بإسعافه، بل أنها إذا أخرجته فليس لإسعافه بل لتعليقه في الشباك الحديدية عقوبة له على إزعاجه لهم بصراخه -على حد قولهم-، وفي ليلة من الليالي اشتد به الألم، فنادى زملاؤه على حراس السجن ليسعفوه، فرد عليهم الحراس: "هذا كلب من الكلاب، اتركوه يموت"، وفعلاً تركوه يصيح حتى أصبح الصباح، ولم يخفف عنه إلا بعض المهدئات أعطاها له أحد زملائنا، وكنا نجمع له من أموالنا قيمة بعض أدويته باهظة الثمن، وحاول بعض الأهالي المساعدة بشراء بعض الأدوية ومحاولة إدخالها أثناء زيارتهم لنا ولكن إدارة السجن كانت تعرقل ذلك كثيراً.

وفي إحدى ليالي مرضه الشديدة طلبنا من إدارة السجن توفير دوائه فرفضت فعرضنا عليهم أن ندفع قيمة دوائه ومبلغاً إضافياً لمن سيذهب لشرائه فرفضوا ذلك إلا بعد مفاوضات طويلة وهو بين أيدينا وأيديهم يتوجع دون رحمة منهم، وقام الحوثيون بنقله إلى سجن آخر وترفض إدارة السجن الأخير عرضه على طبيب كما ترفض توفير أدويته).

وقد حاولت جهات عديدة ووساطات محلية خلال العام 2019 الضغط لإطلاق سراحه، مراعاة لوضعة الصحي المتدهور ولكن جماعة الحوثي رفضت التجاوب معها وإطلاق سراحه.

(ز. ع. ح) طالب - محافظة تعز

اختطف بتاريخ 25/11/2016 وتم احتجازه بمدينة ذمار في سجن كلية المجتمع، يقول: كنت في عنبر عدد المحتجزين فيه "180" مختطف في شهر مارس 2019 وأصيب "11" مختطفاً من بينهم بالسل الرئوي كنتُ أحدهم، توفي أحدنا واسمه هلال الجرف، كانت وفاته في وقت المغرب، وتركته إدارة السجن بيننا إلى الساعة العاشرة مساءً.

شعرنا بالخوف الشديد، وطالبناهم بعلاجنا حتى لا يصبح مصيرنا كمصير صديقنا، وأظهروا لنا استجابة، فأعطونا أولاً أمراً بالإفراج عنا، قائلين: "سوف نعالجكم ثم نفرج عنكم"، وقاموا بنقلنا إلى مستشفى في صنعاء، وكل ما فعلوه أنهم أعطونا حبوباً مهدئة، قلنا لهم: نحن مرضى نريد أن تُجرى لنا فحوصات، وتُعطى لنا أدوية مناسبة، قالوا ليس بكم أي شيء! وتركونا لمدة عشرة أيام دون علاج، ثم أعادونا إلى سجن كلية المجتمع في ذمار.

وفي ذمار أخبرنا زملاؤنا، أن لجنة زارت السجن للاطلاع على وضع المختطفين أثناء تواجدنا في صنعاء.

كنا إذا اشتدت أوجاع أحدنا، وطرقنا باب زنزانتنا ليأتينا الأمنيين، ونقول لهم صديقنا مريض، يردون: "يستعجل ويموت فالمقابر متوفرة وتنتظره".

وعندما أصيب أحد المختطفين بالكوليرا، بدأنا بالصياح، قائلين لهم: هناك شخص مريض بالكوليرا، فأعطوه حبوب لونها أصفر ولا نعلم ماهي، لكنها تهدئ الألم لمدة قصيرة، ثم يعود الألم مرة أخرى، وعندما ناديناهم مرة أخرى ليسعفوه، قاموا بالصياح علينا وشتمنا، وقالوا: (خلوا سلمان يجيب لكم علاج).

رابعاً:

الاعتـداء على الحق في التواصـل بالعالم الخارجي

لقد ارتأت رابطة أمهات المختطفين أن تفرد بنداً خاصاً توضح فيه الانتهاكات المتعلقة بالحق في التواصل مع العالم الخارجي، ونقدم فيه بشكل خاص توصيفاً يشمل الأعوام من 2016م، إلى 2019م، وتتلقى فيه الرابطة البلاغات يومياً من أعضائها وأهالي الضحايا، وتُجرى عنه اللقاءات وتقوم بالمراسلات للعديد من الجهات المعنية والمهتمة.

المنع من الزيارات

من حق المختطفين والمعتقلين أن يبقوا على اتصال بالعالم الخارجي وخاصة بأسرهم ومحاميهم، وأن يُتاح لهم الاتصال بجهة ذات سلطة قضائية، إذ تنص المادة (30) من قانون الإجراءات الجزائية: تمنح المسجونين إضافة إلى الحقوق الممنوحة لهم في هذا القانون التسهيلات التالية: (مقابلة أسرته وذويه وأصدقائه، استلام المراسلات والرد عليها، استلام التحويلات المادية وإعادة تحويلها).

وأكدت الاتفاقية الدولية لحماية جميع الناس من الاختفاء القسري على: ضمان حصول كل شخص يُحرم من حريته على إذن للاتصال بأسرته أو محاميه أو أي شخص آخر يختاره وتلقي زيارتهم.

وتنص القاعدة 58 من قواعد مانديلا (يسمح للسجناء في ظل الرقابة الضرورية بالاتصال بأسرتهم وأصدقائهم على فترات منتظمة على النحو التالي:

أ) بالمراسلة كتابة وحيثما يكون متاحا باستخدام وسائل الاتصال والوسائل الإلكترونية والرقمية وغيرها.

ب) باستقبال الزيارات.

- تمنع جهات الانتهاك المتمثلة جماعة الحوثي والتشكيلات العسكرية بعدن والحكومة الشرعية أهالي المختطفين والمعتقلين من زيارتهم بشكل كامل في عدد من السجون وأماكن الاحتجاز دون تبرير واضح.

- كما أن إدارة السجون التي تسمح بالزيارات بشكل دوري تمنع الزيارة عن المختطف كإجراء عقابي له أو لأسرته وقد يمتد هذا المنع لعدة أشهر.
- في حين تنتهج بعض إدارات السجون سياسة منع الزيارات بشكل كامل والاكتفاء بالسماح بالاتصال الهاتفي على فترات متباعدة.

(خ.أ.ع) 39 عاماً - أمانة العاصمة

اختطفه مسلحون من جماعة الحوثي في 3/10/2016 وقاموا باقتياده إلى الأمن السياسي بصنعاء وظل محتجزاً فيه حتى نوفمبر 2018 ثم أُخفي في سجن سري ومُنعت أسرته من زيارته ولم يُسمح له إلا باتصالات هاتفية في كل شهرين أو ثلاثة أشهر مرة واحدة ولعدة دقائق فقط.

ابنة المختطف (ن.ز.ح) تحكي

(عندما خرج أبي إلى مكان الزيارة في السجن جاء أحد العناصر الأمنية فهمس في أذنه فلم يرد عليه لانشغاله بإلقاء السلام على أسرته، ومحاولة الاطمئنان علينا، فقام مدير السجن من خلفنا والضرب بقوة على الشباك الحديدي وقام بالصراخ على والدي قائلاً لماذا لا ترد، وأمر العناصر الأمنية بسحبه أمامنا وعندما اعترضنا على هذا التصرف رد علينا مدير السجن: سنمنعكم من الزيارة ثلاثة أشهر قادمة).

الزيارات والانتهاكات المتعلقة بها:

المكان المخصص للزيارة

يفصل بين المختطف وعائلته الزائرة مسافة تتراوح بين المتر والمترين، وشباك حديدية من الجهتين ولذلك لا يساعد على رؤيتهم وسماعهم لبعضهم البعض، ويزيد الأمر سوءاً الازدحام الشديد.

تحكي (ن.م.ع):

(أتكلم من شباك وراء شباك لا أسمع زوجي ماذا يقول ولا يسمعنا، وإذا أراد أولاده السلام على أبيهم، يرفض مدير السجن، وإذا سمح لنا فإن زوجي يأتي إلينا، ولثواني فقط يسلم على صغاره، وعندما جاءت والدته من القرية لزيارته، والسلام عليه طلبت من مدير السجن السلام على ابنها، وقالت: لم ألتق بإبني منذ عام وأتمنى أن أسلم عليه، وأحتضنه إلى صدري وقلبي، فرد عليها سأمنع الزيارة عليك تماما، فخرجت وهي تبكي خوفاً من حرمانها من زيارة ابنها).

وتقتصر الزيارة على الأقارب من الدرجة الأولى، ويمنع الأصدقاء من زيارة المختطفين، وتتعقد الإجراءات عندما يطلب مسؤولو الزيارات إبراز الوثائق الخاصة بالأطفال.

زوجة المختطف (و.ق.أ) تقول:

(معاملتهم لنا سيئة جدا عند التسجيل للزيارة يطلبون منا عقد الزواج، ولا يسمحوا لأطفالنا بالدخول إلا بإبراز بطاقة مدرسية).

مدة الزيارة

كما أنه أثناء الزيارة تتواجد بعض العناصر الأمنية بجانب المختطف فلا يستطيع التحدث مع زائريه بشكل آمن، وتختلف مدة الزيارة من سجن لآخر ففي سجون الأمن السياسي لا تتعدى مدة الزيارة 10 دقائق، وفي حالات يتم سحب المختطف وإنهاء الزيارة بعد دقيقة واحدة.

تقول (س.ن.ع):

(عندما ذهبنا لزيارة أخي حددت إدارة السجن لنا يوم الزيارة وكالعادة لا تتحدد ساعة معينة فنضطر للذهاب باكراً حتى نحصل على فرصة الزيارة مع حضور المسؤولين عن ذلك حسب أمزجتهم، وتم التفتيش المشدد، دخلنا مكان الزيارة وبمجرد ظهور أخي أمامنا في الشباك من الجهة المقابلة، جاء أحد الأمنيين وقام بسحبه ونحن لم نتحدث معه سلمنا عليه فقط، فقلنا لماذا نحن لم نتحدث معه، وعندما حاول أخي المضي بحديثه معنا هدده الأمني بأنه سيعاقبه داخل الزنزانة، فقام والدي بالاعتراض وأشتكى لمدير السجن الذي رد عليه أنه يثق بموظفيه ورفض التعامل مع الشكوى).

إلغاء مواعيد الزيارات:

في كثير من الأحيان تعطي إدارة السجن مواعيد للعائلات لزيارة أبنائهم المختطفين، فتقوم العائلات بالاستعداد وشراء الاحتياجات المسموح بإدخالها للمختطف من طعام أو شراب أو أدوية، وعندما تذهب العائلة للزيارة، وعند باب السجن تتفاجأ بإلغاء الزيارة، وبعد الانتظار لساعات طويلة تصل مدة الانتظار في غالب الأحيان إلى خمس ساعات.

تقول (و.س.ع):

اتصل أخي من الهاتف الأرضي للسجن قبل العيد بترتيب من إدارة السجن، وطلب منا زيارته في اليوم التالي؛ لأنها ستكون آخر زيارة مسموح بها قبل إجازة العيد، فذهبنا في الموعد وأخذنا معنا طعام وكعك وحلويات العيد، وعندما وصلنا إلى بوابة السجن تم منعنا، وطلبوا منا التواصل مع مدير السجن، فتواصلنا معه لم يكن يرد، وقال الحراس حينها أنه ليس لنا زيارة اليوم، وأننا نكذب أن أخي اتصل بنا من مكتب إدارة السجن، وحصلت مشادة كلامية بيننا وبين الحراس، حتى خرج عسكري من الداخل، وقال الزيارة ممنوعة، وسندخل الطعام فقط، وعندما علم أخي بما حصل تحدث إلى إدارة السجن، لماذا سمحتم لي بالاتصال ثم منعتم عني الزيارة بعد أن أتت عائلتي ووالديّ مريضين، وقد أرهقهم ذلك، فلماذا هذا الوجع والقهر، لكنه لم يجد منهم رداً واضحاً.

وتقول (إ.ع.م):

(أكثر ما يؤلمنا عندما نذهب للزيارة، بعد أن نتلقى اتصالاً من إدارة السجن تبلغنا بموعد الزيارة، فنذهب إلى الزيارة بعد شراء الاحتياجات المسموح بإدخالها لأخي، وعند وصولنا ننتظر بالساعات حتى غروب الشمس وهم يوعدونا بأنه قريباً سيصل، حيث أن أخي محتجز في سجن الأمن السياسي بمنطقة شملان، ويتم نقله إلى سجن الأمن السياسي في منطقة حدة وبعد كل هذا الانتظار، نعود بدون أن نلقاه).

وتحكي (م.ع.ع) زوجة أحد المختطفين حكاية طفلتها

(وتقول: اختطفوا زوجي وأخفوه أربعة أشهر وقد كان عمر ابنتي سبع سنوات وكانت متعلقة بأبيها بشكل كبير ولم تتحمل فكرة إخفائه عنها وكانت تردد وهي تبكي - بابا عايش ما مات -، وفي أول زيارة رأته من الشباك وكانت تصرخ وتبكي - بابا أريد أن أدخل إليك بابا أريد أن أقبل بابا - لكنهم منعونا أن ندخلها من نافذة صغيرة موجودة في شباك السجن تستخدم لإدخال الطعام، وكانت تمد يديها وتحاول تقبيل يد والدها وتبكي بشدة، وعندما عدنا إلى البيت، من شدة بكائها و حزنها لازمت الفراش مريضة لمدة أسبوع، وامتنعت عن الطعام والشراب واضطررنا إلى ضرب الحقن المغذية لها في تلك الفترة).

زوجة المختطف (هـ.م.أ)

قالت: عندما ذهبنا لزيارة زوجي ومعنا والده، وهو رجل مسن ومريض، فمنعتنا إدارة السجن من الدخول إلى مكان الزيارة، وحرموا الأب المسن من رؤية ابنه! وعندما عدنا إلى البيت أشتد به المرض وأصيب بالزهايمر، ولم يعد يتذكر أحد، ولم يستطع بعد ذلك الذهاب لزيارة ابنه معنا بسبب وضعه الصحي، حتى توفي في الـ 31 من ديسمبر 2019.

(س.أ.ق) قالت:

(في يوم تخرجي من دراستي طلبنا زيارة خاصة لأبي إلى السجن لنحتفل معه ونجعله يشاركنا فرحتنا، ووافقت إدارة السجن، فذهبنا وقد أحضرنا معنا كيكة "جاتو"، وكان أبي بانتظار هذا اللقاء، وعندما وصلنا إلى بوابة السجن منعنا المدير من الزيارة وقام بإهانتنا بكلام سيء، ولم يكتف بذلك، بل عاقب والدي بحرمانه من التعرض للشمس، ووضعوه في البدروم - وهو طابق تحت الأرض في سجن الأمن السياسي - مدة خمس ساعات، كما حرمنا من زيارته الأسبوعية، وعندما أعادوا لنا الزيارة رفضوا السماح لأختي الصغرى بالسلام على أبي فخاطبت أختي مدير السجن قائلة: يا فندم لو سمحت أسمح لي أسلم على أبي واحضنه فأنا مشتاقة له، فرد عليها بقوله : سوف أجعلك تبكين على أبيك وتبحثي عنه في كل سجن، فانفجرت باكية بصوت عال، ومازلنا حتى يومنا هذا محرومين من السلام على أبي).

مخالفة بذلك قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء إذ تنص القاعدة 43/3 (لا يجوز أن تتضمن الجزاءات التأديبية أو تدابير التقييد منع السجناء من الاتصال بأسرهم ولا يجوز تقييد سبل الاتصال الأسري إلا لفترة محدودة وفي أضيق حدود لازمة لحفظ الأمن والنظام)

(ن.و.أ) تقول:

(مرضت والدة زوجي مرضاً شديداً وخشيت عليها أن تصاب بجلطة ثانية، فقررت العمل على استخراج تصريح بزيارة خاصة لها، الزيارة الخاصة عبارة عن لقاء المختطف بأسرته في مكتب ضيق تحت رقابة عناصر أمنية، وفي هذه الزيارة يسمح له بالسلام على أسرته، ولا تتجاوز الـ 10 دقائق لكي تلتقي بولدها ويهدأ قلبها، فوافقوا، وعندما وصلنا منعها مدير السجن من الزيارة الخاصة، ودخلت في الزيارة العامة، وهي مزدحمة ولا نستطع الكلام معه لا يسمعنا ولا نسمعه وكل ما سمح لها به هو مصافحته باليد من فتحة الشباك، فازداد ألمها كثيراً وعند عودتنا إلى البيت ازداد مرضها وحزنها).

العبث بالطعام

تقول زوجة المختطف (ع.ع.م) في الأمن السياسي بصنعاء:

(كانت أول زيارة سمحوا لنا بها فأعددتُ أصنافاً من الطعام وقمت بتغليفها بشكل أنيق ومرتب أردت من خلاله إيصال رسالة لزوجي أننا على ما يرام وألا يقلق علينا في غيابه.

وصلت إلى حاجز التفتيش وهالني طريقتهم في تفتيش الطعام والعبث به وطلبوا مني فصل عظام الدجاج عن لحمه ورميه، وكلي استغراب من إدخال أيديهم في الطعام والعبث به بهذه الطريقة ولم أكن أعلم أن هذه فقط هي المحطة الأولى للتفتيش وأن التفتيش يمر بثلاث مراحل ولا يصل إلى المختطف إلا وهو غير صالح للاستهلاك الآدمي).

طريقة التعامل مع المختطف أثناء الزيارات

يتعرض المختطفون للمضايقات ويبدو ذلك في وجوههم وطريقة إحضارهم لمكان الزيارة حيث تقوم العناصر الأمنية بجرهم بشكل مهين إلى مكان الزيارة.

يقول (م.ف.ج):

(كنت محتجزاً في سجن هبرة الاحتياطي وجاءت أسرتي لزيارتي للمرة الأولى، فأخذني هـ.س أحد العناصر الأمنية في السجن وكان يجرني من شعري من الدور الثالث إلى مكان الزيارة ويهددني بقوله: إذا تحدثت عن أي شيء – يقصد ما تعرضت له داخل السجن من تعذيب – فسيكون حسابك مضاعفاً الليلة، ثم التقيت بأهلي بحضور اثنين من العناصر الأمنية الحوثية لضمان عدم حديثي عن التعذيب الذي تعرضت له ويتعرض له زملائي).

فيما نجد أن القاعدة 47/1 من قواعد مانديلا تنص على (يحظر استخدام السلاسل والأصفاد وأدوات التقييد الأخرى التي تكون بطبيعتها مهينة أو مؤلمة)

وفي القاعدة 43/ 2 (لا يجوز أبدا أن تستخدم أدوات تقييد الحرية كعقوبة تأديبية)

- يأتي بعض المختطفين إلى مكان الزيارة مقيدين بالسلاسل، ومعصوبي العينين مما يسبب خوفاً لدى أسرهم وخصوصاً الأطفال.

تقول (س.أ)

(عندما ذهبت لزيارة ابني سمعت صلصلة السلاسل ورأيت ابني يتحرك بصعوبة بالغة فسألته: هل أنت مقيد الرجلين؟ فأشار بالإيجاب فشعرت أن قلبي يكاد ينخلع من مكانه، كيف له أن يعيش محبوساً في زنزانة ومقيد الرجلين).

خامساً:

الاعتداء على الحق

في محاكمة عادلة

المحاكمة المنصفة والعادلة وشروطها:

المحاكمة العادلة حق من الحقوق الأساسية للإنسان وقد وضع المجتمع الدولي مجموعة بالغة التنوع من المعايير لضمان المحاكمة المنصفة والعادلة وهي تهدف إلى حماية حقوق الأفراد منذ لحظة القبض عليهم وأثناء فترة احتجازهم وقبل تقديمهم إلى المحاكمة وعند محاكمتهم وحتى آخر مراحل الاستئناف والنقض.

لقد جاء الميثاق الدولي ونصوص الدستور اليمني وأحكام القوانين الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان والذي تضمنت في طياتها مبادئ واسس تتعلق باحترام الفرد ومبادئ العدالة والتي مهدت لبدء نظام تحقيق المحاكمة المنصفة والعادلة وجاءت بنصوص ومعايير نتطرق إليها كما يلي:

1) مبدأ الحق في افتراض البراءة:

(الأصل في الإنسان البراءة) حيث نصت المادة (11) فقرة (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على: (كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريء إلى أن يثبت ارتكابه لها قانوناً في محاكمة علنية وفرت له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه وهذا الحق منصوص عليه في المادة (36) من مجموعة المبادئ وفي المادة (14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويجب أن يكون مبدأ افتراض البراءة سارياً منذ لحظة إلقاء القبض على الشخص حتى يتم تأكيد الإدانة في مرحلة المحاكمة النهائية وهكذا فإن عبء إثبات التهمة يقع على عاتق الادعاء العام، وجاء في تعليق اللجنة المعنية بحقوق الإنسان معنى افتراض البراءة أي أن عبء إثبات التهمة يقع على كاهل الادعاء وأن الشك يفسر لصالح المتهم.

ولا يمكن افتراض أن المتهم مذنب حتى يتم اثبات التهمة بما لا يدع مجالاً لأي درجة معقولة من الشك وهذا المبدأ أكده الدستور اليمني في المادة (46) منه (كل متهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات) كما أكدته المادة (4) من قانون الإجراءات الجزائية.

2) مبدأ الحق في المساواة أمام القانون:

هذا الحق من ضمانات المحاكمة العادلة تنص المادة (14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن الناس سواء أمام القضاء ومعنى ذلك اتاحة الفرصة لكل شخص بعيداً عن أي لون من ألوان التميز وعلى قدر المساواة مع غيره في اللجوء إلى القضاء، وأن تتاح ضمانات المحاكمة العادلة على قدم المساواة للجميع، وهذا المبدأ منصوص عليه في المادة (5) من قانون الإجراءات الجزائية والمادة (26) من قانون المرافعات المدني.

3) مبدأ الحق في المثول أمام محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة نشأت وفقاً للقانون:

تنص المادة (14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن إجراءات التقاضي في أي قضية جنائية يجب أن توكل إلى محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة أنشئت بحكم القانون، وهذا المبدأ أكدته أحكام المادة (147) من الدستور اليمني والمادة (1) من قانون السلطة القضائية.

4) مبدأ الحق في عدم التعرض للتعذيب المادي والنفسي:

يحظر القانون الدولي في جميع الظروف تعريض أي شخص للتعذيب أكدت ذلك نص المادة (5) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

(لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية أو المهينة)

كما توجد نصوص مماثلة في المعاهدات الدولية بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب والمادة (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وقد أكد المشرع اليمني هذا المبدأ في الفقرة (ب) من المادة (47) من الدستور والمادة (6) من قانون الإجراءات الجزائية.

5) مبدأ عدم جواز الاستدلال بالاعتراف المنتزع تحت وطأة التعذيب المادي والنفسي:

تنص المادة (15) من اتفاقية مناهضة التعذيب على أنه: (تضمن كل دولة طرف عدم الاستشهاد بأية أقوال تثبت أنه تم الادلاء بها نتيجة التعذيب كدليل في أية إجراءات

إلا إذا كان ذلك ضد شخص متهم بارتكاب التعذيب كدليل على الإدلاء بهذه الأقوال) وبالمثل جاءت المادة (12) من نفس الاتفاقية تنص على: (إذا ثبت أن الإدلاء ببيان ما كان نتيجة التعذيب أو غيره من ظروف المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة فلا يجوز اتخاذ ذلك البيان ضد الشخص المعني، أو ضد أي شخص آخر في آية دعوى).

فيما جاءت المادة (14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مؤكدة على وجوب رفض ارغام المتهم على الاعتراف.

وهذا المبدأ أكده القانون اليمني في نص المادة (322) من قانون الإجراءات الجزائية.

6) مبدأ الحق في سرعة إجراء المحاكمة العادلة:

نصت المادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على: (كل مقبوض عليه أو محتجز في تهمه جنائية يجب أن يحال سريعاً إلى أحد الموظفين المخولين قانوناً بمباشرة وظائف قضائية ويكون من حقه خلال مدة معقولة الاحالة إلى المحكمة أو الافراج عنه)، وهو ما أكدته المادة (14) من نفس العهد حيث نصت على: (يحاكم دون تأخير لا مبرر له) وهذا المبدأ أكده المشرع اليمني في الفقرة (ج) من المادة (47) من الدستور.

7) مبدأ علانية المحاكمة:

كفلت المادة (14) الفقرة (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ذلك باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر المحاكمة المنصفة والعادلة، والقاعدة أن تكون المحاكمة شفوية وعلانية مع ذكر معلومات عن المحاكمة ووقتها ومكانها وحضور الجمهور والأجهزة الإعلامية إلا ما يشكل خطراً أو إضراراً بالمصالح الشخصية أو مصالح الدولة، وهذا المبدأ منصوص عليه أيضاً في المادة (263) الفقرة (1) من قانون الإجراءات الجزائية.

8) مبدأ الاتصال بالأسرة والحق في توكيل محام وتوفير الرعاية الطبية أثناء الاحتجاز والمحاكمة:

لكل شخص الحق في توكيل محام ينوب عنه يصون مصالحه لما يتمكن منه من حيث الاطلاع

على خبايا القانون وإمكانياته وبما يحقق ويخدم مصالح موكله وهذا المبدأ أكده الدستور اليمني في المادة (48) والمادة (9) من قانون الإجراءات الجزائية.

9) الحق في إتاحة ما يكفي من الوقت والتسهيلات للدفاع:

من حق كل متهم أن يتاح له من الوقت والتسهيلات ما يكفي لإعداد دفاعه بنفسه والاتصال بمحامي يختاره بنفسه.

كما نص المبدأ (7) من المبادئ الأساسية المتعلقة بدور المحامين على أنه يحق للمحتجزين الاستعانة بمحام فوراً وبأية حال خلال مهلة لا تزيد عن (18) ساعة من وقت القبض عليهم أو احتجازهم، كما أن من حق كل محتجز أن يتشاور مع محاميه دون أن يكون ذلك على مسمع من أحد، ويمتد هذا الحق طول إجراءات المحاكمة، إضافة إلى كل ذلك توجد معايير أخرى كحق المتهم في ابلاغ أسرته وذويه ومحاميه، والحق في إبلاغه بسبب إلقاء القبض عليه، والسرعة في اتخاذ الإجراءات لتحقيق العدالة وتقديم كافة التسهيلات كاستدعاء الشهود وتطبيق القانون الأصلح له وعدم رجعيته والشفافية في اعلان الأحكام وتطبيقها وغيرها من الضمانات التي من شأنها أن تكفل حقوق المتهم.

ولا يمكن وصف أي محاكمة بأنها منصفة وعادلة إلا إذا توفر فيها شرطان على الأقل:

الشرط الأول: أن تسترشد إجراءات المحاكمة كلها من بدايتها إلى نهايتها بمواثيق ومعايير المحاكمة العادلة التي وضعها المجتمع الدولي المشار إليها آنفاً وأن تكون وفقاً للإجراءات المرسومة في نصوص الدستور اليمني ونصوص قانون الإجراءات الجزائية والقوانين المحلية ذات العلاقة.

الشرط الثاني: أن تقوم سلطة قضائية مستقلة ومحايدة بتنفيذ وتطبيق هذه المواثيق أنشئت بموجب القانون.

وعدم الالتزام بتلك المعايير يعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان وهو ما يشكل قلقاً كبيراً للمجتمع الدولي والمحلي والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان الدولية والمحلية لأنها تمثل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في حد ذاتها ولأنها تساهم في وقوع شتى ضروب الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان.

- وبإسقاط تلك المعايير على قضايا المختطفين لدى جماعة الحوثي في صنعاء يجد المطلع أن تلك المعايير تم انتهاكها انتهاكاً صارخاً ابتداءً بإجراءات القبض وما تلاها من إخفاء قسري وحتى تقديمهم للمحاكمة وإصدار الأحكام الهزلية التي جل ما ينطبق عليها أنها قرارات سياسية بامتياز وهو ما يعني انعدام معايير مبادئ المحاكمة المنصفة والعادلة في قضايا المختطفين والمختطفين لدى جماعة الحوثي أو القضاء التابع لها الذي لا يتمتع بالاستقلالية ولا بالحياد.

المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بالأمانة:

تُعدّ هذه المحكمة (محكمة استثنائية) وهي في الحقيقة محكمة أمن الدولة، تم إنشائها بصورة استثنائية بالمخالفة لأحكام الدستور اليمني . وخاصة المادة (148) منه التي نصت على عدم جواز إنشاء محاكم استثنائية بأي حال من الأحوال وكذلك نص المادة (8) من قانون السلطة القضائية التي أكدت أيضاً أنه لا يجوز إنشاء محاكم استثنائية.

فضلاً عن أن ولاية هذه المحكمة منعدمة ومنتهية بموجب قرار مجلس القضاء الأعلى الصادر بتاريخ 20/4/2018 الذي قضى بإنهاء مهام واختصاص هذه المحكمة في أمانة العاصمة ونقل مهامها واختصاصها إلى المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة بمحافظة مأرب.

نماذج لبعض قضايا المختطفين المنتهك فيها المعايير الدولية والقوانين المحلية للمحاكمة العادلة والمنصفة:

1. قضية الـ 36 ـ نصر محمد محمد السلامي وآخرون:

مع كبر حجم ملفات هذه القضية وكثرة عدد المتهمين فيها قامت النيابة الجزائية المتخصصة بالأمانة بعد إحالة الأوليات إليها من جهاز الأمن السياسي بالتحقيق بالصورة المعيبة في فترة وجيزة خلال أربعة أيام فقط حيث بدأت بالتحقيق في القضية بتاريخ 27/3/2017 وإحالتها إلى المحكمة الجزائية المتخصصة بتاريخ 1/4/2017 وبعد فترة إخفاء واعتقال تراوح ما بين السنة والنصف والسنتين لبعضهم خارج نطاق القانون انتهكت أبسط حقوقهم الدستورية والقانونية والمعايير الدولية في المحاكمة العادلة والمنصفة، نشير هنا لبعض من تلك الانتهاكات منها:

- التشهير بهم في وسائل الإعلام . المرئية والمسموعة والمقروءة . ونعتهم بالجناة المجرمين قبل وأثناء إجراءات المحاكمة بعلم وموافقة المحكمة رغم طلب محامو المختطفين إيقاف ذلك النشر، إلا أن المحكمة لم تستجب وهو ما يعد انتهاكاً لمبدأ . أصل البراءة .

- الإخلال بمبدأ المساواة في حق التقاضي بعدم منح المختطفين ومحاموهم الفرصة المماثلة التي أعطته للادعاء العام (النيابة العامة).

- عدم حيادية واستقلالية المحكمة وانحيازها إلى الادعاء العام.

- شرعنة الانتهاكات التي تمت من قبل مأموري الضبط (جهاز الأمن السياسي) واعتماد المحكمة على أقوال انتزعت من المختطفين اثناء فترة إخفائهم القسري.

- رفض المحكمة وتجاهلها إثبات ما دفع به المختطفين ومحاموهم من فريق الدفاع بتعرض المختطفين للتعذيب وثبت ذلك بالآثار التي في أجساد البعض منهم وتم اثباتها في محاضر تحقيقات النيابة.

- قيام الحكم وابتنائه على أقوال منتزعة تحت وطأة التعذيب وعلى أدلة غير جائزة قانوناً.

- عدم تمكين المختطفين من الجلوس مع محاميهم وانفرادهم بهم وفقاً للقانون.

- تغاضي المحكمة عن شكاوى المختطفين بشأن توفير الرعاية الصحية لهم.

- تجاهل المحكمة لشكاوى المختطفين بتعرضهم للإهانة والتعذيب أثناء المحاكمة بعد كل جلسة تعقد أمام المحكمة وتجاهل كل ذلك عن عمد.

-منع فريق الدفاع من بعض الملفات والأوراق الهامة المتعلقة بالقضية وحجبها عنهم.

-عدم تمكين فريق الدفاع الفرصة الكافية لعرض دفوعهم من أوجه دفاع ودفوع وردود وملاحظات على ما قدم من الادعاء العام.. وعلى سبيل المثال . حرمان الدفاع من الفرصة الكافية للرد على ما أسمي تقارير فنية وبعد إصرار فريق الدفاع اعطتهم ساعة واحدة للرد على التقارير الفنية المصطنعة مؤخراً من مأموري الضبط والمقدمة من النيابة العامة.

-إخفاء بعض المختطفين أثناء المحاكمة على خلفية ما طرحه من شكوى أمام المحكمة بتعرضه للتعذيب والاهانات المتكررة.. على سبيل المثال: د. يوسف البواب تم اخفاءه بعد إحدى الجلسات ما يقارب الشهرين وعدم إحضاره جلسات المحاكمة ومنع أهله وأسرته من زيارته خلال تلك المدة.

- عدم احضار ما أسمته النيابة في قائمة الأدلة تلفونات وأجهزة لابتوب وكمبيوترات لاستعراض ما بداخلها أمام المحكمة فضلاً عن مواجهتهم بما بداخلها . وهو ما يعد إخلالاً بمبدأ المواجهة ومبدأ حق الدفاع.

- استعانة المحكمة بشخص مجهول أصبغت عليه صفة الخبير في المتفجرات رغم اعتراض محامو الدفاع على ذلك الاجراء . وأتضح فيما بعد أن ذلك الشخص ضابط في الأمن السياسي أحد المنتهكين لحقوق المختطفين.

-عدم استجابة المحكمة لطلبات المختطفين المتكررة بنقلهم من سجن الأمن السياسي الذي لا يعد منشأة عقابية . إلى إصلاحية السجن المركزي بالعاصمة صنعاء رغم خروج القضية من سلطة الأمن السياسي إلى السلطة القضائية.

- انتهاك الحق في المرافعة الشفوية لفريق الدفاع في معظم جلسات المحاكمة وعدم منح الدفاع الفرصة الكافية للترافع مشافهة أثناء جلسات المحاكمة.

بعض الانتهاكات في تعامل المحكمة مع فريق الدفاع عن المختطفين في قضية الـ 36 كما أفاد محامو الدفاع: .

- عدم استجابة المحكمة للطلبات القانونية المقدمة من فريق الدفاع . منها على سبيل المثال: الطلب المتعلق بنقل المختطفين من سجن الأمن السياسي إلى إصلاحية السجن المركزي المتكرر في معظم الجلسات وخاصة عند تكرار شكاوى المختطفين بتعرضهم للتعذيب أثناء المحاكمة، وكذلك عدم الاستجابة لطلبهم بتمكينهم بنسخة من بقية الملفات المتعلقة بقضية المختطفين الـ 36.

- تجاهل وإهمال المحكمة لما يتعرض له فريق الدفاع من تهديدات داخل قاعة جلسات المحكمة من بعض الأمنيين وأشخاص آخرين تحت مسمع ومرأى المحكمة ونعت فريق الدفاع بالمرتزقة.

- تهديد فريق الدفاع ومحاولة إرهابهم وذلك من خلال إحالة أحد المحامين من فريق الدفاع إلى النيابة للتحقيق وإسناد وقائع جنائية مصطنعة من قبل أحدهم.

- احتجاز وحبس أحد المحامين من فريق الدفاع في حجز المحكمة لمدة يومين بدون سبب قانوني.

- عدم الاستجابة لطلبات فريق الدفاع بالجلوس مع موكليهم المختطفين.

وقد أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة بصنعاء بتاريخ 9/7/2019 حكماً بإعدام 30 مختطفاً من هذه المجموعة وتبرئة 6 منهم.

مرفق رقم (3) منطوق الحكم بالإعدام على 30 مختطفاً مدنياً.

مرفق رقم (4) قائمة بالمختطفين الـ 30 الذين حكمت عليهم جماعة الحوثي بالإعدام.

2. قضية الصحفيين العشرة عبد الخالق عمران وآخرين:

حسب القانون اليمني للصحافة والمطبوعات الذي أصدر بعد إعلان الجمهورية اليمنية عام 1990 قانون رقم 25 المادة (6) التي نصت على "حماية حقوق الصحفيين والمبدعين وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لممارسة المهنة وحقهم في التعبير دون تعرضهم لإي مساءلة غير قانونية يكفلها القانون مالم تكن بالمخالفة لأحكامه.

كما نصت المادة (13) من القانون أنه: لا يجوز مساءلة الصحفي عن الرأي الذي يصدر عنه أو المعلومات الصحفية التي ينشرها وألا يكون ذلك سببا للإضرار به مالم يكن فعله مخالفاً للقانون.

ونصت المادة "17" من القانون : للصحفي الحق أن يكون مراسلا لوسيلة واحدة أو أكثر من وسائل الاعلام العربية أو الأجنبية شريطة حصوله على ترخيص كتابي من وزارة الاعلام يجدد كل عامين.

اختطفت جماعة الحوثي الصحفيين التسعة وهم: (عبد الخالق عمران – توفيق المنصوري – هشام طرموم – عصام بالغيث – أكرم الوليدي – حسن عناب – هشام اليوسفي – هيثم الشهاب – حارث حميد) من فندق قصر الأحلام بأمانة العاصمة في الـ 9 من يونيو 2015 بعد أن حاصروا الفندق من الساعة الـ 9 ليلا حتى الساعة الـ 4 فجرا ثم داهموا الفندق ونهبوا ممتلكاتهم الشخصية من كاميرات وأجهزة حاسوب وتلفونات ووثائق شخصية، واقتادوهم إلى قسم شرطة الأحمر بالحصبة، وبعد يومين من اختطافهم تم نقلهم إلى وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لإدارة البحث الجنائي، ثم نقلوهم إلى جهة مجهولة في 13/7/2015 وأُخفوا قسراً لمدة ستة أشهر حتى عُثر عليهم في 3 ديسمبر 2015م في سجن احتياطي الثورة.

وفي 25 أبريل 2016 نُقلوا إلى سجن احتياطي هبرة وهناك التقوا بزميلهم صلاح القاعدي والذي تم اختطافه في 28/8/2015 من الشارع في حي السنينة، وتم إخفاؤهم للمرة الثالثة في 24 مايو حتى 24 أغسطس 2016 لتعلم عائلاتهم أنهم محتجزون في سجن الأمن السياسي بصنعاء وما يزالون فيه حتى اليوم.

وطيلة فترة الاختطاف خلال الخمس السنوات الماضية يتعرض الصحفيون للانتهاكات المستمرة من قبل مشرفي جماعة الحوثي في السجون التي تم احتجازهم فيها، ومن هذه الانتهاكات التعذيب الجسدي كالضرب المبرح بالعصي والأسلاك الكهربائية وأعقاب البنادق حتى سالت الدماء، والتعليق لساعات طويلة والصعق الكهربائي، وإدخالهم على المختلين عقلياً والكلاب البوليسية، وأعلنوا الإضراب عن الطعام في الـ 9 مايو 2016 احتجاجاً على استمرار احتجازهم وسوء المعاملة، وبعد الاضراب تعرضوا للضرب وسوء المعاملة والتهديد بالتصفية الجسدية والاخفاء كوسيلة ضغط للتراجع عن الإضراب.

وبعد مرور أحد عشر شهراً على احتجازهم في سجن الأمن السياسي تعرضوا طيلة هذه الفترة لسوء المعاملة والتعذيب وتصويرهم فيديو لإجبارهم على أقوال لم يتركبوا ولكنهم أقروا بها تحت التعذيب، ثم بعد ذلك قررت جماعة الحوثي تقديمهم للمحاكمة في محكمة خاضعة لسيطرتها فتم تسليم ملف الصحفيين العشرة للنيابة الجزائية المتخصصة بتاريخ 10/7/2017 ومنعت عنهم الزيارة من هذا التاريخ حتى 18/12/2017 طالب محامي الدفاع "عبد المجيد صبرة" رئيس النيابة بالتوجه بطلب من النيابة لرئيس جهاز الأمن السياسي السماح لصحفيين بالزيارات وذلك بتاريخ 10/8/2017 لكنه رفض ذلك وقرر اجراء التحقيق دون السماح لأهاليهم بزيارتهم أو حضور محامو الدفاع.

استلمت النيابة الجزائية ملف القضية بتاريخ 10/7/2017 وقررت إحالته إلى المحكمة الجزائية بتاريخ 19 فبراير 2019 وفي 9 ديسمبر 2019 اقيمت أول جلسة دون اشعار المحاميين أو أسر الصحفيين بذلك، وسلمت محاضر التحقيق لمحامي الدفاع في 16 ديسمبر 2019.

وبعد إحالتهم إلى المحكمة انتهكت حقوقهم الدستورية والقانونية والمواثيق الدولية في المحاكمة العادلة والمنصفة المنصوص عليها في المعايير الدولية، وقد أفاد محامو الدفاع أن هذه الانتهاكات والمخالفات هي كالآتي:

- عدم منح فريق الدفاع نسخة من ملف القضية.

- حرص المحكمة على إخفاء وحجب موعد جلسات محاكمتهم عن فريق الدفاع وعن الجمهور.

- حرص المحكمة على عدم التوقيع على محاضر جلسات المحاكمة عقب انتهاء الجلسة وفقاً لما هو معمول به ومتعارف عليه في أجهزة السلطة القضائية وهو ما يوحي بإمكانية تغيير محاضر الجلسات.

- عدم تمكين فريق الدفاع صورة من محاضر الجلسات.

- عدم منح المختطفين الصحفيين من حقهم القانوني في تقديم أوجه دفوع ودفاعهم القانونية.

- نعت المحكمة للمعتقلين بأنهم أعداء الشعب.

-منع المحامين (فريق الدفاع عن الصحفيين) من الترافع أمام المحكمة.

- التقرير بمنع فريق الدفاع من الترافع أمام القاضي مصدر الحكم نظراً لمطالبتهم وإصرارهم على تمكينهم من الجلوس مع موكليهم المختطفين والحصول على نسخة من ملف القضية واصرارهم على الفصل في طلب رد القاضي من نظر القضية. وعدم الفصل فيه بعد إبدائه قناعة مسبقة في القضية وذلك بوصف المختطفين الصحفيين بأنهم أعداء الشعب.

- تعمد المحكمة عقد جلسات بدون حضور محاميهم.

- عدم احضار أجهزة التلفونات والكمبيوترات واللابتوبات المزعوم ضبطها مع المختطفين واستعراض ما فيها أمام المحكمة ومواجهتهم بها.

مرفق رقم (5) قائمة بالصحفيين الذين قدمتهم جماعة الحوثي المسلحة للمحاكمة.

الجدير بالذكر أن انتهاك المعايير الدولية للمحاكمة المنصفة والعادلة أصبحت ظاهرة اتسمت بها المحكمة الجزائية المتخصصة بالأمانة فقد اشتهرت بمحكمة الاعدامات داخليا وخارجيا وخاصة بعد إصدارها حكماً بالإعدام على 30 مختطفاً مدنياً في جلسة واحدة.

جهود
رابطة أمهات المختطفين

تستمر رابطة أمهات المختطفين بنضالها وجهودها منذ أربعة أعوام على الصعيد المحلي والدولي الرامي إلى تكثيف الجهود الحقوقية والإعلامية للتعريف بقضية المختطفين والمخفيين قسراً والمعتقلين، وتعتبر الوقفات الاحتجاجية من أهم الجهود والأنشطة التي تنفذها الأمهات

• فقد نفذت خلال العام 2019 "65" وقفة احتجاجية توزعت على "7" محافظات في شمال الوطن وجنوبه، كما أصدرت "69" بياناً وبلاغاً صحفياً وحقوقياً.

وكانت من أبرز مطالب ونداءات البيانات والبلاغات هي إدانة واستنكار أحكام الإعدام خارج إطار القانون، تعرض الصحفيين الـ 10 للتعذيب والمحاكمة بعد خمس سنوات من اختطافهم من قبل جماعة الحوثي، كما طالبت البيانات انقاذ معتقلي سجن بئر أحمد الذين أضربوا عن الطعام للمرة الرابعة احتجاجاً على عدم الإفراج عنهم رغم صدور أوامر من النيابة العامة بالإفراج عنهم، كما أدانت البيانات استهداف سجن كلية المجتمع بذمار من قبل طيران التحالف وقتله لعشرات المختطفين بعد أن حولت جماعة الحوثي الكلية من مبنى تعليمي إلى سجن، وفي بلاغ اخر نعت الرابطة وفاة المختطف خالد الحيث الذي توفي بصنعاء بسبب الإهمال الطبي المتعمد لينقل الى المستشفى وهو مختطف لإجراء العملية ويتوفى وتستلمه أسرته جثة هامدة، وتزامنا مع مرور عام على اتفاق السويد اصدرت رابطة أمهات المختطفين بياناً تستنكر فيه استمرار الأطراف اليمنية باختطاف واخفاء وتعذيب المواطنين رغم توقيعهم على الاتفاق الذي نص على اطلاق سراح جميع المختطفين والمخفيين قسرا بين الطرفين والذي لم تنفذ بنوده حتى اليوم.

• فيما بلغت اللقاءات "90" لقاء بشخصيات دولية وحقوقية وارسال "21" رسالة رسمية "307" ايميل لشخصيات وجهات حقوقية دولية ومحلية.

كان من أهم اللقاءات المباشرة في العام 2019 :

- لقاء وفد من رابطة أمهات المختطفين بنائب المبعوث الأممي الخاص "معين شريم" بمدينة صنعاء طرحت فيه الرابطة وجهة نظرها في آلية تنفيذ اتفاق السويد المعني بالمختطفين والمحتجزين.

- اللقاء بسفيرة الاتحاد الأوروبي "أنتونا كالفو" بمدينة عدن دعت فيه الرابطة الإتحاد الأوروبي للضغط على جماعة الحوثي لإطلاق سراح المختطفين لديها.

- اللقاء بمسؤول الدائرة السياسية في مكتب المبعوث الخاص الأممي "مروان علي" بعدن، ومناقشته حول تعثر تنفيذ اتفاق السويد والحلول المقترحة من رابطة أمهات المختطفين.

- لقاء رابطة أمهات المختطفين بلجنة الخبراء البارزين التابعة لمجلس حقوق الإنسان برئاسة السيد كمال الجندوبي بالأردن، والحديث عن ملاحظات الرابطة حول تقرير لجنة الخبراء المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان وبحث أوجه تعاون الرابطة الممكنة في توثيق وتقديم الشهادات المتعلقة بالاختطاف والاعتقال والإخفاء القسري.

- كما التقت بمنسق فريق الخبراء المعني باليمن والمنشأ عملاً بقرار مجلس الامن 2140 (2014) "أحمد حميش" بالأردن، وقامت الرابطة بالترتيب للاستماع لعدد من الشهود الضحايا وعائلاتهم.

- لقاء فريق من رابطة أمهات المختطفين بمسؤولي الحماية في اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصنعاء، للحديث عن المختطفين المرضى ودور الصليب الأحمر في مساعدتهم ضمن الاجراءات المتبعة لديه، وتحسنت بعده ظروف الاحتجاز في سجن الأمن والمخابرات بصنعاء، كما التقت الرابطة بمسؤولي الحماية في اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصنعاء والحديث عن حادثة قصف طيران التحالف لسجن كلية المجتمع بذمار وضحاياه، نتج عن هذه اللقاءات فتح خط مباشر بين الضحايا والصليب الأحمر، كما التقت رابطة أمهات المختطفين مسؤولين من الصليب الأحمر بعدن، تلقت الرابطة بعده وعوداً بزيارة سجن بئر أحمد والعمل لإعادة الروابط لأسر المخفيين.

- لقاء فريق رابطة أمهات المختطفين بممثل المفوض السامي باليمن في عدن، ومسؤول حقوق الإنسان في مكتب المفوضية السامية بصنعاء تحدثت الرابطة فيه عن المخاطر التي تهدد حياة المختطفين في السجون وأماكن الاحتجاز إثر حادثة قصف سجن كلية المجتمع بذمار، وعدم التزام الأطراف باتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، وقد تم تحديد جهة محايدة ليتم تبادل إحداثيات السجون بين أطراف الحرب عبرها، للمساهمة في حماية المدنيين المختطفين من قصف السجون وأماكن الاحتجاز.

- لقاء فريق رابطة أمهات المختطفين بوزير الداخلية بعدن، ووزير العدل بعدن، والنائب العام بعدن، ومسؤول شعبة السجون في وزارة الداخلية بعدن، والمحامي العام بعدن، قدمت فيها الرابطة قوائم ومذكرات ووثائق قانونية لمعتقلي بئر أحمد مطالبة بالإفراج عمن صدرت في حقهم أوامر بالإفراج، وقد أثمرت هذه اللقاءات مع حزمة من الجهود القانونية بالإفراج عن "32" معتقلاً.

- لقاء فريق رابطة أمهات المختطفين مدير الأمن بمأرب، مدير البحث الجنائي في محافظة مأرب، قدمت الرابطة فيه بلاغات عن أهالي معتقلين لدى هذه الجهات، وقد أثمرت هذه اللقاءات مع متابعة حثيثة عن الإفراج عن أحد المعتقلين.

- لقاء رابطة أمهات المختطفين بوزير حقوق الإنسان ووزارة المالية قدمت فيه البيانات التفصيلية عن المختطفين الموثقين لدى الرابطة، ضمن برنامج المنحة المالية التي قدمتها الحكومة الشرعية للمختطفين لدى جماعة الحوثي.

- حضرت رابطة امهات المختطفين الدورة الثانية والأربعين لنعقاد مجلس حقوق الإنسان بجنف .

- وتوجهت رابطة أمهات المختطفين برسائلها الرسمية إلى رئيس الجمهورية "المشير عبدربه منصور هادي" و إلى رئيس وهيئة رئاسة مجلس النواب مرفقاً بها ملفاً مختصراً عن الاختطاف والاعتقال والإخفاء القسري من العام 2016 إلى العام 2019 ورئيس الوزراء معين عبدالملك، والمبعوث الاممي الخاص "مارتن غريفيث"، ورئيس الصليب الاحمر "بيتر ماورير"، ورئيس وأعضاء مجلس حقوق الإنسان في الدورة الـ "40"، والمفوضة السامية ميشيل باتشيله، والسلطان قابوس سلطان عمان رحمه الله، ورئيس دورة مجلس حقوق الإنسان الـ "41"، ووزير العدل، ورئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى، ووزير الخارجية "محمد الحضرمي" والذي رد عليها بالتضامن والعمل لإنقاذ المدنيين المختطفين في كلمته التي ألقاها في اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

- تواصلت رابطة أمهات المختطفين مع عدد من الشخصيات والمنظمات المحلية والدولية للمناصرة والتعاون، وتبادل الخبرات.

- كما أصدرت الرابطة تقريراً حقوقياً حمل عنوان "القبر الكبير" الذي رصد ووثق جريمة استهداف طيران التحالف لسجن كلية المجتمع بذمار بعد أن احتجزت فيه جماعة الحوثي عشرات المختطفين المدنيين الأبرياء، كما وثقت وحدة الرصد بالرابطة "200" حالة مفرج عنهم، واستمعت الرابطة إلى "331" من أهالي الضحايا ووثقت شهاداتهم من بينهم "80" من أسر ضحايا كلية المجتمع بذمار.

- قامت رابطة أمهات المختطفين في العام 2019 بتدشين موقعها الإلكتروني بنافذتيه العربية والإنجليزية، وكذلك إصدار نشرة الكترونية أسبوعية للتعريف بقضية المختطفين حيث صدر منها "48" عدداً من النشرة الإلكترونية، وأنتجت "17" فيلماً وفلاشاً.

- فيما أقامت الرابطة "30" فعالية ولقاء، وأقامت جلستي استماع للمفرج عنهم، وأعدت "18" تقريراً صحفياً.

- في جانب آخر أقامت الرابطة "24" دورة في الدعم النفسي ورحلات ترفيهية لأبناء وأهالي المختطفين وبلغ عدد المستفيدين منها "1200".

جدول (١) يوضح عدد الوقفات الاحتجاجية لرابطة أمهات المختطفين ومطالبها للعام ٢٠١٩م:

م	المحافظة	تاريخ التنفيذ	مكان التنفيذ	مطالب الوقفة
١	صنعاء	٢٠١٩/١١/١٧	أمام المفوضية السامية لحقوق الإنسان	لمطالبة المفوضية السامية إنقاذ ١٨٠٠ مختطف ومخفي قسراً في سجون جماعة الحوثي من بينهم ٤٥٠ مرت عليهم أربع سنوات و١٠٦ معتقل ومخفي قسرا لدى التشكيلات العسكرية والأمنية بعدن منهم ٢٦ مخفي قسراً منذ ثلاثة اعوام.
		٢٠١٩/٩/٣	أمام مكتب الصليب الاحمر	تحميل التحالف وجماعة الحوثي مسؤولية قتل المختطفين بسجن كلية المجتمع بذمار والمطالبة بتحقيق دولي عادل.
		٢٠١٩/٧/١٨	أمام مكتب المبعوث الأممي	تحميل المجتمع الدولي حياة المحكوم عليهم بالإعدام من قبل جماعة الحوثي.
		٢٠١٩/٦/٢٦	أمام المفوضية السامية لحقوق الانسان	مطالبة مجلس الامن بفرض عقوبات بحق المتسببين بجرائم تعذيب المختطفين تزامنا مع اليوم العالمي لمناهضة التعذيب.
		٢٠١٩/٤/١١	أمام المفوضية السامية لحقوق الانسان	للمطالبة بإنقاذ ٣٦ مختطفا محالين للمحاكمة قبل جلسة النطق بالحكم.
		٢٠١٩/٤/٤	أمام المفوضية السامية لحقوق الانسان	مناشدة سرعة إنقاذ المختطفين والمخفيين من الموت تحت التعذيب في سجن الأمن السياسي بصنعاء.
٢	عدن	٢٠١٩/١١/٢٦	أمام إدارة الأمن بالمحافظة أمام قصر المعاشيق	للمطالبة بالكشف عن مصير ٣٧ من المخفيين قسراً والإفراج عنهم أو محاكمتهم محاكمة عادلة.
		٢٠١٩/١١/١٩	أمام قصر المعاشيق	تقديم رسالة لرئيس الوزراء لمطالبة الحكومة أن تكون قضية المخفيين قسرا والمعتقلين من أولويات عمل الحكومة.
		٢٠١٩/١١/١١	أمام مقر التحالف	للمطالبة بالكشف عن مصير المخفيين منذ ثلاثة أعوام

م	المحافظة	تاريخ التنفيذ	مكان التنفيذ	مطالب الوقفة
		٢٠١٩/١٠/٢٤	أمام مقر التحالف	للمطالبة بالكشف عن مصير المخفيين قسرا منذ ثلاثة اعوام الذي لا يعلم مصيرهم ولا حالتهم الصحية.
		٢٠١٩/١٠/٧	أمام مكتب الصليب الاحمر بالمحافظة	مناشدة الصليب الاحمر إنقاذ المخفيين قسرا والمعتقلين.
		٢٠١٩/٧/٣٠	أمام المجمع القضائي	لمطالبة نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ووزير العدل والنائب العام ورئيس هيئة التفتيش القضائي بالكشف عن مصير العشرات من المخفيين قسرا في السجون السرية بالمحافظة:
		٢٠١٩/٧/٢٤	أمام منزل وزير الداخلية	للمطالبة بإظهار المخفيين قسرا منذ ثلاثة اعوام دون وجه حق.
		٢٠١٩/٧/١٧	أمام مبنى النيابة العامة	مطالبة النائب العام سرعة الكشف عن نتائج اللجنة المشكلة للتحقيق في قضية المخفيين قسرا والمعتقلين.
		٢٠١٩/٧/١٠	أمام منزل وزير الداخلية	لمطالبة وزير الداخلية ووزير العدل والنائب العام ووزير حقوق الانسان بالكشف عن مصير المخفيين ومعاقبة المتسببين بعملية الاختطاف والتعذيب والإخفاء القسري وتقديمهم للمحاكمة.
		٢٠١٩/٥/٥	أمام مبنى النيابة العامة	لمناشدة رئيس الجمهورية التوجيه بالإفراج عن جميع المخفيين قسرا والمعتقلين مع قدوم شهر رمضان المبارك.
		٢٠١٩/٤/١٨	أمام منزل وزير الداخلية	لمطالبة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والنائب العام ووزير الداخلية القيام بمسؤولياتهم القانونية والإنسانية تجاه المخفيين قسرا والمعتقلين.
		٢٠١٩/٤/١٠	أمام النيابة العامة امام منزل نائب وزير الداخلية	لمطالبة الجهات الحكومية تزامنا مع انعقاد أولى جلسات البرلمان الإيفاء بوعودها التي قطعتها للأمهات بالكشف عن مصير جميع المخفيين قسرا.
		٢٠١٩/٣/٢١	أمام قصر المعاشيق أمام النيابة العامة	تزامنا مع عيد الأم والتنديد بالتجاهل الحكومي تجاه قضية المخفيين قسرا والمعتقلين.

م	المحافظة	تاريخ التنفيذ	مكان التنفيذ	مطالب الوقفة
		٢٠١٩/٣/١٣	أمام منزل وزير الداخلية	إدانة اعتداء قوات أمنية على المعتقلين وبعض الأمهات الزائرات في سجن بئر احمد ووضع بعض المعتقلين في زنازين انفرادية ومنعهم من الصلاة ودورة المياه.
٣	تعز	٢٠١٩/١٠/١٢	أمام مقر المحافظة	إحياء أربعينية ضحايا قصف طيران التحالف لسجن كلية المجتمع والذي راح ضحيته ٥١ من ابناء المحافظة.
		٢٠١٩/٩/٧	أمام مقر المحافظة	للمطالبة بلجنة تحقيق دولية لمحاسبة مرتكبي جريمة قصف سجن كلية المجتمع بذمار.
		٢٠١٩/٧/٢٠	أمام مقر المحافظة	للمطالبة بإنقاذ حياة ٣٠ مختطفا مهدداً بإعدام من قبل جماعة الحوثي.
		٢٠١٩/٥/١	أمام مقر المحافظة	إدانة التعذيب والإهمال الطبي في سجون جماعة الحوثي الذي تسبب في وفاة المختطف "نشوان مقبل سيف".
٤	إب	٢٠١٩/١٢/٢٨	مدينة إب	للمطالبة بسرعة الإفراج عن ١٨٩ من المختطفين والمخفيين قسراً قبل بدء العام الجديد.
		٢٠١٩/١٠/١٣	مدينة إب	إحياء أربعينية ضحايا قصف طيران التحالف لكلية المجتمع بذمار والتي راح ضحيتها ١٨ مختطف من ابناء المحافظة.
		٠١٩/٧/١٣	مدينة إب	إدانة الحكم الباطل والجائر بإعدام ٣٠ مختطفا من قبل جماعة الحوثي.
		٢٠١٩/٦/٣	مدينة اب	للمطالبة بمحاكمة قتلة المختطفين تزامنا مع حلول عيد الفطر المبارك.
		٢٠١٩/٤/٢٠	مدينة اب	الدعوة الى تكوين تحالف وطني اجتماعي لتمكين المختطفين من حقهم في الحرية.
		٢٠١٩/٣/١٤	مدينة اب	للتنديد باستمرار الانتهاكات التي تطال اسر المختطفين من قبل جماعة الحوثي.

م	المحافظة	تاريخ التنفيذ	مكان التنفيذ	مطالب الوقفة
٥	الحديدة	٢٠١٩/١١/١٠	مدينة الحديدة	للمطالبة بالكشف عن مصير المختطفين المخفيين منذ ثلاثة اعوام.
		٢٠١٩/٨/٣	مدينة الحديدة	إدانة حكم إعدام ٣٠ مختطفا من قبل جماعة الحوثي
		٢٠١٩/٦/٦	مدينة الحديدة	تحميل جماعة الحوثي حياة وسلامة جميع المختطفين والمخفيين قسرا بعد مقتل مختطفين اثنين تحت التعذيب في سجونهم.
		٢٠١٩/٣/١١	المجمع التربوي بمديرية الخوخة	إدانة اختطاف النساء واخفائهن.
٦	حجة	٢٠١٩/٥/٩	مبين حجة	إدانة وفاة مختطفين اثنين من أبناء المحافظة زيد النمشة ويحيى النمشة تحت التعذيب في سجون جماعة الحوثي.
٧	مأرب	٢٠١٩/٧/٢١	مدينة مأرب	إدانة واستنكار حكم الإعدام بحق ٣٠ مختطف من قبل جماعة الحوثي.

التوصيات

التـــوصيات :

إلى الأمم المتحدة والدول الراعية للسلام في اليمن:

1. الضغط على جماعة الحوثي والتشكيلات العسكرية والأمنية المدعومة من التحالف، والحكومة الشرعية، لإطلاق سراح المختطفين والمعتقلين والمخفيين قسراً.

2. الضغط على الأطراف الموقعة على اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين والمفقودين والمحتجزين والمخفيين قسراً والموضوعين تحت الإقامة الجبرية في استكهولم لتنفيذه بشكل شامل وعلى أساس إنساني دون مماطلة.

3. إلزام جهات الاحتجاز بتمكين الضحايا من حقوقهم المكفولة لهم في الدستور والقانون الإنساني.

4. التحقيق في جرائم قصف السجون وأماكن الاحتجاز.

5. إلزام قوات التحالف بتنفيذ اتفاقية جنيف في عدم قصف الأعيان المدنية، منها السجون وأماكن الاحتجاز.

6. المساهمة في جهود حماية حقوق الإنسان في اليمن جنباً إلى جنب مع جهود الإغاثة.

إلى المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمهورية اليمنية :

1. فصل ملف المختطفين المدنيين عن ملف الأسرى المقاتلين، والضغط على الأطراف لإطلاق سراح المختطفين المدنيين دون قيد وشرط.

2. الضغط للإفراج الفوري عن النساء المختطفات كالتزام إنساني.

3. الضغط لإيقاف محاكمات المدنيين المختطفين على خلفية الحرب، والأحكام الصادرة في حقهم، وإطلاق سراحهم.

4. تعزيز إشراك النساء في عملية السلام، حيث تتصدر جهودهن العديد من الملفات الإنسانية والحقوقية.

إلى الحكومة اليمنية

1. سرعة إطلاق سراح جميع المعتقلين لديها.

2. السماح للمنظمات الحقوقية بزيارة السجون، والقيام بدورها المراقب على حقوق المختطفين والمعتقلين من انتهاكات يتعرضون لها.

3. التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والتوقيع عليها.

4. تحريك الدعوى الجزائية من قبل النائب العام ومباشرتها بنفسه منها قضية الإخفاء القسري، والقتل تحت التعذيب، وقصف السجون.

5. العمل بجدية وحزم للكشف عن مصير المخفيين قسراً لدى التشكيلات العسكرية والأمنية المتواجدة في مناطقها.

6. محاسبة ومعاقبة مرتكبي الاختطاف والاعتقال والإخفاء القسري والتعذيب.

7. الوفاء بالتزاماتهم أمام المجتمع المحلي والدولي بالدستور اليمني، والإعلان العالمي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني.

8. ضمّ عائلات المختطفين والمخفيين إلى الحالات المستضعفة وتوفير احتياجاتهم ضمن برامج الإغاثة.

9. تعويض ضحايا التعذيب والمفرج عنهم التعويض العادل.

إلى جماعة الحوثي

1. سرعة إطلاق سراح جميع المختطفين والمختطفات والمعتقلين دون قيد وشرط.
2. الكشف عن مصير المخفيين قسراً، وتمكينهم من حقوقهم الإنسانية والقانونية، وإطلاق سراحهم.
3. السماح للمنظمات الحقوقية بزيارة السجون، ومراقبة حالة حقوق الإنسان فيها.
4. إغلاق جميع السجون غير الرسمية وأماكن الاحتجاز السرية.
5. تعويض ضحايا التعذيب والمفرج عنهم من المعتقلين التعويض العادل.

إلى التشكيلات العسكرية والأمنية بعدن:

1. الكشف عن مصير المخفيين قسراً لديها، والإفراج عنهم.
2. تمكين المخفيين قسراً من حقوقهم الإنسانية والقانونية.
3. إغلاق السجون السرية التابعة لها.
4. تعويض ضحايا التعذيب والمفرج عنهم من المعتقلين التعويض العادل.

إلى التحالف العربي

1. الالتزام بالقانون الدولي الإنساني.
2. محاسبة من أقدم على قصف سجن كلية المجتمع بذمار.
3. الالتزام باتفاقية جنيف وعدم قصف السجون وأماكن الاحتجاز مهما كانت المبررات.
4. تعويض ضحايا قصف سجن كلية المجتمع بذمار التعويض العادل والمناسب.

إلى منظمات المجتمع المدني الحقوقية والقانونية والدولية:

1. تكثيف الجهود لإطلاق سراح المختطفين والمعتقلين والمخفيين قسرا.
2. وضع قضية المدنيين المختطفين والمعتقلين والمخفيين قسرا، في مقدمة أولوياتهم في المحافل الإقليمية والدولية.
3. تقديم الدعم النفسي لضحايا الاختطاف والاعتقال والتعذيب ولذويهم.

المرفقات

مرفق رقم (1) وثائق الضحية خالد الحيث الذي توفي جراء الإهمال الطبي.

الجمهورية اليمنية
وزارة الصحة العامة والسكان
مكتب الصحة بمديرية شعوب
مستوصف الإصلاحية المركزية

Republic Of Yemen
Ministry Of Health & Population
Center of office in Shoop Directorate
Sana'a Central Correctional Dispensary

تقرير طبي عن حالة مرضيه
Medical Report

الاسم	خالد محمد محمود الحيث	رقم الملف	
العمر	٤٣ سنه	تاريخ التقرير	٢٠١٩/١٠/٢٧م

المحترم
الأخ / مدير عام الإصلاحية المركزية
تحيه طيبه وبعد ...

نحيطكم علما" بأن المذكور أعلاه يعاني من الآتي :-

- التهاب في الكبد و اصفرار شديد بالعينين و الجسم و الم في منطقة الكبد و أجريت له الفحوصات الطبية للكبد و اتضح انه يعاني من التهاب الكبد المناعي .

يحتاج المذكور الى:-

- اجراء أشعه تلفزيونيه للكبد.
- متابعة علاجه لدى أخصائي أمراض الكبد و لمدة تتراوح بين سنتين الى ثلاث سنوات متواصلة.

هذا مالزم الرفع به لإفادتكم .... وتقبلوا خالص الشكر و التقدير ....

د / رفيق الشرعبي
الطبيب المعالج

مدير مستوصف السجن المركزي

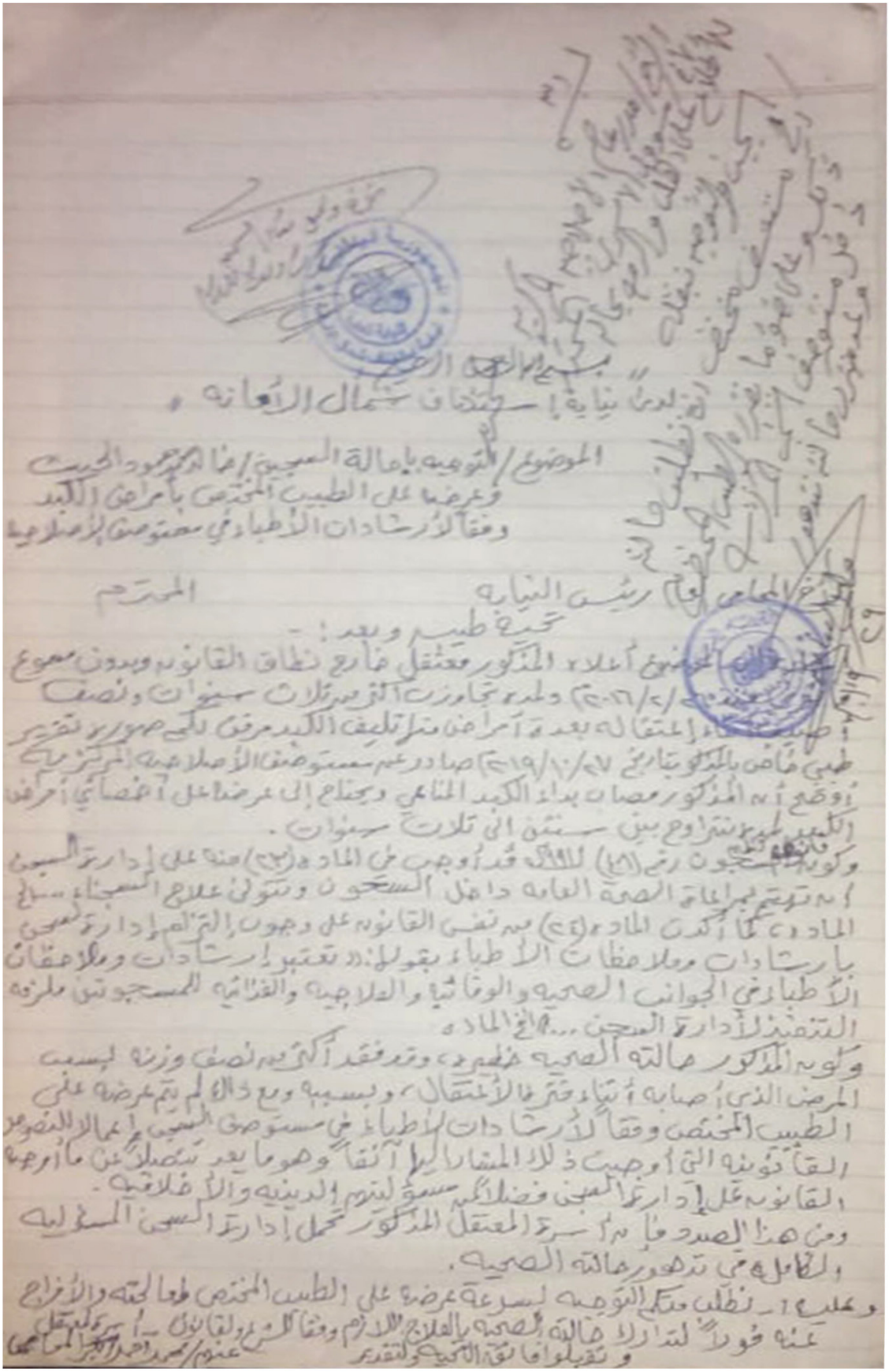

الموضوع/ التوجيه بإحالة المعتقل/ أحمد محمود الحديث
وعرضه على الطبيب المختص بأمراض الكبد
وفقاً لإرشادات الأطباء في مستوصف الأصلاحية

المحترم

تحية طيبة وبعد:-

مرفق رقم (2) نموذج لوثائق ضحايا قصف التحالف لسجن كلية المجتمع بذمار.

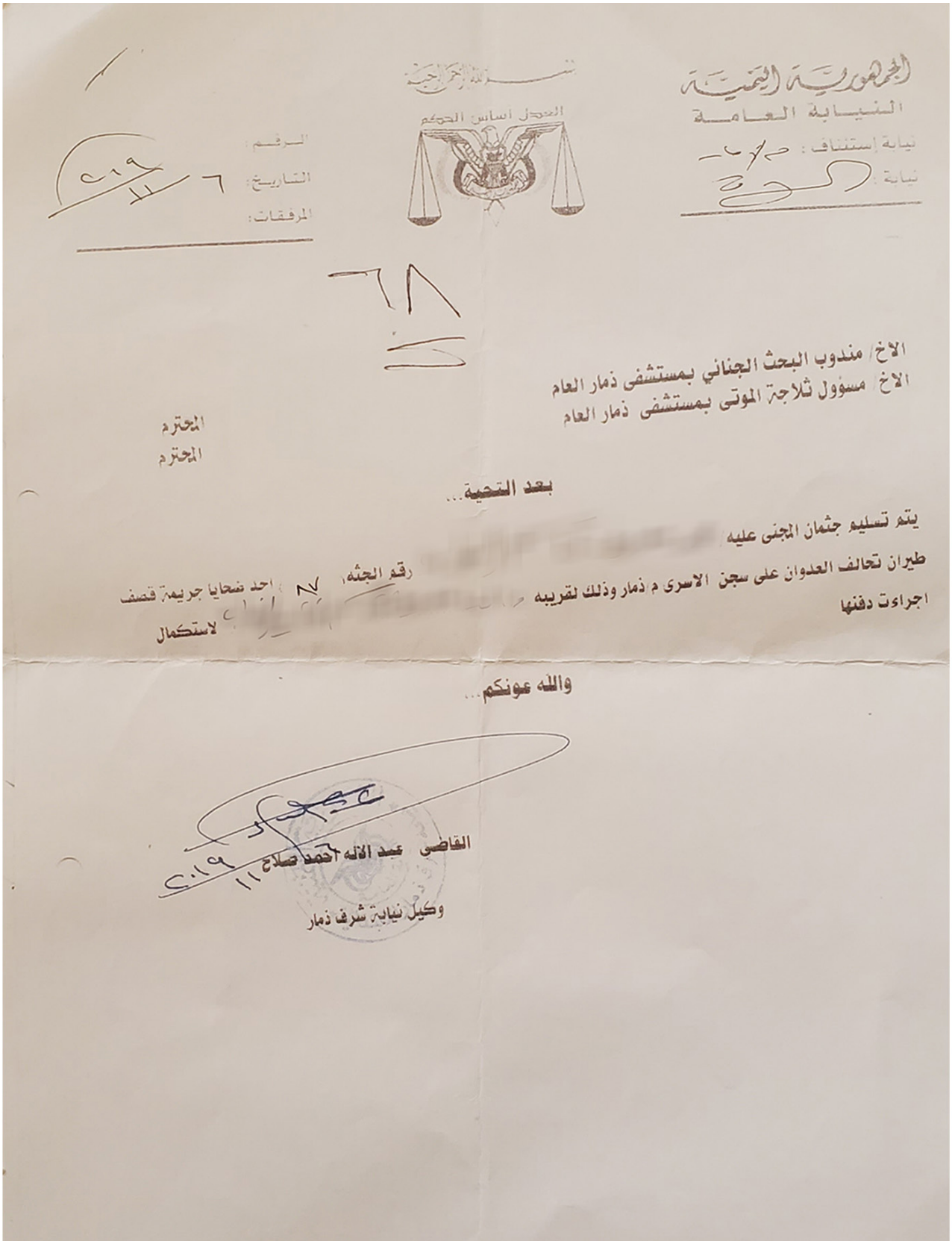

الجمهورية اليمنية
النيابة العامة
نيابة إستئناف :
نيابة :

بسم الله الرحمن الرحيم
العدل اساس الحكم

الرقم :
التاريخ : ٦
المرفقات :

الاخ/ مندوب البحث الجنائي بمستشفى ذمار العام
الاخ/ مسؤول ثلاجة الموتى بمستشفى ذمار العام

المحترم
المحترم

بعد التحية...

يتم تسليم جثمان المجنى عليه
طيران تحالف العدوان على سجن الاسرى م ذمار وذلك لقربه
اجراءات دفنها

رقم الجثه
احد ضحايا جريمة قصف
لاستكمال

والله عونكم...

القاضي عبد الاله احمد صلاح
وكيل نيابة شرف ذمار

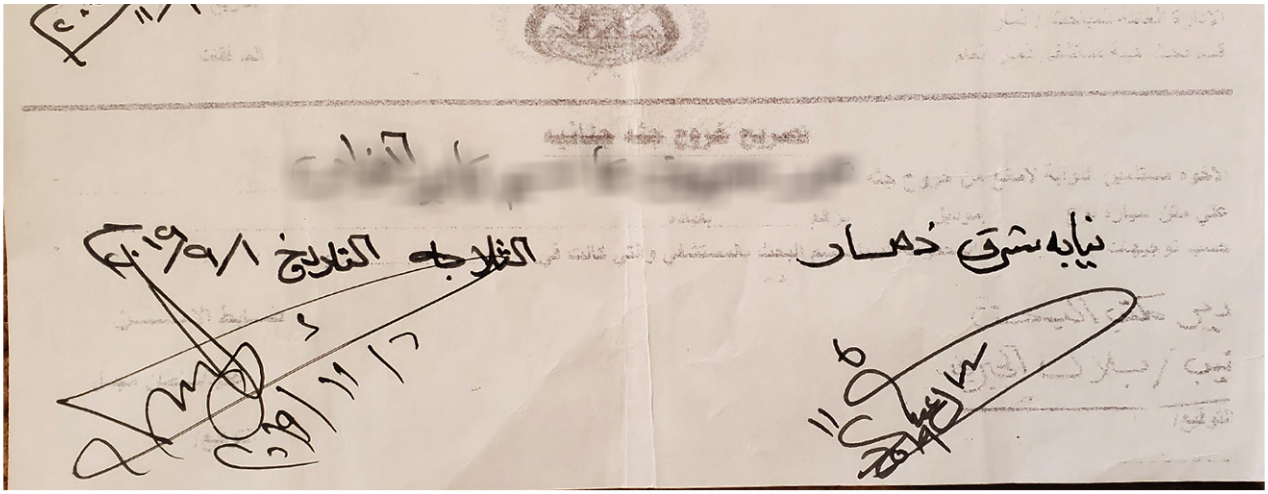

نيابه شرق ذمار

الثلاجه التاريخ ٢٠١٩/١

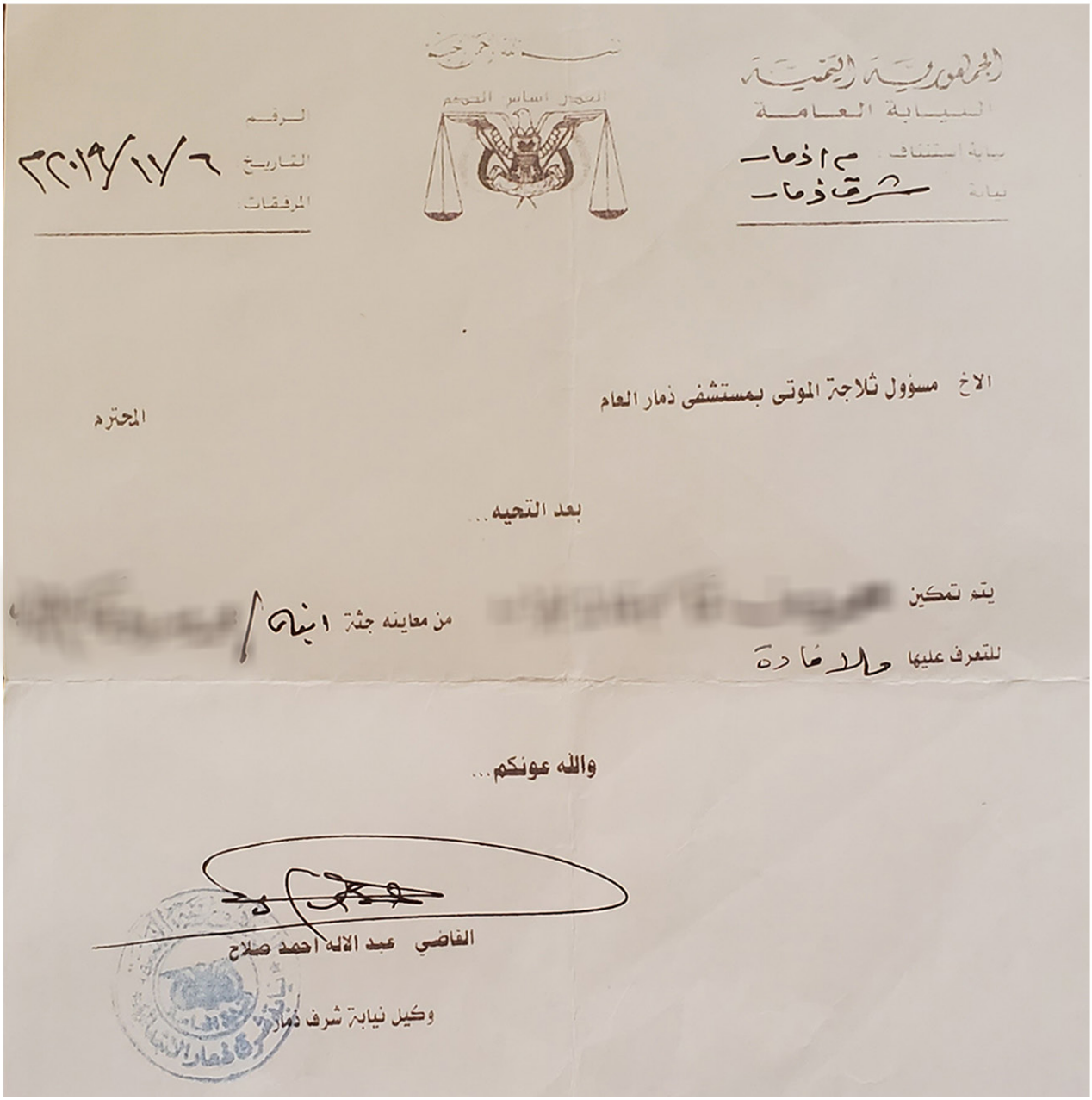

الجمهورية اليمنية
النيابة العامة
نيابة استئناف ذمار
نيابة شرق ذمار

المجلد اساس الحكم

الرقم
التاريخ ٢٠١٩/١١/٦
المرفقات

الاخ مسؤول ثلاجة الموتى بمستشفى ذمار العام

المحترم

بعد التحيه...

يتم تمكين
من معاينه جثة انثى /
للتعرف عليها حالا ماده

والله عونكم...

القاضي عبد الاله احمد صلاح

وكيل نيابة شرق ذمار

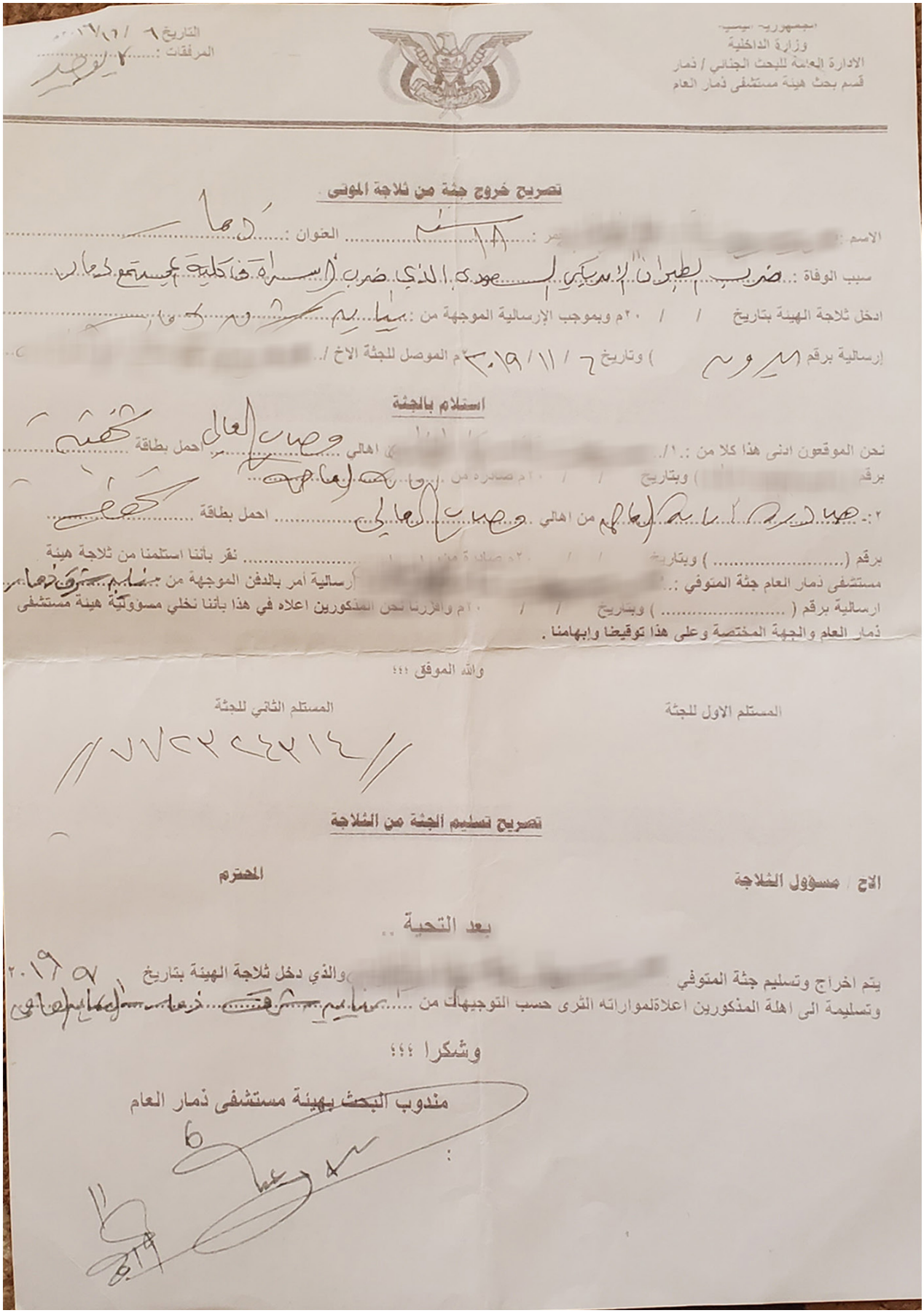

الجمهورية اليمنية
وزارة الداخلية
الادارة العامة للبحث الجنائي / ذمار
قسم بحث هيئة مستشفى ذمار العام

التاريخ ٦ / ١١ / ٢٠١٩
المرفقات : ٢

تصريح خروج جثة من ثلاجة الموتى

الاسم : ... العنوان : ذمار

سبب الوفاة : ضرب بطيران الاسير لسعودي الذي ضرب اسرة داخلية عمران ذمار

ادخل ثلاجة الهيئة بتاريخ / / ٢٠م وبموجب الإرسالية الموجهة من : نيابة ...

إرسالية برقم ( ) وتاريخ ٦ / ١١ / ٢٠١٩م الموصل للجثة الاخ / ...

استلام بالجثة

نحن الموقعون ادنى هذا كلا من :١/ ... من اهالي ... احمل بطاقة شخصية

برقم ( ) وبتاريخ / / ٢٠م صادرة من ...

٢/ عبدالله ... من اهالي ... احمل بطاقة شخصية

برقم (.....) وبتاريخ / / ٢٠م صادرة من ...

نقر بأننا استلمنا من ثلاجة هيئة مستشفى ذمار العام جثة المتوفي : ... ارسالية أمر بالدفن الموجهة من نيابة ذمار

ارسالية برقم (.....) وبتاريخ / / ٢٠م والفرنا نحن المذكورين اعلاه في هذا بأننا نخلي مسؤولية هيئة مستشفى ذمار العام والجهة المختصة وعلى هذا توقيعا وإبهامنا .

والله الموفق ؛؛؛

المستلم الاول للجثة

المستلم الثاني للجثة

تصريح تسليم الجثة من الثلاجة

الاخ / مسؤول الثلاجة المحترم

بعد التحية ..

يتم اخراج وتسليم جثة المتوفي ... والذي دخل ثلاجة الهيئة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٧

وتسليمة الى اهلة المذكورين اعلاه لمواراته الثرى حسب التوجيهات من نيابة ذمار

وشكرا ؛؛؛

مندوب البحث بهيئة مستشفى ذمار العام

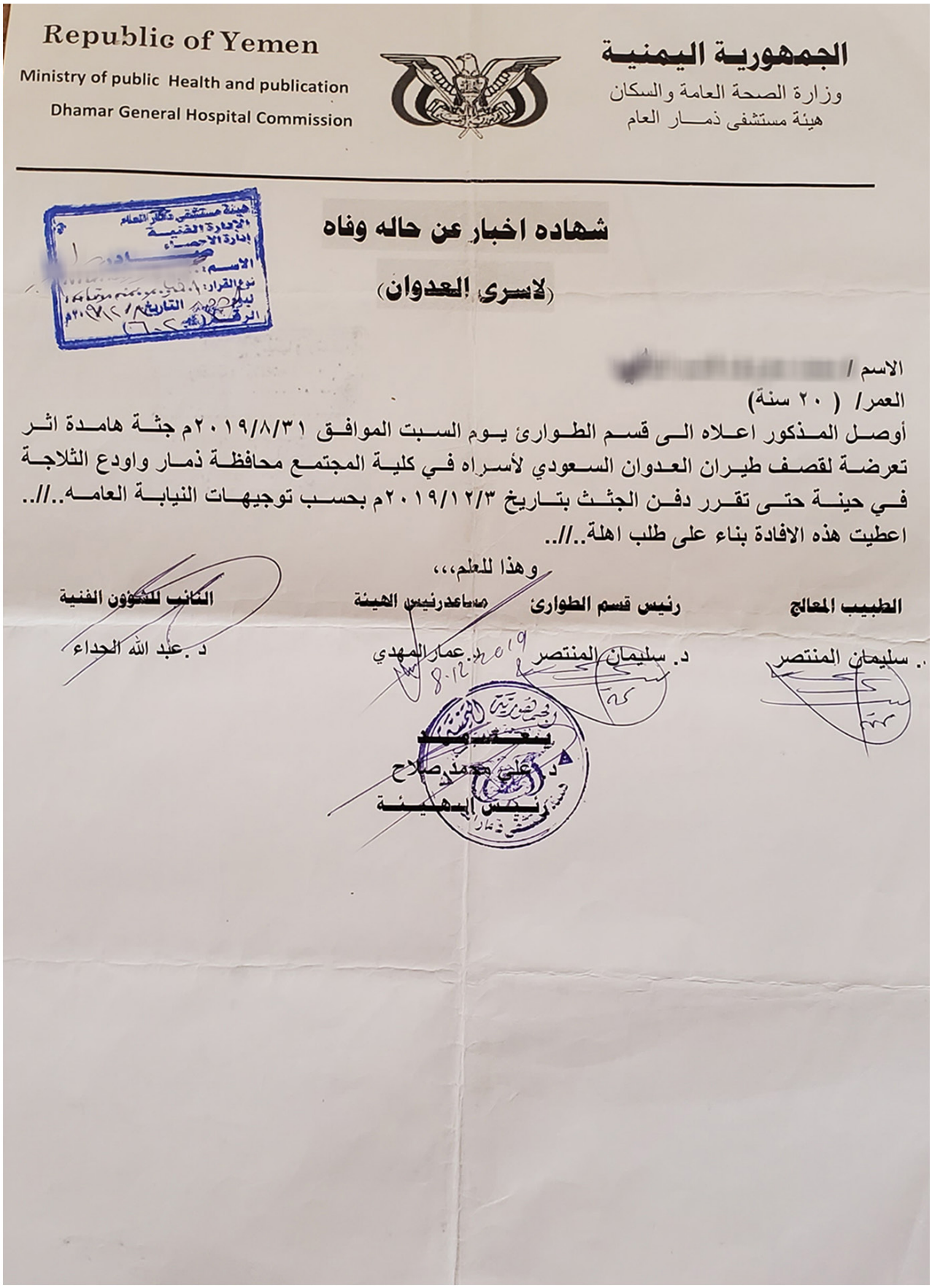

Republic of Yemen
Ministry of public Health and publication
Dhamar General Hospital Commission

الجمهورية اليمنية
وزارة الصحة العامة والسكان
هيئة مستشفى ذمار العام

هيئة مستشفى ذمار العام
الإدارة الفنية
إدارة الاحصاء
الاسم:
نوع القرار:
التاريخ:
الرقم:

شهاده اخبار عن حاله وفاه

(لاسرى العدوان)

الاسم /
العمر/ (٢٠ سنة)

أوصل المذكور اعلاه الى قسم الطوارئ يوم السبت الموافق ٢٠١٩/٨/٣١م جثة هامدة اثر تعرضة لقصف طيران العدوان السعودي لأسراه في كلية المجتمع محافظة ذمار واودع الثلاجة في حينة حتى تقرر دفن الجثث بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣م بحسب توجيهات النيابة العامه..//..
اعطيت هذه الافادة بناء على طلب اهلة..//..

وهذا للعلم،،،

الطبيب المعالج	رئيس قسم الطوارئ	مساعدرئيس الهيئة	النائب للشؤون الفنية
د. سليمان المنتصر	د. سليمان المنتصر	د. عمار المهدي	د. عبد الله الحداء

8-12-2019

يعتمد

د. علي محمد صلاح
رئيس الهيئة

مرفق رقم (3) منطوق الحكم بالإعدام على 30 مختطفاً مدنياً .

منطوق الحكم في قضية ال ٣٦

١- رفض الدفع بعدم الاختصاص النوعي للمحكمة المقدم من محامو الدفاع
٢- رفض الدفع بعدم قبول الدعوي الجزائية شكلا المقدم من محامو الدفاع
٣- عدم قبول الدعوي الجزائية في الواقعتين المسندتين الي المتهمين في الفقرتين ١٩ و ٢٠ من البند الاول من قرار الاتهام.
٤- ادانة المتهمين : (نصر محمد السلامي ، يوسف صالح البواب ،خالد داوود النهاري ، معاذ أحمد نعمان ، وليد قاسم الزين ، قابوس يوسف الشامي ، صدام حسين الروحاني ، محمد عبدة الرياشي ، سعد حسن النزيلي ،يونس سنان الجرادي ، محمد إبراهيم الاهدل ،رائد محمد الرميش ،عبدالله على المسوري، يوسف محمد الحوري، صدام محمد دخان، نبيل علي العنسي ،عثمان عبدة النويرة ، مفضل محمد الشرفي، ماجد صالح الجوداوي ، حسام عبدالولي المعلمي ، رافت أمين الحميري، عبدالله محمد روبع، محمد عبدالوهاب الحداد ، عزام عبدالغني الضبيبي ، همدان محمد الصيفي ، يوسف ناصر الكميم ، محمد يحي عكيري، عبدالعزيز أحمد الحكمي، محمد صالح مياس، محمد حزام اليمني) بالجرائم المسندة إليهم في قرار الاتهام.
٥- ادانة المتهمين (معاذ أحمد نعمان – قابوس يوسف الشامي – يونس سنان الجرادي) بجريمة القتل العمد بالتمالوا.
٦- ادانة المتهمين الثلاثين المذكورين في البند رقم ٤ و هم (نصر محمد السلامي ، يوسف صالح البواب ،خالد داوود النهاري ، معاذ أحمد نعمان ، وليد قاسم الزين ، قابوس يوسف الشامي ، صدام حسين الروحاني ، محمد عبدة الرياشي ، سعد حسن النزيلي ،يونس سنان الجرادي ، محمد إبراهيم الاهدل ،رائد محمد الرميش ،عبدالله على المسوري، يوسف محمد الحوري، صدام محمد دخان، نبيل علي العنسي ،عثمان عبدة النويرة ، مفضل محمد الشرفي، ماجد صالح الجوداوي ، حسام عبدالولي المعلمي ، رافت أمين الحميري، عبدالله محمد روبع، محمد عبدالوهاب الحداد ، عزام عبدالغني الضبيبي ، همدان محمد الصيفي ، يوسف ناصر الكميم ، محمد يحي عكيري، عبدالعزيز أحمد الحكمي، محمد صالح مياس، محمد حزام اليمني) بجريمة التفجير للأموال الثابتة والمنقولة العامة والخاصة وجريمة الشروع في التفجير والشروع في القتل وحيازة المفرقعات.
٧- ادانة المتهمين الثلاثين في البند ٤ و هم (نصر محمد السلامي ، يوسف صالح البواب ،خالد داوود النهاري ، معاذ أحمد نعمان ، وليد قاسم الزين ، قابوس يوسف الشامي ، صدام حسين الروحاني ، محمد عبدة الرياشي ، سعد حسن النزيلي ،يونس سنان الجرادي ، محمد إبراهيم الاهدل ،رائد محمد الرميش ،عبدالله على المسوري، يوسف محمد الحوري، صدام محمد دخان، نبيل علي العنسي ،عثمان عبدة النويرة ، مفضل محمد الشرفي، ماجد صالح الجوداوي ، حسام عبدالولي المعلمي ، رافت أمين الحميري، عبدالله محمد روبع، محمد عبدالوهاب الحداد ، عزام عبدالغني الضبيبي ، همدان محمد الصيفي ، يوسف ناصر الكميم ، محمد يحي عكيري، عبدالعزيز أحمد الحكمي، محمد صالح مياس، محمد حزام اليمني) بجريمة اعانة العدو.
٨- ادانة المتهم محمد يحي محمد حسن عكيري بالتحريض على اعانة العدو.
٩- الحكم بالعقوبات وفقا للتالي:

أ- الحكم بإعدام المتهمين (معاذ أحمد نعمان – قابوس يوسف الشامي – يونس سنان الجرادي) بالإعدام قصاصا وحدا وتعزيرا.

ب- الحكم علي المتهمين المذكورين في البند ٤و هم (نصر محمد السلامي ، يوسف صالح البواب ،خالد داوود النهاري ، معاذ أحمد نعمان ، وليد قاسم الزين ، قابوس يوسف الشامي ، صدام حسين الروحاني ، محمد عبدة الرياشي ، سعد حسن النزيلي ،يونس سنان الجرادي ، محمد إبراهيم الاهدل ،رائد محمد الرميش ،عبدالله على المسوري، يوسف محمد الحوري، صدام محمد دخان، نبيل علي العنسي ،عثمان عبدة النويرة ، مفضل محمد الشرفي، ماجد صالح الجوداوي ، حسام عبدالولي المعلمي ، رافت أمين الحميري، عبدالله محمد روبع، محمد عبدالوهاب الحداد ، عزام عبدالغني الضبيبي ، همدان محمد الصيفي ، يوسف ناصر الكميم ، محمد يحي عكيري، عبدالعزيز أحمد الحكمي، محمد صالح مياس، محمد حزام اليمني) بالإعدام حدا و تعزيرا

ت- مصادرة المضبوطات لمحرزة في النيابة وفقا لمحاضر الضبط التي تمت مع المتهمين المحكوم عليهم.

ث- الحكم ببراة المتهمين (محمد على الشيبري – محمد محسن عشال – بشير مقبل فرحان – نجم الدين محمد الذيب – عبد الله عبد الباسط الشامي - محمد عبد الله الجوفي)

ج- اعادة المضبوطات الخاصة بالمتهمين المحكومين ببراءتهم ورفض الدعوة الجزائية ضدهم.

ح- و- إلزام المحكوم عليهم الثلاثين و هم (نصر محمد السلامي ، يوسف صالح البواب ،خالد داوود النهاري ، معاذ أحمد نعمان ، وليد قاسم الزين ، قابوس يوسف الشامي ، صدام حسين الروحاني ، محمد عبدة الرياشي ، سعد حسن النزيلي ،يونس سنان الجرادي ، محمد إبراهيم الاهدل ،رائد محمد الرميش ،عبدالله على المسوري، يوسف محمد الحوري، صدام محمد دخان، نبيل علي العنسي ،عثمان عبدة النويرة ، مفضل محمد الشرفي، ماجد صالح الجوداوي ، حسام عبدالولي المعلمي ، رافت أمين الحميري، عبدالله محمد روبع، محمد عبدالوهاب الحداد ، عزام عبدالغني الضبيبي ، همدان محمد الصيفي ، يوسف ناصر الكميم ، محمد يحي عكيري، عبدالعزيز أحمد الحكمي، محمد صالح مياس، محمد حزام اليمني) بدفع مبلغ ثلاثة مليون ريال لورثة المجني علية عبدالله مصلح الرصاص كمصاريف قضائية توزع بين المتهمين بمقدار مائة الف علي كل واحد محكوم عليه.

خ- عدم قبول الدعوي المدنية المقدمة من المدعيين عبد الغني المروني وعبد الكريم المروني شكلا.

مرفق رقم (4) قائمة بالمختطفين الـ30 الذي حكمت عليهم جماعة الحوثي بالإعدام .

م	الاسم	العمر	المهنة	تاريخ الاختطاف	مدة الإخفاء القسري	الانتهاكات التي تعرض لها
1	حسام عبد الولي أحمد المعلمي	25	طالب	25/10/2016	ثلاثة أشهر	تعذيب جسدي ونفسي واقتحام منزله لمرتين
2	خالد داوود أحمد النهاري	40	مدير مدرسة	25/09/2016	أربعة أشهر	تعذيب جسدي ونفسي واقتحام منزله لمرتين
3	رائد محمد حيدر الرميش	37	محاسب	09/10/2016	خمسة أشهر	تعذيب جسدي ونفسي
4	رأفت أمين هزاع الحميري	31	عسكري في الجوية	20/10/2016	خمسة أشهر	تعذيب جسدي ونفسي
5	سعد حسن محمد النزيلي	52	نقيب المعلمين	09/11/2016	أربعة أشهر	تعذيب جسدي ونفسي واقتحام منزله
6	صدام حسين حزام الروحاني	28	محاسب	25/09/2016	أربعة أشهر	تعذيب جسدي ونفسي
7	صدام محمد محمد دخان	26	طالب	29/09/2016	اسبوعين	احتجاز والده وثلاثة من اخوانه كرهائن حتى يسلم نفسه
8	عبد العزيز أحمد محمد الحكمي	33	صيدلي	29/11/2016	شهرين	تعذيب جسدي ونفسي واهمال صحي ومنعه من العلاج
9	عبدالله علي حسين المسوري	26	طالب	10/07/2016	خمسة اشهر	تعذيب جسدي ونفسي
10	عبدالله محمد غالب روبع	25	طالب	19/10/2016	شهر	تعذيب جسدي ونفسي
11	عثمان عبده حزام النويره	22	طالب	15/10/2016	أربعة أشهر	تعذيب جسدي ونفسي
12	عزام عبدالغني على الضبيبي	22	طالب	10/10/2016	ثلاثة اشهر	تعذيب جسدي ونفسي
13	قابوس يوسف حيدر الشامي	26	طالب	28/09/2016	ستة أشهر	تعذيب جسدي شديد وحبس انفرادي لمدة خمسة أشهر
14	ماجد صالح أحمد الجوداوي	26	عسكري	10/10/2016	ثلاثة أشهر	تعذيب جسدي ونفسي
15	محمد أبراهيم سليمان الاهدل	35	عامل	31/08/2016	ستة أشهر	تعذيب جسدي ونفسي
16	محمد حزام أحمد اليمني	40	عامل في الطرقات	30/01/2017	ثلاثة اشهر	تعذيب جسدي ونفسي

17	محمد صالح أحمد مياس	35	مهندس الكترونيات	31/12/2016	ثمانية اشهر	تعذيب جسدي ونفسي واقتحام لمنزلة
18	محمد عبدالوهاب مهدي الحداد	23	طالب	10/04/2016	ثلاثة اشهر	تعذيب جسدي ونفسي
19	محمد عبده علي الرياشي	30	عمل حر	09/09/2016	سبعة أشهر	تعذيب جسدي ونفسي
20	محمد يحيى محمد عكيري	46	موجه تربوي	17/11/2016	ثلاثة أشهر	تعذيب جسدي ونفسي
21	معاذ أحمد عبد الوهاب نعمان الصبري	25	طالب	09/09/2016	ستة أشهر	تعذيب شديد واقتحام المنزل مرتين واحتجار اخته واطفالها لمدة ليلة كاملة في الامن السياسي
22	مفضل محمد على الشرفي	26	طالب	15/11/2016	ثلاثة أشهر	تعذيب جسدي ونفسي وحبس انفرادي سته أشهر
23	نبيل علي راشد العنسي	29	عسكري	09/09/2016	ثلاثة أشهر	تعذيب جسدي ونفسي
24	نصر محمد محمد السلامي	44	مراقب شرعي لكاك بنك الإسلامي	27/09/2016	أربعة أشهر	تعذيب جسدي ونفسي واقتحام لمنزله مرتين
25	همدان محمد محمد الصيفي	28	طالب	26/10/2016	ثلاثة أشهر	تعذيب جسدي ونفسي
26	وليد قاسم قاسم الزين	37	موظف في بنك سبأ	19/09/2016	ثلاثة أشهر	التعذيب النفسي والجسدي وتم حصار منزله بعد اختطافه
27	يوسف صالح علي البواب	45	أستاذ جامعي	20/10/2016	ثلاثة أشهر بداية الاختطاف	التعذيب الجسدي الشديد والنفسي واقتحام منزله
28	يوسف محمد عبدالله الحوري	26	مدرس	08/05/2016	ثلاثة أشهر	التعذيب الجسدي والنفسي
29	يوسف ناصر أحمد الكميم	31	موظف	04/05/2016	ثلاثة أشهر	التعذيب الجسدي والنفسي
30	يونس سنان قائد الجرادي	21	طالب	09/09/2016	أربعة أشهر	التعذيب الجسدي والنفسي واقتحام منزله واختطاف والده وزوج أخته

مرفق رقم (5) قائمة بالصحفيين الذي قدمتهم جماعة الحوثي المسلحة للمحاكمة .

م	الاســـم	العمر	وقت وتاريخ الواقعة	مكان حدوث الواقعة	السجون الذي تم احتجازهم فيها	مكان الاحتجاز الحالي
1	توفيق محمد ثابت المنصوري	34	09/06/2015	فندق قصر الاحلام بصنعاء	قسم شرطة الحصبة ،البحث الجنائي ، احتياطي الثورة ،احتياطي هبرة، جهاز الأمن والمخابرات الأمن السياسي	جهاز الأمن والمخابرات الأمن السياسي
2	حسن عبدالله يحيى عناب	41	09/06/2015	فندق قصر الاحلام	قسم شرطة الحصبة ،البحث الجنائي ، احتياطي الثورة ،احتياطي هبرة، جهاز الأمن والمخابرات الأمن السياسي	جهاز الأمن والمخابرات الأمن السياسي
3	عبدالخالق احمد عبده عمران	37	09/06/2015	فندق قصر الاحلام	قسم شرطة الحصبة ،البحث الجنائي ، احتياطي الثورة ،احتياطي هبرة، جهاز الأمن والمخابرات الأمن السياسي	جهاز الأمن والمخابرات الأمن السياسي
4	الحارث صالح صالح حميد	33	09/06/2015	فندق قصر الاحلام	قسم شرطة الحصبة ،البحث الجنائي ، احتياطي الثورة ،احتياطي هبرة، جهاز الأمن والمخابرات الأمن السياسي	جهاز الأمن والمخابرات الأمن السياسي
5	اكرم صالح مسعد الوليدي	35	09/06/2015	فندق قصر الاحلام	قسم شرطة الحصبة ،البحث الجنائي ، احتياطي الثورة ،احتياطي هبرة، جهاز الأمن والمخابرات الأمن السياسي	جهاز الأمن والمخابرات الأمن السياسي
6	صلاح محمد احمد القاعدي	36	28/08/2015	كان في مكتب عقارات جوار جامع الفتح	قسم شرطة الجديري،احتياطي هبرة، جهاز الأمن والمخابرات الأمن السياسي	جهاز الأمن والمخابرات الأمن السياسي
7	عصام امين احمد بلغيث	31	09/06/2015	فندق قصر الاحلام	قسم شرطة الحصبة ،البحث الجنائي ، احتياطي الثورة ،احتياطي هبرة، جهاز الأمن والمخابرات الأمن السياسي	جهاز الأمن والمخابرات الأمن السياسي
8	هشام احمد صالح طرموم	32	09/06/2015	فندق قصر الاحلام	قسم شرطة الحصبة ،البحث الجنائي ، احتياطي الثورة ،احتياطي هبرة، جهاز الأمن والمخابرات الأمن السياسي	جهاز الأمن والمخابرات الأمن السياسي
9	هشام عبدالملك عبدالرزاق اليوسفي	29	09/06/2015	فندق قصر الاحلام	قسم شرطة الحصبة ،البحث الجنائي ، احتياطي الثورة ،احتياطي هبرة، جهاز الأمن والمخابرات الأمن السياسي	جهاز الأمن والمخابرات الأمن السياسي
10	هيثم عبدالرحمن سعيد الشهاب	29	09/06/2015	فندق قصر الاحلام	قسم شرطة الحصبة ،البحث الجنائي ، احتياطي الثورة ،احتياطي هبرة، جهاز الأمن والمخابرات الأمن السياسي	جهاز الأمن والمخابرات الأمن السياسي

مرفق رقم (6) لبعض البيانات والبلاغات الصحفية التي أصدرتها رابطة أمهات المختطفين.

الجمهورية اليمنية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
رابطة أمهات المختطفين
Abductees Mothers Association

الرقم
التاريخ / / م

٥- توفير منصة إعلامية لإتفاق السويد تُمكن عائلات المختطفين والمتضامنين معهم من متابعة تنفيذ الإتفاق، حيث تمتنع الإطراف عن التجاوب مع ذوي المختطفين، مما يضعهم في معاناة كبيرة ويتركهم ضحايا للإبتزاز النفسي والمالي.

كما ندعو مجلس الأمن إلى إلزام الأطراف بإطلاق سراح المدنيين المختطفين والمعتقلين والمخفيين قسراً لديهم في شمال اليمن وجنوبه، وأن يفرض عقوبات تستهدف كبار المسؤولين عن الإنتهاكات المرتبطة بالإحتجاز والإختطاف والإخفاء القسري ومن أصدروا الأوامر.

ونؤكد في رابطة أمهات المختطفين على حق أبنائنا وجميع المختطفين والمعتقلين تعسفياً -بسبب الرأي والسياسة والمعتقد- بالحرية الكاملة دون قيد وشرط حقاً ثابتاً كفلته لهم الشرائع السماوية والقوانين اليمنية والدولية، ونناشد جميع المتضامنين مع قضيتنا العادلة تكثيف جهودهم الإنسانية لإنقاذ المختطفين والمخفيين قسراً في بلادنا، وتحسين حالة حقوق الإنسان.

السلام لوطننا الحبيب، والحرية لجميع المختطفين والمعتقلين والمخفيين قسراً.

صادر عن رابطة أمهات المختطفين - صنعاء

١٧ ديسمبر ٢٠١٩م

#أنقذوا_المختطفين

#حرية_ولدي_أولا

الجمهورية اليمنية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
رابطة أمهات المختطفين
Abductees Mothers Association

الرقم
التاريخ / / م

بلاغ عاجل لرابطة أمهات المختطفين يناشد انقاذ حياة المعتقلين في سجن بير أحمد بعدن

بلغنا في رابطة أمهات المختطفين بمحافظة عدن عن تدهور صحة أبنائنا المعتقلين داخل سجن بير أحمد، وارتفاع حالات الاغماء بينهم جراء اضرابهم عن الطعام المستمر.

فمنذ صدرت أوامر الإفراج عن "٦" من المعتقلين بعد اعتقال استمر ثلاثة سنوات، لم يتم تنفيذها، ومازالت المماطلة مستمرة في الإجراءات القانونية لبقية المعتقلين، وقد وثقت الرابطة "٣٨" مخفي قسراً و "٥٦" معتقلاً تعسفياً داخل سجن بير أحمد، منذ أكثر من ثلاث سنوات، كما ذكرت هيومن رايتس ووتش في تقريرها الذي نشر في ١٢ ديسمبر الحالي، أنها وثقت حالات اعتقال تعسفي ل"٤٠" شخصاً منذ اشتباكات قوات الحكومة وقوات المجلس الإنتقالي في أغسطس وسبتمبر.

إننا أمهات المختطفين نطالب الحكومة الوفاء بواجبها القانوني والإفراج عن المعتقلين الذين صدرت في حقهم أوامر بالإفراج، وعن جميع المعتقلين تعسفياً.

كما نناشد لجنة تحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية المختصة بمتابعة وتنفيذ وتحقيق أحكام إتفاق الرياض وملحقاته الذي وقع في شهر نوفمبر، وضع ملف المخفيين قسراً والمعتقلين تعسفياً في أولويات الترتيبات الأمنية التي تجري في مدينة عدن لتنفيذ إتفاق الرياض، وإنهاء معاناتنا، ومعاناة أبنائنا، وجميع المخفيين والمعتقلين تعسفياً.

صادر عن رابطة أمهات المختطفين - عدن **14/12/2019**م

#حرية_ولدي_أولا

abductees2015@gmail.com
@abductees mothers

رابطة أمهات المختطفين
Abductees Mothers Association

NO:

التاريخ: / / 20

نداء استغاثة لـ أمهات المختطفين يدين اعتداء

مشرفي سجن الأمن السياسي بصنعاء على الصحفيين

قامت جماعة الحوثي المسلحة ليلة أمس الثلاثاء 14 مايو 2019م بتعذيب العشرة الصحفيين المختطفين في سجن الأمن السياسي بالضرب والسب وهم "الصحفي أكرم الوليدي، والحارث حميد، وحسن عناب، وصلاح القاعدي، وهيثم الشهاب، وهشام اليوسفي، وعصام بلغيث وهشام طرموم ، وعبدالخالق عمران، وتوفيق المنصوري"، في الحين الذي يعيش المسلمون في العالم ليالي رمضان في أجواء السكينة والطمأنينة.

إن أبنائنا الصحفيين يتعرضوا للتعذيب والتنكيل من قبل جماعة الحوثي المسلحة في سجن الأمن السياسي بصنعاء منذ منتصف أبريل الماضي، وحتى ليلة أمس حيث قام مشرفو السجن بقيادة المدير المدعو "يحيى سريع" بالإعتداء على العشرة الصحفيين بالضرب والسب، وحرمانهم من ملابسهم وأدويتهم.

إننا أمهات المختطفين نحمل في بلاغنا هذا جماعة الحوثي المسلحة كامل المسؤولية القانونية والإنسانية تجاه حياة وسلامة الصحفيين في سجن الأمن السياسي.

ونناشد المبعوث الأممي بالضغط لإطلاق سراح الصحفيين دون قيد أو شرط، في ظل التعثر الذي أصاب اتفاق استوكهولم وتزايد الانتهاكات التي تقوم بها جماعة الحوثي في حق المختطفين.

وندعو المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى سرعة التدخل لإنقاذ أبنائنا الصحفيين المختطفين في سجون الحوثي، والعمل بالتزامها الإنساني والقانوني في حماية الإنسان، كما نطالب بمحاسبة الجناة الذين يقومون بعمليات التعذيب الممنهج بحق جميع أبنائنا المختطفين والمخفيين قسراً.

صادر عن رابطة أمهات المختطفين

15 مايو 2019م

#الحرية_للصحفيين_المختطفين

#حرية_ولدي_أولا

abductees2015@gmail.com
@abductees mothers

رابطة أمهات المختطفين
Abductees Mothers Association

NO:

التاريخ: / / 20

بيان وقفة أمهات المختطفين بمحافظة حجة يدين تعرض مختطفين للتعذيب حتى الموت في سجون الحوثي

تدين رابطة أمهات المختطفين بمحافظة حجة تعرض مختطفين للتعذيب حتى الموت وهما الأستاذ "يحيى النمشة"؛ بسبب التعذيب الذي تعرضه له في أحد سجون الحوثي بمحافظة عمران خلال الأسبوع الماضي بعد اختطافه بأقل من شهرين، والمختطف "زيد النمشة" في أحد سجون الحوثي بمحافظة صنعاء، بعد اختطافهما من محافظة حجة خلال الأشهر الماضية.

فقد تعرض الأستاذ "يحيى النمشة" للتعذيب الشديد حيث وجد أن كفاه مثقوبتان وجسمه تحول للون الأزرق ممايدل على أنه علق عرض الحائط بمسامير اخترقت راحتي كفيه وصعق بالكهرباء حتى خرج الزبد من فمه.

ورصدنا في رابطة أمهات المختطفين اختطاف "377" مواطنا من محافظة حجة وتغييب العشرات منهم خلال الثلاثة الأشهر الماضية بعد الأحداث العسكرية التي شهدتها المحافظة.

إننا في رابطة أمهات المختطفين نحمل جماعة الحوثي المسؤولية الكاملة عن تعذيب واختطاف وإخفاء أبناءنا المواطنين، ونناشد الأمم المتحدة ومبعوثها الأممي سرعة التدخل لإطلاق سراح بقية المختطفين دون قيد أو شرط، وإنقاذ حياة من تبقى من المختطفين في سجون الحوثي من أبناء محافظة حجة.

كما نطالب مجلس الأمن بمعاقبة القتلة والمتسببين والآمرين لهذه الانتهاكات وايقاف هذه الجرائم اللتي لاتكاد تمر أيام إلا وراح ضحيتها من أبنائنا المختطفين المدنيين.

ونوجه دعوتنا لكل المحاميين والقانونيين بالتوجه للمحاكم اليمنية والدولية لمقاضاة المجرمين المتسببين بعمليات الاختطاف والإخفاء والتعذيب، حتى التأكد من إنزال أشد العقوبات عليهم.

صادر عن رابطة أمهات المختطفين - محافظة حجة

9/ مايو/ 2019

abductees2015@gmail.com
@abductees mothers

رابطة أمهات المختطفين
Abductees Mothers Association

NO:

التاريخ: / / 20

بلاغ عاجل لـ رابطة أمهات المختطفين يدين اختطاف نساء من قبل جماعة الحوثي بمحافظة الحديدة

في الوقت الذي ننتظر فيه حلا عادلا وعاجلا لقضية أبنائنا وتنفيذ إتفاق السويد والإفراج عن جميع المختطفين والمخفيين قسراً، تتمادى جماعة الحوثي المسلحة في الحديدة بانتهاكاتها ضد الإنسانية، ومخالفة الأعراف اليمنية التي تولي المرأة التقدير والحماية للنساء.

فقد قامت جماعة الحوثي المسلحة يوم 23 أبريل 2019م باختطاف امرأتين وثلاث بنات بمحافظة الحديدة، وهن "فاطم أحمد شريبة" 72 عاما، و"جابرة حسن عواض" 30 عاما، والطفلة "حليمة قاسم حسن هبه" 4 أعوام و"رحمة قاسم حسن هبه" 5 أعوام، و"فاتن طلال حسن هبه" 5 سنوات، بعد توقيف الباص الذي كان يقلهن في نقطة الكدن الساعة التاسعة والنصف مساء، واقتيادهن بشكل مهين إلى أحد المنازل التي استولى عليها الحوثيون وحولوه إلى سجن للمواطنين، وأفرج الحوثيون عن البنات بعد يوم من اختطافهن مقابل دفع فدية مالية قدرها "200" ألف، وأبقوا على الحجة فاطم والسيدة جابرة داخل السجن في ظل حرارة شديدة دون تهوية، وسلبوا أموالهن التي كانت بحوزتهن، ويتعرضن للتعذيب النفسي؛ ورغم كبر سن الحجة فاطم وإصابتها بأمراض مزمنة وحاجتها لتلقي العلاج؛ فقد أضربت عن الطعام داخل السجن.

إن الصلف الذي تمارسه جماعة الحوثي بحق المواطنين رجالا ونساءً ولا تلتفت لأية اعتبارات إنسانية أو أخلاقية؛ يستوجب أن يقف الجميع أمامها ويمنعوا التمادي بارتكاب هذه الإنتهاكات التي لاتسقط بالتقادم.

abductees2015@gmail.com
@abducteesmothers

رابطة أمهات المختطفين
Abductees Mothers Association

NO:

التاريخ: / / 20

إننا نناشد المبعوث الدولي الضغط لإطلاق سراح السيدتين فاطم وجابرة وإعادتهما إلى عائلتيهما دون قيد وشرط، كماندعو المفوضية السامية لحقوق الإنسان العمل بإلتزامها الإنساني والقانوني لإطلاق سراحهما، ونشطاء حقوق الإنسان وحقوق المرأة مساندتنا لإنقاذهما وكل النساء في اليمن.

إننا أمهات المختطفين وفي بلاغنا هذا نحمل جماعة الحوثي المسلحة كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية والإنسانية تجاه النساء المختطفات، ونطالب بسرعة إطلاق سراحهن دون قيد أو شرط، كما نطالب بمحاسبة من اختطفهن وقام بتعذيبهن.

صادر عن رابطة أمهات المختطفين

30 أبريل 2019م

#أنقذوا_المختطفين

#حرية_ولدي_أولا

abductees2015@gmail.com
@abducteesmothers

2

رابطة أمهات المختطفين
Abductees Mothers Association

NO:

التاريخ: / / 20

بيان لـ رابطة أمهات المختطفين تزامناً مع يوم المختطف

في الحين الذي أحجم الكثيرون من الأصدقاء وأبناء الوطن وحماة حقوق الإنسان عن الدفاع عن قضية المختطفين، حملنا في رابطة أمهات المختطفين على عاتقنا إيصال صوتهم ومعاناتهم إلى كل ضمير حي في الداخل والخارج، واتسع نضالنا الحقوقي ليشمل عدن والحديدة وتعز وإب وحجة ومأرب، وقمنا بحشد الجهود المحلية والدولية في سعينا لإطلاق سراح المختطفين والمعتقلين تعسفياً والمخفيين قسراً؛ لتتصدر قضيتهم الملفات الإنسانية في اليمن، ولتضعهم حيث يستحقون في مقدمة النضال الوطني والتضامن المحلي والدولي، متجاوزات بذلك الإبتزازات السياسية، ومتغلبات على العديد من التحديات، وبأنشطة مختلفة من بينها "212" وقفة احتجاجية، "173" بيان مطالبات بحقوق المختطفين، وعقدت لذلك "160" لقاء وضعنا فيه الجميع أمام مسؤولياته الإنسانية والقانونية والوطنية، و" 46" فعالية متنوعة بمشاركة مناصرات ومناصرو قضيتنا العادلة، وتحملنا في سبيل ذلك الكثير من العنت والأذى الذي أصاب ناشطات الرابطة من أمهات وقريبات المختطفين والمخفيين قسراً والمتضامنات معهن على امتداد فترة نضالنا وجغرافيا فعالياتنا ووقفاتنا.

لقد كانت مطالب رابطة أمهات المختطفين واضحة منذ البداية وهي إطلاق سراح المختطفين والمعتقلين تعسفياً والمخفيين قسراً، وإنهاء معاناتهم التي طالت بطول فترة اختطافهم، وعدم الزج بقضيتهم في أتون السياسة وعقم المفاوضات؛ فكل يوم يمر عليهم يعني لهم المزيد من الألم والعذاب والانتهاك، ويعني لأسرهم المزيد من المشقة وشظف العيش والحرمان من العائل.

abductees2015@gmail.com
@abducteesmothers

رابطة أمهات المختطفين
Abductees Mothers Association

NO:

التاريخ: / / 20

بيان استغاثة لـ رابطة الأمهات يناشد إنقاذ المختطفين المحالين للمحاكمة الباطلة قبل جلسة النطق بالحكم

منذ 8 أبريل 2016م قامت جماعة الحوثي المسلحة بعقد أولى جلسات محاكمة هزلية بحق 36 مختطفا من أبنائنا المدنيين الأبرياء، من بينهم أكاديميين وطلاب ومهندسين والذين اختطفوا من بيوتهم ومقار أعمالهم ومن الشوارع العامة دون مسوغ قانوني، وقد قامت بإخفائهم قسراً لأشهر طويلة، ومارست في حقهم أبشع أصناف التعذيب الجسدي الممنهج، وانتزاع اعترافات منهم تحت التعذيب، وعند إحالتهم للتحقيق كانت على أجساد بعضهم آثار التعذيب، كما قامت ولازالت بالتشهير بهم عبر الإعلام التابع لها بكل أنواعه المرئي والمسموع والمقروء، وتحريض المجتمع المحلي ضدهم وضد عائلاتهم، كما كان له تأثير كبير على إستقلال وحياد القاضي الذي نظر قضيتهم، والذي تم تعيينه من قبل جماعة الحوثي المسلحة.

كما عانى المختطفون ال36 معاناة كبيرة أثناء جلسات المحاكمة حيث استمر تعذيبهم الجسدي والنفسي من قبل مشرفو سجن الأمن السياسي المحتجزين فيه، وهو سجن لا يعد وفقا لقرار إنشائه منشأة عقابية وبالتالي فلايجوز أن يحتجز فيه أي شخص، وبالأضافة إلى ذلك فإنهم لم يسلموا من الإعتداء عليهم بالضرب الشديد في قاعات المحكمة دون أن يتخذ القاضي الاجراءات القانونية لحمايتهم، ومحاسبة من يقوم بتعذيبهم، بل كان يرفض تدوين شكواهم في محضر الجلسة عما يتعرضون له من تعذيب في سجن الأمن السياسي.

وخلال الأسابيع الماضية، وبعد أكثر من عامين على جريمة إختطاف ال36 مواطناً، وبدء محاكمتهم محاكمة هزلية؛ قام الحوثيون بمنع الزيارات عنهم، ومنع إدخال الطعام والأدوية والملابس، وإخفاء الدكتور "يوسف البواب" منذ جلسة المحاكمة بتاريخ 2إبريل 2019 بعد أن تحدث إلى القاضي والحاضرين في جلسة المحاكمة عما تعرضوا له داخل السجن من صنوف التعذيب الجسدي وامتهان كرامتهم الإنسانية؛ طالباً منهم جميعاً وعلى رأسهم القاضي إنقاذهم وجميع المختطفين بالقول: (ياشعبنا اليمني انقذونا)، والذي بدوره تجاهل استغاثة الدكتور البواب حينها، ولم يتخذ أي إجراء تجاه إخفاءه والكشف عن مصيره في الجلسة التي تلتها بتاريخ 6إبريل2018م والتي لم يتم إحضاره فيها.

abductees2015@gmail.com
@abducteesmothers

مرفق رقم (7) لروابط أخبار وبيانات وتقارير رابطة أمهات المختطفين

الموقع الإلكتروني الرسمي

http://www.ama-ye.org/index.php?ln=Ar

فيس بوك

/https://www.facebook.com/abducteesmothers

تويتر

https://twitter.com/abducteesmother?s=08

قناة التلجزام

Telegram.me/AbducteesMothersAssociation

قناة اليوتيوب

https://www.youtube.com/channel/UCkS1lQipjYWGC2tU35JTOUg

http://ama-ye.org/?df=2&ln=Ar

http://ama-ye.org/?df=4&ln=Ar

http://ama-ye.org/?df=8&ln=Ar

http://ama-ye.org/?ln=En

http://ama-ye.org/?df=13&ln=En

رابطة أمهات المختطفين
Abductees' Mothers Association

حُـريـة ولـدي أولاً

رابطة أمهات المختطفين

Abdutees' Mothers Association

www.ama-ye.org abductees2015@gmail.com @abducteesmothers